المملكة العربية السعودية
وقضايا الصراع
العربي الإسرائيلي

د. عبد الله الأشعل

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

جدة / ١٩٨٩ م
المملكة العربية السعودية

تقـــديم

كانت المملكة العربية السعودية من أهم أطراف النظام الإقليمي العربي منذ الحرب العالمية الثانية ، ثم ازدادت هذه الأهمية خلال الخمسينات ، وتطورت جوانبها منذ نكسة ١٩٦٧ م . وتهدف هذه الدراسة إلى تسجيل وتحليل سياسة المملكة العربية السعودية تجاه واحدة من أهم قضايا الوجود العربي وهي الصراع العربي الصهيوني ، حيث أصبح للمملكة في هذا الصراع اهتمام ملموس ثم دور بارز ، ثم مبادرات ، وحيز لا يمكن تجاهله ، وذلك خلال تطورات مراحل هذا الصراع ، وما اكتنف هذه المراحل من عوامل إقليمية وعالمية بلاشك في حنايا هذه السياسة . ولئن تغيرت اتجاهاتها ووسائلها ، والعوامل المعدلة لمسارها ، فإن المبادىء التي تنطلق منها هذه السياسة ، والأهداف التي تتوخاها ثابتة لا تتغير .

ولا يهمنا في هذه الدراسة التوسع في دراسة صناعة القرار الخارجي عامة والمتعلق بالصراع بوجه خاص إلا بقدر ما يلقي الضوء الكافي على هذا القرار . ويكفي أن نسجل أن تصاعد حدة الصراع العربي الصهيوني واكبه تصاعد مماثل في الاهتمام السعودي بهذا الصراع وفعالية هذا الاهتمام ، بحيث صارت السعودية من أطراف هذا الصراع وفق عدد من المعايير العسكرية والسياسية والقانونية .

ومن المؤكد أن الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨ م) وتطوراتها وتشعب آثارها قد تركت آثاراً واضحة على الصراع العربي الإسرائيلي ، ومن أهم هذه الآثار ارتباط أمن الخليج بالأمن العربي وتلاحم قضية الخليج بالقضية الفلسطينية ، وانصراف الجهود الإيرانية والعراقية عن ساحة الصراع العربي الإسرائيلي ، مما أضعف مجمل الموقف الاستراتيجي العربي لصالح إسرائيل ، وشجع

إسرائيل على أن يكون لها دور في استمرار الصراع العراقي الإيراني ، وإقدامها على غزو لبنان ، وضرب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ١٩٨٢ م ، وتونس ١٩٨٥ م ، وضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ م ، ورفض جهود السلام وجميع المبادرات العربية والدولية .

أما أثر الحرب العراقية الإيرانية على موقف السعودية من جوانب الصراع العربي الإسرائيلي فقد اتضح خاصة منذ ضرب إيران للناقلات السعودية والكويتية عام ١٩٨٤ م ، وتوتر العلاقات الإيرانية مع دول الخليج خاصة مع الكويت والسعودية وبصفة خاصة عقب أحداث الحرم المكي عام ١٩٨٧ . وإزاء ذلك الجو العام الذي أحدثه تجمد جهود السلام في الخليج حتى أغسطس ١٩٨٨ م ازداد طلب السعودية للأسلحة لدعم قدراتها الدفاعية ، وفي نطاق مجلس التعاون ، وبذلك اشتدت الحرب الصهيونية ضد السعودية وطلبات الأسلحة ، وتمكنت من إحباط مساعي الإدارة الأمريكية المتعاطفة مع الطلبات السعودية في الكونجرس الأمريكي الأمر الذي ضاق به ذرعا المسؤلون الأمريكيون وفي مقدمتهم وزير الدفاع كارلوتشي الذي شن في كلمته أمام مجلس الشئون العربية الأمريكية في أواخر أكتوبر ١٩٨٨ م هجوماً شديداً على اللوبي الصهيوني المناهض لطلبات الأسلحة العربية بحجة أن هذه الأسلحة تدعم الموقف العربي ضد إسرائيل ، كما اتهم الأوساط الصهيونية بالإضرار بالمصالح العليا الأمريكية والنفوذ السياسي الأمريكي في المنطقة العربية .

ولعل من آثار الحرب العراقية الإيرانية أيضاً وقوع خلافات حادة في مواقف إيران والعراق والسعودية وغيرها داخل الأوبك مما زاد في انقسامها وعمق أزمتها ، فانخفضت أسعار البترول وضعف شأنه كسلطة سياسية واستراتيجية ، وضعفت مصادر تسويقه وتصريف إنتاجه ، وانخفضت بالتالي عائداته . ولا شك أن أهمية البترول كسلاح سياسي وتعاظم دخوله هما العاملان اللذان لعبا دوراً فعالاً في دعم الموقف العربي السياسي والاقتصادي والعسكري في الصراع العربي الاسرائيلي . ولذلك كانت جهود مناهضة الأوبك متوازية مع جهود أضعاف الموقف العربي واستنزاف الموارد العربية ، ويدخل في هذه الجهود فتح جبهة الحرب

العراقية الإيرانية ، وإذكاء الصراعات العربية ، وشق صفوف منظمة التحرير والموقف الفلسطيني عموماً ، وتشجيع الخلافات الفلسطينية العربية .

النطاق الموضوعي والزمني للدراسة :

تمتد الدراسة عبر مساحة زمنية من ١٩١٥ م حتى ١٩٨٩ م وتعالج موضوعياً أهم جوانب الصراع العربي الصهيوني وهى الحقوق الفلسطينية والشخصية الفلسطينية وقضية القدس وأساليب الصراع ضد إسرائيل وشروط التسوية الشاملة ، ومضاعفات الصراع على الجبهة اللبنانية وفي أفريقيا .

وقد عالجنا الموضوع في خمسة فصول حاولنا في الأول تقصي الجذور التاريخية للسياسة السعودية تجاه الصراع ، ثم تعقبنا في الفصل الثاني تطور مراحل الصراع واتجاهات السياسة السعودية إزاه . أما الفصل الثالث فعالج دوافع الموقف السعودي في الصراع . واهتم الفصل الرابع بدراسة أطوار الموقف السعودي من هذا الصراع بينما خصص الفصل الخامس لدراسة مجالات الموقف السعودي فيه ، وانتهينا بالفصل السادس الذي خصص لمناقشة الإعلام والموقف السعودي من الصراع . وذيلنا الدراسة ببعض الملاحق المتصلة بموضوعها .

وطبيعي في مثل هذه الدراسة أن لا نزعم أنها أحاطت بكل قضايا الصراع العربي الصهيوني ، ولا بكل مواقف المملكة ، ولا بكل ما يتصل بهذه المواقف ، آملين أن تلفت الاهتمام لدراسات أوسع حول هذه القضايا والمواقف .

وإلى الله عاقبة الأمور .

عبد الله الأشعل

جدة - يونيو ١٩٨٩ م

الفصل الأول

الجذور التاريخية للموقف السعودي من الصراع

(مرحلة الملك عبد العزيز : ١٩١٥ م - ١٩٥٣ م)

تمهيـــد :

تكشف الوثائق والدراسات أن مأساة فلسطين كانت أولى شواغل الملك عبد العزيز منذ ظهور بوادر هذه المأساة وأنه أبدى اهتماماً عظيماً بها ، كما لعب دوراً مباشراً فيها رغم أن خيوط هذه المؤامرة بدأت تتضح خلال الحرب العالمية الأولى في نفس الوقت الذي كانت بريطانيا فيه تسرف في وعودها للشريف حسين من خلال مراسلات حسين - ماكماهون ، والتي ثبت أنها كانت تخدع الشريف حسين حتى يشترك في المجهود الحربي ضد الأتراك . ومن المعلوم أن الملك عبد العزيز الذي كان يخوض ف تلك الفترة حروباً شديدة في كثير من مناطق المملكة ضد خصومه لم يكن بحاجة إلى وعود الحكومة البريطانية حتى يحارب الأتراك ، إذ التزم جانب الحياد رغم عدائه للأتراك لأنه كان يرى أن كلا من الأتراك والإنجليز يقفون في وجهه ويعوقون جهوده . بل أن الملك عبد العزيز رغم ظروف حروبه ، وحاجته إلى مصادقة بريطانيا القوية حتى لا تجهض جهوده ، رفض في إباء - كما سنرى - أن يكون مقابل اعترافها به في اتفاقية دارين ١٩١٥ م ، أن يعترف لها بالهيمنة واليد الطولى في فلسطين .

ونلاحظ أن الفترة الزمنية التي انشغل فيها الملك عبد العزيز بمأساة فلسطين قد امتدت إذن من ١٩١٥ م تقريباً حتى وفاته عام ١٩٥٣ م . ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل متميزة :

المبحث الأول

الملك عبد العزيز ومرحلة توحيد الدولة

خلال هذه المرحلة كان هناك خطان متوازيان من التطورات ، الأول بالنسبة لتطور المأساة ، والثاني بالنسبة للملك وحروبه .

ففيما يتعلق بتطور مأساة فلسطين شهدت المرحلة الأولى تبلور خيوط المؤامرة الصهيونية على فلسطين فيما عرف بتصريح بلفور الذي أصدره اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا العظمى إلى أحد الرعايا البريطانيين اليهود هو اللورد روتشيلد في ٢ نوفمبر ١٩١٧ م ، وفيه حددت بريطانيا موقفها إذ أيدت الحل الصهيوني للمسألة اليهودية ، وتعهدت من جانبها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ م وانعقد مؤتمر الصلح في فرساي بباريس حيث أملى المنتصرون شروطهم على المنهزمين فيما عرف بمعاهدة صلح فرساي ، أنعشت تصريحات الرئيس الأمريكي ولسون في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحقوق الأقليات آمالاً كبارا لدى سكان المستعمرات مثلما أثارت آمال الفلسطينين في العدل الأمريكي ليرد عنهم الحيف البريطاني المتمثل في تصريح بلفور ، ولم يكونوا يعلمون أن الفكرة الصهيونية كانت مختمرة هي الأخرى في الولايات المتحدة وأن الرئيس ولسون كان يفخر دائماً بأنه صهيوني [1] أى من أنصار الحل الصهيوني القاضي بأن تكون فلسطين مركز تجمع ليهود العالم في كيان سياسي مستقل ، فلم يظفر الفلسطينيون وغيره من الولايات المتحدة حتى بالنظر إليهم على أنهم من الأقليات التي تحمس لهم الرئيس ولسون رغم أنهم كانوا أغلبية ، ولم يكن اليهود يشكلون سوى ١٠٪ فقط عام ١٩١٨ م ، وفاتهم كما فات غيرهم أن الأقليات التي قصدها الرئيس الأمريكي هي الأقليات الأوروبية ، وأن الدول الأوروبية كانت لا تزال ترى أن حماية القانون الدولي العام لا تمتد إلى خارج أوروبا حيث الشعوب المتبربرة . ورغم ما أبداه ولسون من تمسك

---

(١) Mohamed Shadid, The United States and the Palestinians, London, 1981, P. 27.

باحترام إرادة الشعوب ومعرفة رغباتها ، فقد أغفل توصية لجنة كينج – كرين ١٩١٩ م بإسقاط الخطة الصهيونية وأيد تقرير لجنة أخرى متعاطف مع اليهود [١] . وفي ٣٠ يونيو وافق الكونجرس على المشروع الصهيوني [٢] .

وتقدمت المأساة خطوة أخرى عندما نص عهد العصبة [٣] – وهو جزء لا يتجزأ من معاهدة فرساى المطولة – على أن التزامات الدولة المنتدبة على فلسطين ، وهي بريطانيا ، التي صمم لها دورها في نظام الانتدابات ، تشمل تنفيذ وعد بلفور . ثم كانت الخطوة التالية في تصاعد مسيرة المأساة خطوات تنفيذية وإدارية في فلسطين لتنفيذ هذا الالتزام ، تبدأ بوضع برنامج لتنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين . وهكذا تزايد عدد اليهود عن طريق الهجرة ، حتى بدأ الميزان الديمغرافي بين العرب واليهود يختل بشدة ، وبدأ العرب في فلسطين يتنبهون إلى هذا المخطط ، ثم عمدوا إلى مقاومته ، وتصاعدت المقاومة فيما عرف بالثورة العربية الكبرى فيما بين عامي ١٩٣٦ – ١٩٣٨ م .

أما الخط الثاني : المتعلق بالملك عبد العزيز وحروبه ، فقد كان هو الآخر في تقدم مستمر انتهى بنجاح إلى ترسيخ دعائم الوحدة في شبه الجزيرة ، وتوج بإعلان المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ م .

ولا شك أن استقرار الأمور للملك عبد العزيز منذ عام ١٩٢٦ م واعتراف العالم بما فيه بريطانيا بسلطانه الجديد قد مكنته من أن يلعب دوراً أكبر في القضية .

هذه المرحلة هي أخطر مراحل القضية الفلسطينية حيث تبلورت فيها معالم المأساة ، بحيث لم يبق سوى تدشينها بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ م . ولذلك نجد تزايد اهتمام الملك بها خصوصاً وأنها صادفت استقرار الأمور له في الجزيرة . ففي

---

(١) وهي لجنة الشرق الأدنى في المخابرات الأمريكية التي أوصت بأن يضمن مؤتمر السلام الاعتراف بالدولة اليهودية حال قيامها « فمن العدل والإنصاف أن تصبح فلسطين دولة يهودية » . راجع د. نجيب صدقه ، قضية فلسطين ، بيروت ١٩٤٦ م ، ص ٦٥ .

(٢) نص القرار المشترك لمجلس الكونجرس الأمريكي في : محمد شديد ، مرجع سابق ، ص ٢٧

(٣) المادة ٢٢ من عهد العصبة التي تضمنت التزام بريطانيا بتنفيذ صك الانتداب في ضوء وعد بلفور .

هذه المرحلة أحدثت الثورة الفلسطينية الكبرى احتجاجاً على موجات الهجرة اليهودية القادمة من أوروبا تطاردها نقمة هتلر منذ توليه الحكم عام ١٩٣٣ م ، كما شهدت هذه المرحلة الإنتهاء إلى أن التقسيم هو الحل الوحيد للمشكلة ، وبدأ يبرز فيها دور الولايات المتحدة المباشر الذي لم يقف عند حد الضغط على بريطانيا لتسهيل هجرة اليهود ، وإنما بلغ أيضاً حد السعي لدى الملك عبد العزيز للسماح بهذه الهجرة ومحاولة إقناعه ، واستمالته مرة أخرى للموافقة على ذلك . كذلك شهدت هذه المرحلة انتقال فكرة التقسيم من الاطار البريطاني الأمريكي إلى الاطار العالمي وهو ما تمثل في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ م ، وأخيراً قيام إسرائيل في العام التالي .

المبحث الثاني
الملك عبد العزيز والثورة العربية الكبرى في فلسطين

ليس معنى قولنا أن الثورة الفلسطينية ٣٦ – ١٩٣٩ م هي التي أبرزت دور الملك عبد العزيز ، أنه لم يولي تطور المشكلة اهتمامه من قبل ، بل كانت رغم مشاغله العديدة – محور اهتمامه . ويشير المؤرخ سعيد أمين إلى اهتمام الملك بأعمال اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة عام ١٩٢٩ م وهو يناقش تطورات المشلكة في ضوء حوادث حائط المبكي ، حيث استنكر الملك اعتداء اليهود على المصلين المسلمين في المسجد الأقصى في أكتوبر ١٩٢٩ م . وينقل أكرم زعيتر عن عوني عبد الهادي صوراً من مظاهر اهتمام الملك بالقضية [١] ، كما يشير إلى زيارته لنابلس عام ١٩٣٥ م للاطلاع بنفسه على الوضع في فلسطين [٢] .

---

(١) يوميات أكرم زعيتر ، بيروت ١٩٨١ م ، ص ٢٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤ – ٥ . قام نائب الملك عبد العزيز برفقته فؤاد حمزة وخير الدين الزركلي بزيارة نابلس في ٥ أغسطس ١٩٣٥ م ، وصور الشاعر عبد الرحيم محمود أمام الضيف أبعاد المأساة بقوله :

يا ذا الأمير أمام عينك شاعر ضمت على الشكوى المريرة أضلعه =

وتكشف دراسة حديثة لأحد الباحثين اليهود [١] تعالج جذور العلاقة بين الدول العربية والقضية الفلسطينية ، أن الملك عبد العزيز قد تابع الثورة وأبدى حرصه الشديد على نتائج النضال الفلسطيني ، وحرص على أن تؤتى ثمارها ويجنبها الأخطار ، كما يشير إلى نقطة هامة يكشف عنها لأول مرة ، وهي أن الحكومة البريطانية قد سعت سراً إلى توسيط الملك عبد العزيز ، وبعض الزعماء العرب مع الفلسطينين لوقف الثورة مقابل تعهد بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين باعتبار أن هذه الهجرة هي سبب هذه الثورة ، وكان وقفها هو مطلبها الرئيسي . ولكن الدوائر الصهيونية عملت على عرقلة هذا الخط ، وكشفته في الصحافة وفي البرلمان . كذلك توضح هذه الدراسة أن الملك عبد العزيز هو الزعيم العربي الوحيد – الذي لم توعز له بريطانيا بالتدخل ، فضلاً عن أن الملك عبد العزيز تدخل إما بمبادرة منه ، أو بعد استنجاد الفلسطينين به لمساعدتهم .

وفي دراسة عن الثورة الفلسطينية [٢] ، يتضح لنا من الوثائق البريطانية أن الشيخ كامل القصاب مبعوث الملك عبد العزيز قد قرأ على اجتماع اللجنة العربية العليا رأى الملك الذي ترك للجنة وقف الاضراب أو استمراره على ضوء مصالح البلاد وقدرات الثوار ، وأنه وعد في الحالتين بمساعدتهم ومساندتهم ، وصارحهم بأنه اتصل بالحكومة البريطانية عدة مرات لكي تتعهد بوقف الهجرة مقابل تعهد الملك بوقف الإضراب ، ولكنها لم تمنحه هذا التعهد . وهذا يصحح ما رددته اللجنة من أنه لولا الوساطة العربية لاستمرت الثورة ونجحت في وقف الهجرة .

= المسجد الأقصى أجئت تزوره أم جئت من قبل الضياع تودعه

وغدا ، وما أدناه ، لا يبقى سوى دمع لنا يهمى وحد تقرعه

(١) M.J. Cohen, Origins of the Arab States involvement in palestine, Middle Eastern Studies 1983, PP. 244 et Sq.

(٢) د. عادل غنيم ، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ ، حتى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٨٠ م ، ص ٦٨ ٧٠ .

ورغم ضعف وسائل الاتصال والإعلام ، فإن الثورة الفلسطينية وجدت تجاوباً وتأييداً واسعاً للثوار في المملكة وتشكلت لجان لمساعدة المنكوبين ، وصارت صحيفة صوت الحجاز تنشر أسماء المتبرعين وتهيب بالمزيد .

وكان الملك عبد العزيز حريصاً على سبرغور الإنجليز بعد الثورة فاستمر في حواره مع الحكومة البريطانية آملاً أن يعدل في سياستها تجاه القضية الفلسطينية ، وأبرز لها دوره في تهدئة الثوار ، وإقناع الفلسطينين باستقبال لجنة التحقيق الملكية (لجنة بيل) ، ولكن بريطانيا كانت عازمة على تنفيذ وعد بلفور وفقاً لصك الانتداب ، وهو السبب الذي جعل الملك عبد العزيز يرفض الدعوات المتكررة له لشغل المقعد المخصص للشريف حسين منذ إنشاء العصبة .

وتشير الوثائق البريطانية [1] إلى أن الملك عبد العزيز أرسل للحكومة البريطانية في ٦ فبراير ١٩٣٧ م مقترحات خاصة بالقضية الفلسطينية وذلك في رسالة يشير فيها إلى أن اهتمامه الكبير بقضية فلسطين هو في نفس الوقت استجابة لموقف الشعب السعودي إذ يقول « ولقد عانينا الشيء الكثير من الضغط على رعايانا كي لا يظهر أى أمر يزيد تعقيد المشكلة ، وكثير مما عملناه لم نخبر به الحكومة البريطانية » . وفي هذه المقترحات السعودية نقطتان هامتان هما : « إيقاف الهجرة اليهودية » و « تقرير شكل الحكومة في فلسطين بالتفاهم مع أهلها » [2] .

وأحس الملك أن مقترحاته لم تلق الاهتمام الكافي من الحكومة البريطانية ، فوجه تحذيرًا « هادئاً » إليها « بأنه استطاع حتى الآن أن يتحكم في مشاعره لتكون متمشية مع المصالح السياسية ، لكنه وقف وحده وأنه ما لم يمكن إيجاد

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤١٠ .

(٢) يتلخص مشروع الملك عبد العزيز في الدعوة إلى إقامة حكومة دستورية يمثل فيها سكان فلسطين حسب النسبة الحالية لأعدادهم وبضمانات كافية لحماية الأماكن المقدسة والأقليات والمصالح البريطانية في المنطقة ، واشترط المشروع الحد من بيع الأراضي وتنظيم الهجرة بصورة تضمن الإبقاء على النسبة الحالية للسكان . راجع مقال د. عبد الوهاب أحمد ، « بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية إبان ثورة عرب فلسطين ٣٦ – ١٩٣٩ م » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ديسمبر ١٩٨٢ م ، ص ٢٣ .

بعض الوسائل لارضاء عرب فلسطين فلن يستطيع أن يفعل أكثر من هذا من أجل بريطانيا » .

وعكف الملك على القضية يوليها كل اهتمامه واتصاله بالحكومة البريطانية . مثال ذلك أنه أرسل إليها في ٢٨ مارس ١٩٣٧ م يضيف إلى مقترحاته فيذكرها بأن وعد بلفور يقضي بمنح اليهود وطناً قومياً في فلسطين ، وليس بمنح فلسطين كلها لهم كوطن قومي ، كما أن هذا الوعد تعهد بعدم الإضرار بالعرب الأصليين ، وأن اليهود الذين هاجروا حتى الآن يمكن اعتبارهم تحقيقاً للوعد ، وأنه إذا عقدت حكومة وطنية معاهدة يمكن أن تتضمن حميات الأقليات بشرط ألا يسمح ليهود آخرين بالهجرة إليها ، وألا يسمح بانتقال الأرض العربية إلى أيدي اليهود ، وأنه شخصياً مستعد دائماً للمساعدة في إقناع عرب فلسطين بأن يكونوا راضين عن أي شيء لا يهدد بانقراضهم في النهاية أو بإيجاد أغلبية في فلسطين تعرض للخطر مصالح العرب والمسلمين وبريطانيا ، وأنه يأمل أن يجد هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام وأن يعامل عرب فلسطين بعدالة ورحمة » .

وفي ٢ أبريل ١٩٣٧ م أبرق المبعوث البريطاني في جدة إلى حكومته بما يردده الملك عبد العزيز في جلساته الخاصة من أن السياسة الصهيونية خاطئة ، وأنه يخشى أن تؤدى – ونذر الحرب العالمية بادية – إلى ارتكاب العرب لمذبحة ضد اليهود ، وأن وجود اليهود في فلسطين ليس في مصلحة بريطانيا . ونقل مبعوثوا بريطانيا إلى حكومتهم صلابة موقف الملك ومتابعته اليومية للمشكلة ، واعتقادهم أنه إذا أدت سياستها إلى أن يصبح العرب أقلية في دولة يهودية فسوف ينقلب عدواً خطيراً لبريطانيا . وانزعجت الحكومة البريطانية من هذه التحذيرات ، فحاولت المراوغة علّها تحتوى موقف الملك ، إذ وجهت مبعوثها في جدة لمحاولة إيهام الملك أنها مهتمة بموقفه ومقترحاته ، وأن يحاول المبعوث التركيز على نقاط الالتقاء بين موقف الملك وبعض نقاط تقرير لجنة بيل .

وقد أورد خير الدين الزركلي [1] بعض نصوص المراسلات الكثيرة بين الملك عبد العزيز والحكومة البريطانية حول المشكلة الفلسطينية .

(١) الزركلي ، شبه الجزيرة ، ص ١٠٧٩ وما بعدها .

والواقع أن رسائل الملك كانت مفصلة وواضحة لا تترك لبسا أو سوء فهم أو اجتهاد في شيء يتعلق بها . ففي مذكرة سلمتها الخارجية السعودية إلى المفوضية البريطانية في جدة في سبتمبر ١٩٣٧ م يعبر فيها الملك عن دهشته لدى إبلاغه بتقرير اللجنة الملكية بالتقسيم ، قبل إذاعته ، ويوضح في صراحة تامة أربعة أسباب تجعله يهتم هذا الاهتمام الشديد بقضية فلسطين هي :

١ – أن وعود بريطانيا للعرب بالاستقلال أعطيت في الأساس باسم الحجاز الذي أصبح قسما مهما من المملكة .

٢ – أن عدم حل القضية على وجه مقبول قد يؤدي إلى إيجاد هوة سحيقة لا يمكن اجتيازها بين بريطانيا والعرب ، بما في ذلك من أخطار .

٣ – أن قضية فلسطين قضية عربية إسلامية ، ولا يمكن لأي حاكم عربي مسلم أن يغفلها دون أن يعرض نفسه للانتقاد والتخطئة .

٤ – مسؤولية الملك مع زملائه الملوك العرب عن التوسط لتهدئة الثوار الفلسطينيين .

ويروي خير الدين الزركلي [١] الدبلوماسي الذي رافق الملك مدة طويلة أنه كان يغلبه التأثر وتخنقه العبرة وهو يتكلم إلى المبعوثين البريطانيين عن مأساة عرب فلسطين .

ولقد كان الملك عبد العزيز عنيداً في موقفه ولا يقبل المساومة عليه على الإطلاق . فقد رفض مقابلة بن جوريون للتحدث في المشكلة الفلسطينية عام ١٩٣٨ م ويروي الشيخ حافظ وهبه أنه رفض عرض الزعيم الصهيوني وأقره الملك على ذلك ، لأنه كان قد رفض عرضاً من فيلبي لنفس العرض .

وقد حاول الإنجليز الضغط على الملك خلال مراحل تكوين الدولة الصعبة ، فيذكر خير الدين الزركلي [٢] أن بريطانيا طلبت من الملك عام ١٩٢٦ م في

(١) نفس المرجع .

(٢) خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة ، مرجع سابق ، ص ١٠٧٣ .

اجتماعات وادي العقيق التي أسفرت عن عقد اتفاقية جدة ، وضع مادة خاصة للاعتراف بمركز خاص لبريطانيا في فلسطين ، ولكنه رفض ذلك .

وتحينت بريطانيا فرصة مطالبة الملك بإلغاء معاهدة ١٩١٥ م التي فرضت على نجد لتأخذ ثمن إلغائها اعترافاً منه « بالمركز الخاص » لها في فلسطين ، واستمرت المحادثات نحو عشرين يوماً ولكنها توقفت ، ولم تستأنف إلا بعد أن تنازلت بريطانيا عن هذه المادة ، وبعض المواد الأخرى التي سبق أن طلبت إضافتها [١] .

ويروي أن جون فليبي [٢] انتهز فرصة حاجة الملك عبد العزيز إلى المال في حروبه إبان الحرب العالمية الأولى ، فاتفق مع الزعماء الصهاينة على وضع خطة لتقسيم فلسطين وتوطين أعداد كبيرة من اليهود فيها ، مقابل دفع مبلغ عشرين مليون جنيها استرلينيا للملك من المصادر الصهيونية في شكل قرض ، لأنهم كانوا يتوقعون أن يصبح الملك زعيم الزعماء Boss of Bosses على حد تعبير تشرشل للزعيم الصهيوني حايم وايزمان . واعتقد فيلبي أن الحاجة سوف تلجيء الملك لقبول هذا العرض ، ولكنه فوجيء بثورة الملك العارمة بمجرد مفاتحته فيه ، فقد عظم عليه فكرة أن يبيع فلسطين [٣] وكبر في نفسه هذه الإهانة التي وجهها الصهاينة له إلى حد أن تساومه الوكالة اليهودية وزعماء الصهيونية [٤] . ويقول

---

(١) المرجع السابق .

(٢) أورد جون فيلبي هذه الرواية في كتابه Arabian Jubilee طبعة نيويورك ١٩٥٣ ، ص ٢١٢ – ٢١٣ . كما أورد الرواية حافظ وهبه سفير الملك في لندن ، ويذكر أنها حدثت مرة أخرى عام ١٩٤٠ م . انظر ص ١٧٩ من كتابه « خمسون عاما في جزيرة العرب » ، القاهرة ١٩٦٠ م .

(٣) Peter Mansfield, The New Arabians, U.S.A, 1981, P. 71

(٤) قال الملك عبد العزيز في حديثه للكولونيل هاري هوسكينز المبعوث الشخصي للرئيس روزفلت في يوليو ١٩٤٣ م أنه لا يوافق على اقتراحه باستقبال حايم وايزمان بصفة خاصة لأنه أرسل شخصا أوربيا معروفا (يقصد فيلبي) « يكلفني أن أترك مسألة فلسطين وتأييد حقوق العرب والمسلمين فيها ويسلم إلى عشرين مليون جنيه مقابل ذلك ، وأن يكون المبلغ مكفولا من طرف فخامة الرئيس روزفلت نفسه ، فهل من جرأة أو دناءة أكبر من هذه ؟ وهل من جريمة أكبر من هذه الجريمة يتجرأ عليها هذا الشخص بمثل هذا التكليف ، ويجعل فخامة الرئيس كفيلا لمثل هذا العمل الوضيع ؟

انظر ذلك في : أحاديث ومقابلات الملك التي جمعها محي الدين القابسي ص ١٧٢ .

بيتر مانسفيلد [1] أن رئيس الدبلوماسية الأمريكية في الرياض كرر العرض عام ١٩٤٣ م ولقي نفس المصير .

وقد أدت هذه الطريقة بالفعل إلى إساءة البعض فهم موقف الملك عبد العزيز ، وأخفق المراقبون في التكهن بموقفه ، فحيث توقعوا أن يقبل فكرة التقسيم ، فإذا هو أول من يعارض التقسيم ويستنكره ويتصدى له ويحذر من مخاطره ، وحاول بكل السبل أن يحارب قرار التقسيم ، من ذلك ما نقل عن الشيخ يوسف ياسين مبعوث الملك قوله للمبعوث الألماني في بغداد في ١٩٣٧/١١/٥ م أن الملك يتوقع من ألمانيا أن تقوم بخطوات للحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين [2] .

وتشير بعض المصادر [3] إلى أن الفترة من ٣٧ – ١٩٤٠ م شهدت قيام الملك عبد العزيز بالتراسل مع الألمان للحصول على شحنات من الأسلحة لصالح المناضلين الفلسطينين ، كما أنه عمل على مساعدتهم ماليا بقدر استطاعته .

المبحث الثالث
الملك عبد العزيز وقبول أمريكا لفكرة التقسيم

أدى قبول الولايات المتحدة لفكرة التقسيم التي اقترحتها اللجنة الملكية البريطانية إلى غضب الملك عبد العزيز فأرسل خطاباً [4] مطولاً إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في ١٩٣٨/١١/٢٩ م (٧ شوال ١٣٥٧ هـ) أوضح فيه أن مناصرة أمريكا لليهود تعكس إغفالها لوجهة النظر العربية وتأثرها بالدعاية اليهودية التي صورت سحق العرب على أنه عمل إنساني ، وأن هذا لا يتفق مع تقاليد الديمقراطية الأمريكية المؤسسة على تأييد الحق والعدل ونصرة الأمم الضعيفة .

---

(١) بيتر مانسفيلد ، ص ٧٢ .

(٢) د. عادل غنيم ، مرجع سابق ، ص ٤١٥ .

(٣) Sheikn Rustum Ali, Saudi Arabia and Oil Diplomacy, U.S.A, 1976, P. 68.

(٤) محيي الدين القابسي ، المصحف والسيف ، ص ١٩٢ – ١٩٧ نقلا عن أمين سعيد .

وفند الملك عبد العزيز في خطابه هذا بالتفصيل جميع أسانيد اليهود وهي الحجة التاريخية ، وأنهم مشتتون في بلاد العالم ، وأنهم يريدون مجتمعا في فلسطين يعيشون فيه أحرارا ، وإنهم يعتمدون في تنفيذ ذلك على وعد بلفور .

ثم يوجز ما فصله في مرافعته القيمة « من ذلك يتبين لفخامتكم أن حجة اليهود التاريخية باطلة ، ولا يمكن اعتبارها ، كما أن حجتهم من الوجهة الإنسانية قد قامت فيها فلسطين بما لم يقم به بلد آخر ، ووعد بلفور الذي يستندون إليه مخالف للحق والعدل ومخالف لمبدأ تقرير المصير ، والمطامع الصهيونية تجعل العرب في جميع الأقطار يوجسون منها خيفة وتدعوهم لمقاومتها » .

ثم راح يؤكد بعد ذلك على حقوق العرب في فلسطين « فهي عربية عرفاً ولساناً وموقعاً وثقافةً وليس في ذلك أية شبهة أو غموض ، وتاريخ العرب في تلك البلاد مملوء بأحكام العدل والأعمال النافعة » .

وأوضح الملك أن عرب فلسطين قدموا للحلفاء في الحرب الأولى أفضل المساعدة ولم يجدوا منهم سوى النكران والجحود . وختم رسالته مؤكدا على أنه « ليس من العدل أن يطرد اليهود من جميع أنحاء العالم المتمدن وأن تتحمل فلسطين الضيقة المغلوبة على أمرها هذا الشعب برمته » .

وقد رد روزفلت على الملك بخطاب موجز بتاريخ ٩ يناير ١٩٣٩ م ولم يَعِد فيه بشيء .

المبحث الرابع

مساعي الملك عبد العزيز لدى الولايات المتحدة وبريطانيا

أدرك الملك عبد العزيز التحول الذي طرأ على الدور الأمريكي في القضية إذ شعر أن الولايات المتحدة تكاد تحل محل بريطانيا تدريجياً في تبني القضية مثلما أخذت تحل محلها في مسؤوليتها العالمية في جميع أنحاء العالم . كذلك علم الملك باستقرار النية في هذا الاتجاه مما كشف عنه المؤتمر الصهيوني في بليتمور

١٩٤٣ م . ولذلك أرسل في ٣٠ أبريل ١٩٤٣ م رسالة إلى الرئيس روزفلت [١] إلحاقاً بكتابه السابق إليه عام ١٩٣٨ م ينبه فيه إلى مساعي اليهود ودعاياتهم لاغتصاب فلسطين مستغلين ظروف الحرب ، وأبدى خشيته أن يقترن نصر الحلفاء في هذه الحرب العظمى بتحقيق جور فادح بتمكين اليهود من فلسطين . ويؤكد الملك في كتابه على عدم أحقية اليهود في فلسطين ويقول بشأن دعوى اليهود في فلسطين « تكاد السموات يتفطرن ، وتنشق الأرض ، وتخر الجبال ، من كل ما يدعيه اليهود في فلسطين دينا ودنيا » .

ويشير الملك إلى تزايد نسبة اليهود من ٧٪ عام ١٩١٨ م إلى ٢٩٪ عام ١٩٣٩ م ، ويؤكد أنه لا يريد محو اليهود ، ولكنه يطالب بألا يمحي العرب من أجل إسكان اليهود ، ويقترح توزيعهم على دول الحلفاء . وناشد الملك الرئيس الأمريكي أن يعمل على إنصاف العرب حتى يشاركوا الحلفاء نصرهم . وقد سبقت الإشارة في هذه الدراسة إلى أن تشرشل طلب من الملك خلال لقائهما عام ١٩٤٥ م في مصر قبول عدد من اليهود المضطهدين في بلاده ، ولكن الملك رفض حتى مناقشة الموضوع ، ونحن نرى أنه ربما كان هذا الموضوع وغيره مما تناوله هذا اللقاء ، سبباً في توتر اللقاء وعدم ارتياح الملك لتشرشل .

وبعد أن استقبل الملك عبد العزيز هوسكينز مبعوث الرئيس الأمريكي الذي سلمه رد الرئيس وذلك في يوليو ١٩٤٣ م ، حمله الملك رسالة أخرى [٢] إلى الرئيس يؤكد فيها على موقفه من القضية .

ورأى الرئيس روزفلت من المفيد أن يلتقي بالملك عبد العزيز ليقنعه بالتخلي عن موقفه المؤيد لعرب فلسطين والمناهض للهجرة اليهودية إلى فلسطين ، فالتقى الزعيمان على ظهر المدمرة الأمريكية كوينسي في فبراير ١٩٤٥ م في قناة السويس .

---

(١) نص الرسالة في الزركلي ، ص ٢٦٣ .

(٢) النص في الزركلي الوجير الطبعة الثانية ، ص ٢٦٤ .

وينقل Benoist Méchin في كتابه « ميلاد مملكة » [1] تفاصيل هذا اللقاء مستعيناً بأقوال نجل روزفلت ، ومذكرات روزفلت نفسه ، ومعلومات مدير أرامكو ، وفيه أعاد الملك موقفه من العرب واليهود ورأيه في تسوية المشكلة وإصراره على هذا الموقف مما ترك علامات الإعجاب بصلابته وصراحته ووضوحه في نفس روزفلت ، واعترف بأنه أفاد كثيراً بمعرفة جوانب المشكلة من هذه المقابلة ، ووعده بألا يتخذ موقفاً ضاراً بالعرب في المستقبل .

ويروي المؤلف [2] عن هذه المقابلة أن الملك لم يبتسم وينفرج في النقاش إلا بعد أن انتهى من القضية الفلسطينية . وقد طلب الملك من الرئيس تعهد الولايات المتحدة – في إطار صيغة لتعاونهما – بمساندة كل المبادرات السعودية الخاصة بتحرير الشعوب العربية الموضوعة تحت الوصايات الأجنبية .

ويشير المؤلف [3] إلى أن من أسباب إعجاب روزفلت أيضاً بالملك عبد العزيز قبوله بالتعاون مع الولايات المتحدة مع تمسكه الصارم باستقلال بلاده ، وحريته في القرار . وقال روزفلت في الكونجرس في مارس ١٩٤٥ م « لقد وعيت عن مشكلة المسلمين ومشكلة اليهود في حديث دام خمس دقائق مع ابن سعود أكثر مما كنت أستطيع معرفته بتبادل ثلاثين أو أربعين رسالة » [4] .

وفي مارس ١٩٤٥ م عاد الملك يذكر الرئيس روزفلت بوعود الحلفاء للعرب ، وراح يكرر في كتاب مفصل [5] متانة الحقوق العربية وفساد المزاعم اليهودية على نحو ما فعل في مراسلاته السابقة مع روزفلت . وتنبأ الملك بأن تكوين دولة يهودية في فلسطين سيكون ضربة قاضية للكيان العربي ومهددة للسلم

---

(١) ترجمة رمضان لاوند ص ٥٠٠ وما بعدها وانظر دافيد هوارث ص ٢٠٥ وما بعدها .

(٢) ميشوا ، مرجع سابق ، ص ٥٠٢ – ٥٠٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٠٤ .

(٤) الزركلي الوجيز ص ٢٧١ .

(٥) النص في أمين سعيد ، ص ٣٤١ .

باستمرار وقد حدد الرئيس روزفلت تأكيداته بالعدل في القضية ، وذلك في رده على الملك [1] بتاريخ ٥ أبريل ١٩٤٥ م .

ومما يذكر أن الملك عبد العزيز التقى بتشرشل أيضاً خلال وجوده بمصر للقاء روزفلت في فبراير ١٩٤٥ م . ويقول حافظ وهبة أن مشادة وقعت بين عبد العزيز وتشرشل بسبب تمسك تشرشل بموقف بريطانيا من اليهود وفقاك لوعد بلفور . ويبدو من رواية أمين سعيد [2] لمقابلة الملك وتشرشل أن الأخير أثار الملك وأغضبه عندما افتتح حديثه بأنه أول واضع لسياسة إيجاد وطن قومي لليهود . ولكن الملك لم ييأس من إقناع تشرشل بالقضية فكتب إليه شارحاً وموضحاً في ١٠ مارس ١٩٤٥ م [3] . كما أن تشرشل سجل بمذكراته إعجابه بالملك [4] .

ترومان وعبد العزيز :

في ١٦ أغسطس ١٩٤٦ م نشرت جريدة أم القرى بياناً سلمته المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية السعودية صادة عن البيت الأبيض يؤكد أن الحكومة الأمريكية لم تتقدم بأية فكرة من جانبها لحل مشكلة فلسطين بل رحبت بحلها بالتشاور بين الدول العربية وبريطانيا . ولكن مما أذهل الملك عبد العزيز صدور بيان آخر مناقض للأول بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٤ م يظهر تأييد أمريكا لتوصية اللجنة الأمريكية – البريطانية بفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتحمسها لتنفيذ الفكرة . فكتب الملك للرئيس ترومان [5] في ١٩٤٦/١٠/١٥ م

---

(١) النص في المرجع السابق ، ص ٣٤٨ .

(٢) أمين سعيد ، ص ٣٤١ .

(٣) الزركلي – الوجيز – ص ٢٧٤ – ٢٧٦ .

(٤) يقول تشرشل في مذكراته أنه أعجب بعبد العزيز لاخلاصه للإنجليز . ولكن الدراسات تجمع على أن عبد العزيز لم يكن يخلص إلا للإسلام ومصالح المسلمين والعرب راجع على سبيل المثال :

David Mawarth, The Desert King, Beirut 1974, P. 199.

(٥) نص الرسالة في الوثائق الفلسطينية التي نشرتها الجامعة العربية ، ص ٤٦٥ – ٤٦٦ .

بهذا المعنى ، وذكره بوعود روزفلت ، وحثه على إقرار الحق والعدل والإنصاف لعرب فلسطين .

ورد الرئيس ترومان [1] بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٢٨ م مؤكداً على تأييد بلاده للحل الصهيوني وفقا لوعد بلفور منذ صدوره ، وتمسكه بأن تحقيق هذا الحل هو السبيل الوحيد لمواجهة كارثة اليهود في أوروبا واضطهادهم .

والواقع أن المراسلات بين عبد العزيز وترومان لم تنقطع أملا من الملك في إقناع الرئيس بعدالة القضية العربية ، واثنائه عن تأييده لليهود ، ونشير إلى بعضها [2] ، منها رسالة الملك إلى ترومان في ١٩٤٥/٨/٢٣ م ، ورسالة ٤ يناير ١٩٤٦ م ، ورسالة ٢٤ مايو ١٩٤٦ م ، ورسالة ترومان في ٨ يوليو ١٩٤٦ م ، ورسالة الملك في ١٩٤٦/٩/١٥ م ..... إلخ . وهكذا كانت الرسائل المشار إليها بعض ما سبقها وما لحقها من مراسلات يدافع فيها الملك عن حقوق العرب في فلسطين .

ولقد أفزع الملك عبد العزيز رجوع ترومان عن وعود سلفه روزفلت ، وكان ذلك صدمة كبيرة له في مصداقية الولايات المتحدة . ويفسر دافيد هوارث [3] ذلك بأن الملك لم يفطن إلى أن النظام الأمريكي يفرق بين الوعود الشخصية للرئيس ، والوعود الرسمية ، لأن الوعد بمقاييس الملك البدوية أمر يتعلق بالشرف ، وأنه وفق مفهومه حيث هو الدولة والحكومة ، لا فرق بين وعد شخصي وآخر رسمي . ولنا على ذلك ملاحظتان :

أولاهما : أن الملك أوضح صراحة لروزفلت أنه يود أن يفهم الجانب الإنساني من المشكلة بوصفه إنسانا ، وأن يلتزم بموقف بوصفه رئيسا وهذا يدل على تمييز الملك وإدراكه لهذا الفرق .

---

(١) نص الرد في المرجع السابق ، ص ٤٦٧ – ٤٧٠ باللغة العربية ، وفي ص ٤٧١ – ٤٧٤ باللغة الإنجليزية .

(٢) نصوص هذه الرسائل في الزركلي – الوجيز – ص ٢٨١ وما بعدها .

(٣) دافيد هوارث ، ص ٢٠٧ .

والملاحظة الثانية : أن الخطة الصهيونية كانت أكبر من روزفلت وغيره وأنها كانت ماضية في طريقها ، ولذلك فإن وعود روزفلت لعبد العزيز إما أن تنم عن غفلة بما يجري ، أو قصد به تخديره وتهدئته ، أو أنها كانت آمالاً عند روزفلت .

المبحث الخامس
جهود الملك في الإطار العربي

يلفت النظر إشارة الملك عبد العزيز في لقائه بوفد اللجنة العربية العليا التي زارته خلال زيارته للقاهرة في ١٣ يناير ١٩٤٦ ، أربعة أمور تشكل جوهر السياسة السعودية حتى الآن وهي تأكيده على أن قضية عرب فلسطين « وكانت ولا تزال في قلبه » ، وأن طريقته في القضية ليست الأقوال وإنما العمل الصامت ، ثم وصيته لعرب فلسطين بالتضامن والوحدة وأن يكونوا « كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » .

والأمر الرابع : هو أن أساس مناصرة قضية فلسطين هو الإسلام والعروبة ، إذ أكد أنه « لا يخدم قضية فلسطين حبا في فلسطين بل بدافع الإيمان بالدين الحنيف ، فضلاً عن أنها قضية العرب كلهم » .

وفي مؤتمر أنشاص في ٢٩ مايو ١٩٤٦ م أكدت المملكة مع شقيقاتها العربيات على حق العرب في فلسطين ، وناشدت انجلترا وأمريكا وقف باب الهجرة اليهودية . كذلك سارعت المملكة إلى مؤتمر الجامعة العربية في بلودان عام ١٩٤٦ م الذي اتخذ عدداً من القرارات لدعم عرب فلسطين ومناوأة اليهود ، ورفض تقرير لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية التي أيدت اليهود ضد العرب ، وقرر السعي لدى بريطانيا لإنهاء انتدابها وتمكين شعب فلسطين من تقرير مصيره . ثم اشتركت المملكة في مؤتمر الاسكندرية في ١٢ أغسطس ١٩٤٦ م لتنسيق الموقف العربي في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن في ١٠ سبتمبر ١٩٤٦ م .

وعندما نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر سنة ١٩٤٧ م تقرير

لجنة فلسطين أوصت بتقسيمها وانتهت بقرار الجمعية بهذا المعنى ، أرسل الملك وزير خارجيته الأمير فيصل إلى اجتماعات الجمعية حيث ناشد الشعب الأمريكي ألا يوافق حكومته على فكرة تقسيم فلسطين التي تؤذن باضطرابات لا تنتهي في الشرق الأوسط [1] . وتقدم الوفد السعودي باقتراح مع العراق وسوريا يقضي بإنهاء الانتداب على فلسطين ، والاعتراف باستقلالها كدولة واحدة . وكان هذا الاقتراح ضمن المقترحات الأخرى التي أحالتها الجمعية على اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية لدراستها [2] .

ورفضت المملكة قرار التقسيم ، وأصدرت الخارجية السعودية في مايو ١٩٤٨ م بياناً [3] أيدت فيه القرارات العربية التي تتخذ للدفاع عن فلسطين والمحافظة على عروبتها والحيلولة دون تقسيمها ، وقيام الدولة اليهودية ، كما قررت المملكة بالاشتراك مع شقيقاتها الدخول إلى فلسطين في الموعد المتفق عليه للدفاع عسكريا عنها .

هكذا نلاحظ أن الملك عبد العزيز كان يدرك بحسه الفطري السليم جميع أبعاد المأساة في فلسطين منذ بدايتها وأطوال مراحل تطورها .

هكذا كان توقعه لتغليب اليهود على العرب ، ولرؤيته في الحل الصحيح للمشكلة ، وواقعيته في تقدير جوانب الموضوع بأكمله ، إذ كان يقدر مدى التزام بريطانيا بوعدها والقوى السياسية الصهيونية التي رسمت هذا الالتزام وحدوده ووسائل تنفيذه ، وفي نفس الوقت الذي فهم فيه بشكل عميق أن الصهاينة نجحوا في إقناع بريطانيا بأن مصلحتها في مصر تقتضي تواجد النفوذ اليهودي في فلسطين . وكان الملك يصر على أن الظلم والاضطهاد الذي حاق باليهود في أوروبا سببه سوء عاداتهم وخياناتهم لأوطانهم ، وأن ظلمهم هذا المزعوم لا يجب أن يتحمله عرب فلسطين الأبرياء وأن يدفعوا هم ثمنه بلا جريرة وأن يشردوا من

---

(١) أمين سعيد ، ص ٣٥٧ .

(٢) أحمد فراج طايع ، صفحات مطوية عن فلسطين – القاهرة – ص ٤٢ .

(٣) نص البيان في أمين سعيد ، ص ٣٥٨ .

أوطانهم ، بل كان يطالب بتوطين اليهود في البلاد التي طردوا منها بعد زوال الظروف التي طردوا فيها وأسباب طردهم ، أو توطينهم في دول الحلفاء .

وكان الملك يدرك أبعاد المؤامرة الكبرى بين بريطانيا والولايات المتحدة وبين الاستعمار والصهيونية والشيوعية خصوصا بعد تحمس الاتحاد السوفيتي لقيام إسرائيل ، وإدخاله الموضوع في نطاق الحرب الباردة الجديدة ، كما كان يدرك أن المؤامرة تستهدف العرب جميعاً ولا تقتصر على عرب فلسطين .

ولقد غضب الملك لاعتراف واشنطون بإسرائيل نكثا بوعد روزفلت للملك حتى أنه رفض قبول مبلغ ١٥ مليون دولار كقرض من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي [١] .

المبحث السادس
مرحلة المواجهة وقيام إسرائيل (١٩٤٨ ــ ١٩٥٣ م)

لم يتردد الملك عبد العزيز في أن يشترك الجنود السعوديون مع إخوانهم المصريين وبقية الدول العربية التي قررت التصدي عسكريا لليهود ، وهذه الدول هي سوريا والعراق ولبنان والأردن .

وأدرك الملك عبد العزيز في تلك المرحلة أن الصراع قد انتقل من كونه صراعا داخليا أو حربا أهلية بين العرب واليهود المدعومين من بريطانيا وأمريكا في فلسطين ، إلى دائرة الصراع ذي الطابع الدولي . كذلك لابد أنه قد أدرك أن فرضيات المشكلة قد تغيرت بعد زرع إسرائيل في قلب المنطقة العربية غير بعيد عن الحدود السعودية خصوصاً وأن إسرائيل بدأت تطالب منذ قيامها واغتصابها لموطىء قدم لها على خليج العقبة بحرية المرور في مضايق تيران وفي الخليج نفسه على أساس أنه ممر مائي دولي . وقد نجحت إسرائيل بالفعل في مؤتمر جنيف لقانون البحار عام ١٩٥٨ م في إقرار هذا الزعم في المادة ٤/١٦ من اتفاقية الجرف القاري .

---

(١) شيخ رستم علي ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

ويدل استقراء فكر الملك عبد العزيز أنه كان يدرك بعدا استراتيجيا واضحاً في الصراع العربي الاسرائيلي بوضعه الجديد ، كما كان يستشعر بعداً أمنيا ملحوظا للمملكة أفصح عن نفسه بعد ذلك في القول والفعل .

وقد أوضح في رسالة بعثها للرئيس ترومان [١] في ٤ يناير ١٩٤٦ م « أن برامج الصهيونية .. لا تعتبرها الحكومية السعودية موجهة لفلسطين وحدها ، بل هي في نفس الوقت تعتبر خطراً مهددا للمملكة .. وقد أوضحت هذا بكل جلاء لسلفكم .. روزفلت » . وقال أن الصهيونية تهدد أمن الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية .

ويتصل بهذه النقطة أن الملك عبد العزيز ظل على قناعة كاملة أن تخاذل العرب وتهاونهم وتناحرهم هو السبب في ضياع فلسطين بما في ذلك هزيمة العرب أمام إسرائيل عام ١٩٤٨ م [٢] . وكان الملك لا يوافق على أن يطلب العرب مناصرة غيرهم قبل أن يتحدوا ويخلصوا ويتساندوا ، ويحلو له أن يردد قول الشاعر [٣] : إذا خانك الأدنى الذي أنت حزبه فواعجبا أن سالمتك الأباعد وهناك نقطة أخرى سبق للمملكة أن أعربت عنها في مراسلات الملك عبد العزيز مع الحكومة البريطانية مما سبقت الإشارة إليها ، وهي أنه لا يستطيع – وهو يتعامل مع اليهود – أن يغفل التجربة المريرة التي عاناها الرسول منهم [٤] وأنه لا يثق فيهم ولا يأمن غدرهم ومكرهم ، وأنه يخشى على الأماكن المقدسة منهم ، ولذلك كانت المملكة هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تسمح بدخول اليهود إليها سوى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق عام ١٩٧٤ م .

---

(١) نص الرسالة في الزركلي – الوجير ، ص ٢٨٢ .

(٢) راجع H. St. John Philby, Saudi Arabia, Beirut 1968, PP. 348-349.

(٣) من خطاب الملك عبد العزيز في موسم الحج عام ١٣٦٥ هـ/نوفمبر ١٩٤٦ م ، محيي الدين القابسي ، ص ١٣٦ .

(٤) راجع على سبيل المثال حديث الملك مع أعضاء لجنة التحقيق الأمريكية البريطانية في الرياض في ٩ مارس ١٩٤٦ م في الزركلي الوجير ، ص ٢٨٤ .

وتجدر الإشارة إلى أن الملك فيصل عندما كان يمثل المملكة في الأمم المتحدة في دورة الجمعية عام ١٩٤٩ م التي قبلت فيها إسرائيل في الأمم المتحدة ، قد عاد بقناعة أكدت نظرة والده الملك عبد العزيز ، وهي التواطؤ بين الاستعمار والشيوعية والصهيونية ، وأن العرب هدف لهذا التواطؤ ، وأن تقرب أيهم للعرب هدفه مصالح هذه الأطراف .

الفصل الثاني

مراحل الصراع العربي الاسرائيلي واتجاهات الموقف السعودي

المبحث الأول

تطور مراحل الصراع وميادينه ووسائله

يغطي الصراع بين العرب وإسرائيل مسافة زمنية تمتد من عام ١٩٤٨ م أول مواجهة عسكرية بين القوات العربية واليهودية ، حتى الآن . أما الرقعة الجغرافية التي يشملها الصراع ، فهي المنطقة العربية بأسرها ، وإن كانت أعباء الصراع العسكري والسياسي قد تفاوتت مقاديرها بحسب قرب الدولة من مسرح الصراع الرئيسي وهو جبهة المواجهة التي تضم مصر وسوريا والأردن ، ولبنان وإلى حد ما العراق . وخلال المدة الزمنية التي استغرقتها هذا الصراع اتسع نطاقه السياسي وتجاوز المنطقة العربية إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . ومن ناحية أخرى تنوعت أساليب الصراع ، ودروب المواجهة وأصبحت الأقدار العربية رهنا لهذا الصراع ، كما أثر على اتجاهات التطور الاجتماعي ، واتجاهات السياسات الخارجية للدول العربية مع العالم الخارجي فضلاً عن أثره الواضح على شبكة العلاقات بين الدول العربية ، وصارت المحصلة النهائية لهذا الصراع هو وأد التطور العربي ، وتكبيله بأغلال هذا الصراع ومتطلباته ولقد اختلف الرأى حول طبيعة الصراع بين العرب وإسرائيل ومن ثم تباينت الاجتهادات الساعية إلى إيجاد حل له . فمن قائل أنه **صراع عسكري** لا يحسمه إلا القوة على مسرح القتال ، وهذا يتطلب « توليفة » معينة من العلاقات السياسية بين العرب والخارج ، وتأمين مصادر التسليح الفعال ، وانصراف الهمم إلى حسم الصراع عسكريا . ولكن هذا الحل ظهرت له عقبات :

أولها : أن استماتة الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل والحيلولة دون تفوق العرب عسكريا عليها انطلاقا من التزامها الثابت تجاه تفوق إسرائيل وأمنها بالشكل الذي تحدده بقطع النظر عن أية ضغوط أو احتجاجات ضد هذا المسلك ، تجعل المضي في هذا السبيل أمراً عقيماً .

وثانيهما : أنه مادام الأمر كذلك ، فإن موارد العرب ستظل مرهونة تحت ذمة الصراع ، مع ما يستلزمه من ضغوط للحصول على الأسلحة ، وما تعانيه خطط التنمية والتطور في العالم العربي نتيجة تخصيص الموارد الاقتصادية والبشرية للصراع .

وهناك من قال إنه **صراع حضاري** ، ومن ثم يحتاج إلى نفس طويل ، وإلى دعم جوانب الحضارة العربية حتى تتفوق على الحضارة الاسرائيلية ورأى جانب من هذا الفريق ضرورة التمسك بالديمقراطية كمظهر من مظاهر النمو الحضاري ، وهذه مقولة تلقى الكثير من الاهتمام في أوساط كثيرة ، ولكن قطاعا من المثقفين العرب يرفض هذا التوصيف على أساس أن الحضارة العربية لا يقابلها حضارة إسرائيلية ، وليست إسرائيل في نظرهم سوى دولة مزروعة تستهلك حضارة الغرب وتستفيد منها دون أن تكون طرفا فيها أو منتمية إليها .

وبين هذين الفريقين القائلين بالطبيعة العسكرية ، أو الحضارية للصراع اتجهت الأفكار إلى البحث عن صيغة عملية ، فذهب البعض إلى أن طول مدة الصراع وتكاليفه المالية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية قد أدت إلى تراكم الثارات ، ومضاعفة العداوات ، وتزايد الحواجز من كل نوع ، وأنه خلف أسوار العداء والترقب العالية لاشك تكمن في قلوب البعض الرغبة في الاستقرار والسلام ، وأن استكناه ما في هذه القلوب قد أصبح حقيقة سياسية ظاهرة فيما نراه من ظهور الجماعات السياسية في إسرائيل تطالب بالسلام الذي يحقق الأمن للجميع ، وبات على الجانب العربي إلا يستمر في إغفال أهمية هذا التيار مهما كان صغيراً ، وأنه طالما تحولت القناعة العربية العامة إلى ضرورة تواجد الجميع ، اليهود والعرب وتعايشهم على صيغة تضمن العدل للجميع والسلام للجميع ،

فلا ضير من تشجيع أصداء هذه الدعوة داخل المجتمع الإسرائيلي . ومن ثم رأينا جهود الاتصال من جانب العرب والفلسطنيين بهذه الجماعات ، مما لم يعد يعتبر خيانة للقضية أو نكوصا عن الخط القومي خصوصاً وأن هذه الجماعات وغيرها قد أدخلت في الفكر السياسي الإسرائيلي ولو بشكل هامشي بعض المفاهيم مثل الحقوق الفلسطينية والشعب الفلسطيني وعدالة المطالب الفلسطينية ، وبشاعة سياسة الإبادة ضد الفلسطينيين ولئن واجه المسلك العربي أصوات المعارضة بعضها وطني وبعضها غير ذلك في الصفوف الفلسطينية ، وفي الصفوف العربية ، خصوصاً إزاء سياسة البطش والإبادة التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية وتلقى الإعجاب من قطاعات كبيرة من الرأى العام الإسرائيلي ، فإن محاولة اختراق المجتمع الإسرائيلي تظل أسلوبا له أهميته في تصعيد المقاومة الاجتماعية والسياسية للسياسات الرسمية للحكومات الإسرائيلية .

ويجب أن نسجل – في صدد استعراض الأفكار العربية في هذا الشأن – أن البعض كان يعتقد – وربما لا يزال – أن تشجيع عوامل التناقض بين فئات اليهود داخل المجتمع الإسرائيلي يمكن أن يفضي في النهاية إلى تقويض دولة إسرائيل .

وأخيراً لا يجوز أن نغفل اتجاها له نصيبه في خريطة الفكر السياسي العربي المرتبط بالصراع ذهب إلى أنه طالما أن المجتمع الإسرائيلي له تكوين عصبي ونفسي عدواني ويفرض على قادته العسكريين والسياسيين أن تكون مؤسسات المجتمع وتشكيلاته وتجمعاته بالشكل الذي ينسجم مع نظرية الأمن الإسرائيلي ومقولة الإسرائيلي اليقظ المتحفز المحاط ببحار العداء العربية المتربصة به كي تنقض عليه وتفتك به مع أول فرصة ، طالما أن ذلك كذلك ، فإن استمرار هذا – الوضع يغري فئات المغامرين بالهجرة إليه لتجربة هذه الحياة غير العادية كما يدفع بفئات أخرى من الهجرة المضادة الذين ضاقت أعصابهم عن تحمل هذه التبعة الثقيلة الطويلة . وطالما كان تصوير الخطر لإعداد المجتمع لمواجهته على هذا النحو يؤدي إلى تماسك المجتمع الإسرائيلي يدفع بطبقاته المتذمرة إلى كبت أسباب التذمر لمواجهة الخطر الواحد ، فإن إقناع المجتمع الإسرائيلي بزوال هذا الخطر الموهوم ، والنفاذ

إلى قواعد المجتمع الإسرائيلي بعروض السلام المقترن بالأمن للجميع ، كفيل بأن يفك تماسك هذا المجتمع ويفاجئه بنمط العيش في ظل السلام الذي لم يتعود عليه . وهذا ما أشار إليه غلاة الصهاينة عندما بدأ العرب يرفعون ألوية السلام ويدللون على فساد الدعاية الصهيونية بأن العرب متعطشون للدماء اليهودية .

على أن دعاوي التعايش العربي اليهودي على مستوى الدول ، قد اقترن بقناعة هامة تنادي بضرروة بناء جسور الثقة بين اليهود والفلسطينيين وتجاوز ثارات الماضي إلى مستقبل برىء ناصع ، ولكن سياسات إسرائيل أحرجت أصحاب هذه الدعاوي وأظهرتهم بين ذويهم على أنهم إما جهلة بطبيعة الصهاينة ، أو خونة لقضيتهم ، أو على الأقل بلهاء لا يقدرون على التميز السليم .

والحق أن الدبلوماسية الفلسطينية التي شنت حملة سلام ضارية ضد إسرائيل ورفضها للسلام منذ إعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ م قد وضعت الحكومة الإسرائيلية في مأزق شديد لأنها حددت مجال الصراع وهو السعي إلى السلام والاعتراف النهائي بالحق الفلسطيني في دولة مستقلة في فلسطين .

المبحث الثاني
آثار الصراع في المجتمعات والعقلية العربية

انتهينا إلى أن الصراع بين العرب وإسرائيل قد أثر على كل شيء في الحياة العربية ، ويبقى أن نتعقب ببعض التفصيل أثر الصراع في العقلية العربية وفي المجتمعات العربية بشكل عام ، علماً بأن هذه الآثار عامة في جميع الأقطار العربية ، وإن اختلف تركيزها بحسب تأثر الدول العربية بصورة مباشرة من الصراع في جوانبه العسكرية بشكل أخص .

يصعب القول أن الصراع بين العرب وإسرائيل قد أثكر بشكل جدي على المجتمعات العربية قبل المواجهة المريرة عام ١٩٦٧ م ، وذلك أنها كانت فاصلاً بين عهدين هامي ، **أولهما** : اتسم بتعبئة إعلامية وسياسية ونفسية هائلة استمدت

مادتها من التضليل وسوء النية المقترنة بالجهل بقدرات إسرائيل وحقيقة ارتباطاتها الخارجية ، فضلاً عن الجهل بقدرات المواجهة العربية فأصبح المواطن العربي في ظل ذلك المناخ وقد امتلاء اعتزازا وفخراً بقياداته وراح يتعطش ليوم اللقاء مع العدو وحتى يسعد بحلاوة النصر . فإذا بهذه الأحلام تتحول إلى أوهام وكوارث ، ويترتب على ذلك سلسلة من الآثار الاجتماعية والسياسية بعضها ما يلي :

١ – انهيار الثقة في كل شيء خصوصاً فيما يتصل بالعلاقة بين المواطن وحكومته فأصبح المواطن لا يثق فيما يقال ، رغم محاولات الحكومات بعد ذلك المبالغة في الصدق . وقد تحولت شحنة العداء لإسرائيل واستخفافه بها التي غذته بها أجهزة إعلامه إلى نقمة على الذات العربية نفسها ، وعلى كل ما يتصل بها . وكان على المواطن أن يعيد النظر في كل شيء بعين الشك والحذر ، وأن يبحث لنفسه عن تكييف جديد بعد سقوط المثل والريادات في نظره . وقد أسهم الأدب العربي بجميع فنونه في تعميق هذا الأثر ، بل أن موضوع الأدب ، وأشكاله الفنية قد تأثرت هي الأخرى بذلك . ولا غرو فتاريخ الأدب يؤكد الارتباط الوثيق بين التيارات السياسية والاجتماعية وبين التيارات الأدبية والمذاهب النقدية .

٢ – في إطار الشك وعقدة النقص العربية التي تكونت لدى المواطن العربي اتجه الرفض العربي إلى كل شيء ، فحدثت مواجهات بين النظم السياسية وبين حركة الرفض الداخلية ، والتي قامت على أساس سقوط أهم أسس الشرعية لهذه النظم ، وهو الإسهام بالقدرة على مواجهة إسرائيل وهزيمتها بل إن قضايا هامة صبرت بعض الشعوب العربية على الحرمان منها – رغم حيويتها – لأن هذه الحكومات كانت تجعل الاستعداد للمواجهة فضل السبق على ما عداه .

٣ – حدثت في العقل العربي مقارنات تلقائية بين ما يحدث في العالم العربي وما يحدث في إسرائيل ، فصارت نتيجة الحرب خير دعاية لنمط الحياة الإسرائيلية ، وازدهرت نتيجة لذلك نظرية الذرائع Pragmatism في كل فروع المعرفة التي تجعل أهمية الثقافة والمعارف والنظريات والفلسفات والسياسات رهن

بمدى قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة وأصبحت الغاية تستحل كل الوسائل مهما تصاغرت في عالم القيم والأخلاق .

٤ – حدثت بلبلة في العقلية العربية ، فأحجم بعضها عن السياسة واتجه إلى الإغراق في الدين ، فظهرت نتيجة لذلك الجماعات الدينية المتطرفة ، بينما ظهرت على النقيض الاتجاهات السياسية المتطرفة . وحارت العقلية العربية فيما تأخذ وما ترفض ، واشتد الإقبال على أجهزة الإعلام الأجنبية وخاصة الممنوعة ، بأذن صاغية مصدقة ، كما أدى ذلك إلى شيوع الفوضى في العلاقة بين السياسة والتربية ومناهج التعليم ، فضلاً عما أدى إليه ذلك من تعريض العقل العربي لكافة صنوف الاستباحة الثقافية ، وخاصة في صدد كتابة التاريخ العربي .

٥ – نشأت في غضون ذلك أزمة الثقافة والمثقفين ، ذلك أن جزءا من ضريبة البقاء للمثقفين هي الاشتراك في مجاراة الخط الإعلامي الرسمي دون اقتناع به ، فساهموا رغما عنهم في هذه الملهاة .

ومن الإنصاف أن نقرر أن نتائج حرب أكتوبر قد أسهمت في إصلاح الكثير من آثار هزيمة ١٩٦٧ م ، ولكن التمزق العربي والاستئساد الإسرائيلي وهما خصائص مرحلة ما بعد أكتوبر قد استرجعت الكثير من الآثار السلبية التي اقترنت بالهزيمة ، ذلك أن مسار القضية العربية ، والقوة النسبية العربية تجاه إسرائيل ، قد سارت في منحنى منحدر لأن العرب لم يحسنوا استثمار نتائج حرب أكتوبر . وتجب الإشارة هنا إلى حقيقة هامة ، وهي أن فترة الصراع خوصاً بين الهزيمة في يونيو ١٩٦٧ م ونصر أكتوبر ١٩٧٣ م شهدت تماسكا عربيا صارما خلف شعار واحد هو الانتقام للكرامة العربية الجريحة من أثر الهزيمة ، وكان الاجماع العربي على هذا الهدف تاماً وحاسماً ، ولذلك كان أثر الصراع أوضح في علاقات العرب الخارجية حين ربطوا هذه العلاقات مع الدول الأجنبية على مدى تعاطف هذه الدول أو تباعدها عن الموقف العربي ، وكان التماسك العربي كفيلاً بإنجاح هذه السياسة إلى أبعد الحدود .

ومن المفارقات المؤسفة أن آثار الصراع انتقلت بعد حرب أكتوبر من نطاق العلاقات العربية الأجنبية ، إلى دائرة العلاقات العربية – العربية ، وهذا هو بالتحديد أهم أهداف إسرائيل . ولكن لماذا حدث هذا التحول الهام ؟ يبدو أن وحدة الهدف العربي وإحساس الدول العربية جميعا بأهمية تحقيقه في مرحلة الهزيمة ٦٧ – ١٩٧٣ م قد عصمت الدول العربية من الاختلاف والتحزب . أما بعد أكتوبر فكان المطروح هو البحث عن صيغة للسلام والتسوية ، ومن هنا تشعبت الاجتهادات والآراء ، ولعبت القوى الخارجية في بعض الأحيان أدواراً هامة في إذكاء الصراعات العربية . ولم يعد المستهدف أساساً هو إسرائيل وإنما الأطراف العربية ضد بعضها البعض .

ولكن هذا الخط الزمني الواضح في تركيز ووضوح آثار الصراع على القرار العربي سواء تجاه العالم الخارجي ، أو في إطار السياسات العربية ، لا يعني عدم المزج بين آثار الصراع في الميدانين بدرجات متفاوتة ، فلا تزال هذه الآثار واضحة في الميدان معا . ولا شك أن الوفاق العربي الحالي سيترك آثارا إيجابية على مجمل الموقف العربي .

وصانع القرار العربي في الاطار العربي ، أو مع العالم الخارجي هو نتاج هذا كله ، وهو أحد إفرازات الوضع العربي العام ، وهذه واحدة من الروافد الاجتماعية والفكرية الهامة لصناعة القرار العربي ، كما هي في صناعة القرار الأجنبي تجاه العرب .

المبحث الثالث

اتجاهات الموقف السعودي نحو الصراع العربي الصهيوني

تمهيد :

أدت نشأة المملكة التاريخية والسياسية والجغرافية إلى صياغة خطوط متميزة لسياستها الخارجية ، واقتضت التركيز بشكل ملحوظ على العالمين الإسلامي والعربي [1] . وقد عبر جلالة الملك عبد العزيز عن خطوط هذه السياسة لأول مرة في وضوح بقوله [2] « أما سياستنا الخارجية فقد أقمنا أسسها على مسالمة جميع الأمم والتعاون معهم على ما فيه إحقاق الحق ومقاومة الظلم وحفظ المصالح المتبادلة بالتعاون والإنصاف فمن والانا على ذلك والياه وعرفنا له حقه وأخلصنا له الصداقة وحسن المعاملة في السر والعلانية ، فسياستنا سياسة سلم ومسالمة وصدق ومصادقة . فأما من قابل سلمنا بالعدوان وصداقتنا بالعداء فإنا نستعين الله عليه بحقنا وندفع عدوانه بما آتانا الله من قوة وهو نعم النصير » .

وقد اتضح خلال معالجتنا لسياسة الملك عبد العزيز في القضية الفلسطينية [3] كيف عنى الملك عبد العزيز بإبراز وتعميق خطوط السياسة الخارجية السعودية خاصة في المجالين الإسلامي والعربي ، وكيف سار أسلافه على هذا النهج ، بحيث تضمنت بيانات تولي الحكم تكرارا لهذه الخطوط . غير أنه إذا كانت مبادىء السياسة السعودية واضحة وثابتة ، فإن أساليب تنفيذ هذه المباديء قد تطورت وتعددت حسب الظروف ، كما تنوعت المتغيرات والمؤثرات

---

(١) راجع في ذلك د. عبد الله الأشعل – الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي – الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٨ م ، الفصل السادس ، د. عبد الله القباع ، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية ، الرياض ١٩٨١ م ، ص ٢٨ وما بعدها .

(٢) راجع رابح لطفي جمعه ، حالة الأمن في عهد الملك عبد العزيز الرياض ١٩٨٢ م ، ص ١٤١ .

(٣) راجع الفصل الأول من هذه الدارسة .

في هذه السياسة [١] ، مثلما تنوعت أدوات تنفيذها [٢] ، ودوائر اهتماماتها [٣] .

المطلب الأول : مبادىء السياسة الخارجية السعودية إزاء الصراع :

تتلخص مبادىء السياسة السعودية من خلال الممارسات والتصريحات الرسمية فيما يلي :

١ – فيما يتعلق بالصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب ، تؤمن المملكة بضرورة تخفيف التوتر ، ولذلك رأت في سياسة عدم الانحياز مدخلا صحيحا لخدمة هذا الهدف [٤] .

٢ – فيما يتعلق بالانقسام الاقتصادي العالمي بين الشمال والجنوب أو ما يسمى بالانقسام الرأسي ، مقابل الانقسام الأفقي (الأيديولوجي) ترى المملكة أن العدل والتعاون هما أساس أي تقدم وحل للمشاكل الاقتصادية [٥] .

٣ – أما في المجال الإسلامي [٦] ، فتدعو المملكة إلى الوفاق والتكافل والتضامن بين المجتمعات الإسلامية ، وحماية الجاليات الإسلامية وتوفير ظروف رفاهيتها ونموها .

---

(١) راجع حول العوامل المتعددة المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية د. سعود القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، الرياض ١٩٨٦ م ، الفصل الأول .

(٢) المرجع السابق ، الفصل الخامس .

(٣) نفس المرجع ، الفصل الثالث .

(٤) راجع على سبيل المثال بيان وزير خارجية المملكة الأمير سعود الفيصل في المؤتمر الوزاري التحضيري لعدم الانحياز في ٨ يناير ١٩٨٤ م في نيودلهي ، الجزيرة ٩ يناير ١٩٨٤ م .
راجع سلوك المملكة في الأمم المتحدة تجاه هذا الموضوع ، د. القباع ، ص ١٢٦ – ١٣٢ .

(٥) خطاب الأمير سعود الفيصل في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة منشور في ص ١٧٥ من كتاب د. القباع ، مرجع سبق ذكره . أما موقف المملكة التفصيلي من هذه القضية فقد عرضه المرحوم السفير جميل البارودي أمام الدورة الخاصة السابعة للجمعة العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٥/٩/١٠ م ، الملحق رقم جـ في المرجع السابق ، ص ١٨٥ وما بعدها وراجع أيضاً نفس المرجع ص ١١٧ – ١٢٦ .

(٦) لمزيد من التفصيل راجع د. عبد الله القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، مرجع سابق ، الفصل السابع .

٤ – في المجال العربي [١] ، تدعو المملكة وتعمل بكل طاقتها على تصفية وتنقية الأجواء العربية ، وتحقيق الوئام ، والقضاء على الخلافات بالطرق الودية ونبذ الصدامات والحروب التي تمزق أواصر الأخوة وتعكر صفو النفوس ، واحترام إرادات الدول الأخرى وأسلوب حياتها ، وتحقيق التضامن العربي العام ضد مغتصبي الحقوق العربية .

٥ – في المجال الخليجي ، تعتقد المملكة أن التجانس في كل شيء بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون يوفر الأسس الصالحة لقيام صرح من التعاون والتكافل بين مجتمعات هذه الدول ، وأن هذا الصرح هو إضافة للقوة العربية ، ودعم للجامعة العربية ، وإطار لتحقيق مساحة أكبر من الوفاق والوئام في الإطار العربي [٢] .

٦ – أما بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي ، فيحكم موقف المملكة المبادىء والقناعات التالية :

(أ) أن مأساة فلسطين مؤامرة تضافر على تنفيذها الصهيونية والاستعمار والشيوعية العالمية [٣] ، وترفض المملكة اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئيين ، بل هي قضية سياسية من الدرجة الأولى ، قوامها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وفي إقامة دولته المستقلة على أرضه .

(ب) أن قضية الشرق الأوسط هى إحدى نتائج القضية الفلسطينية ، وأن من مضاعفات هذه القضية الجوهرية التي تشكل لب الصراع العربي الاسرائيلي ، غزو إسرائيل للبنان ، ومذابح المخيمات ، وأزمة المقاومة الفلسطينية ، والكثير من الخلافات العربية ، بل والحرب العراقية الإيرانية .

---

(١) انظر بعض التفاصيل عن هذا المجال في السياسة السعودية ، المرجع السابق ، الفصل السادس .

(٢) انظر الفصلين الرابع والسادس من كتاب د. عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي ، السالف الإشارة إليه .

(٣) راجع معتقدات الملك فيصل الصارمة حول هذا الموضوع في د. السيد عليوه ، الملك فيصل والقضية الفلسطينية ، الرياض ١٩٨٢ م .

(جـ) أن المأزق العربي في الصراع العربي الإسرائيلي يرجع إلى سببين :

أولهما : الخلافات العربية وتفرق الصفوف العربية .

وثانيهما : التأييد والدعم والمساندة الأمريكية غير المشروطة لإسرائيل ، وهذه من أهم نقاط الخلاف بين المملكة والولايات المتحدة ، حيث تأمل المملكة أن تتصرف كقوة عظمى لديها إحساس بالعدل والإنصاف ، وليس كعملاق عسكري لا تحكمه سوى القوة الخرقاء [١] .

وقد أكدت المملكة موقفها الإجمالي من شروط التسوية في تصريحات عديدة للأمير سعود الفيصل وزير الخارجية [٢] ، إذ أوضح أن هناك شرطين أساسيين يجب تحقيقهما أولاً ليمكن تحقيق تسوية سلمية وهما : الانسحاب الإسرائيلي الكامل والشامل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس العربية ومنح الشعب الفلسطيني حقه في العودة إلى بلاده وحق تقرير مصيره بنفسه .

ثم تطرق الأمير سعود إلى الموضوع بشكل أكثر تحديداً متناولاً مسألة عنيت الدراسة بإبرازها ، وهي مسألة التحول في الموقف السعودي العربي من مرحلة الرفض الكامل لكل شيء إلى مرحلة النظر المسئول في شروط التسوية فقال [٣] :

« يجب على إسرائيل أن تتأكد من قبولها في المنطقة قبل أن تنسب نفسها إلى هذه المنطقة ، وأن أساس هذا القبول هو تحقيق تسوية مع الفلسطينيين على أساس الاعتراف بقيام دولة فلسطينية مستقلة . إن ذلك سيؤدي إلى تطبيع العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ، وهذا التطبيع هو شرط أساسي لتطبيع العلاقات بين

---

(١) راجع تحليلا وافيا لهذه النقطة في مقابلة شاملة لمجلة « المجلة » السعودية مع الأمير سعود الفيصل يناير ١٩٨١ م ، وكذلك التحليل الذي قدمه خبير شئون الشرق الأوسط وليم كواندت في مقاله :

Riyadh between the Super- Powers, Foreign policy, No. 44, Fall 1981, PP. et sq.

(٢) انظر أيضا د. صدقة يحي مستعجل ، الإمكانات النووية للعرب وإسرائيل ودورها في الصراع العربي الإسرائيلي ، مطبوعات تهامة ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٥٢ .

(٣) مقابلة الأمير سعود الفيصل مع مجلة نيورويك الأمريكية في ١٩٧٧/١٠/٣١ م ، ص ٦٤ ، وكذلك المرجع السابق .

إسرائيل وبقية دول العالم العربي ، وبغير ذلك ، فلا يمكن تحقيق تطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل » .

ثم جاء الموقف السعودي المتكامل بعد ذلك بأربع سنوات في مشروع الملك فهد ذي النقاط الثمانية التي ألمحنا إليها بالتسجيل والإيضاح في جزء لاحق من هذه الدراسة [١] .

المطلب الثاني : تطور الوسائل السعودية تجاه الصراع :

تقلبت صور الصراع العربي الإسرائيلي ، وتعددت معها أساليبه ووسائله ، كما تنوعت واتسعت ميادينه ويهمنا أن نلقي هنا الضوء في عجالة على تنوع الوسائل السعودية في هذا الصراع .

استخدمت السعودية حتى الآن مختلف الوسائل التي تتناسب مع تنوع مراحل الصراع ، وهذه الوسائل هي على وجه الإجمال ثلاثة وهي :

الوسيلة الأولى : الوسيلة العسكرية :

وقد شاركت المملكة – ولو بشكل رمزي – خلال الصراع العسكري الأول عام ١٩٤٨ م ، كما اشتركت القوات السعودية في دعم الجبهة السورية عام ١٩٧٣ م [٢] .

الوسيلة الثانية : الوسائل الاقتصادية وتشمل ما يلي :

(أ) دعم صمود دول المواجهة المتضررة من العدوان الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ م وكذلك دعم صمود المقاومة الفلسطينية .

(ب) إجراءات الحظر الاقتصادي والتجاري ضد إسرائيل (سياسة المقاطعة الشاملة العربية ضد إسرائيل) .

---

(١) انظر المشروع السعودي المشار إليه حين أعلن للمرة الأولى في صحيفة عكاظ العدد ٥٥٤٩ في ١٩٨١/٨/٩ م ، ص ٤ .

(٢) Replica, Oct 15, 1973, PP. 1-2.

(جـ) استخدام البترول كسلاح سياسي للضغط على الدول المؤيدة لاسرائيل ، كي تكف عن هذا التأييد ، وتساند الحق العربي .

وتذكر بعض المصادر [1] أن استخدام البترول كسلاح دبلوماسي من قبل العرب ضد الغرب وإسرائيل فكرة ترجع إلى أول صدام عربي صهيوني عام ١٩٤٨ م . ذلك أن الجامعة العربية وقد بدا لها دعم الغرب للجماعات والعصابات الصهيونية أصدرت عدداً من القرارات في يونيو ١٩٤٦ م ، يدعو أحدها إلى منع البترول عن الغرب ، ولكن القرار لم ينفذ عند اندلاع الحرب عام ١٩٤٨ م ، نظراً لعدم اقتناع بعض الدول العربية بالخلط بين البترول كعملية تجارية ، وبين الاعتبارات السياسية . والواقع أن القرار العربي لم يكن يراعي الاعتبارات العملية المرتبطة بتنفيذه وهي هيمنة الشركات الغربية على جميع مراحل صناعة البترول .

كذلك تكررت محاولات استخدام البترول كسلاح سياسي بعد ذلك . فعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ م ثم حظر البترول [2] عن فرنسا وبريطانيا عقب تفجير أنابيب البترول ووقف تدفق النفط عبر حيفا ، مما أدى إلى خسائر فادحة في أوروبا في شتاء ذلك العام ، كما أدى إلى رفع أسعار البترول ، ودام الحظر ستة أشهر فقط .

وعقب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ م ، أدى إغلاق قناة السويس وقرار حظر البترول لعدة أيام ، إلى تأثر أوروبا واليابان ، ولكن المملكة قدرت أن هذا القرار سيؤدي إلى انتحار قومي ، فقد أدى بالفعل إلى إفلاس الدول العربية المنتجة للبترول في وقت هي في أشد الحاجة فيه إلى الموارد المالية لأغراض التنمية ، ولدعم دول المواجهة واستعادة قدراتها الدفاعية التي تحطمت في حرب الأيام الستة ١٩٦٧ م . كذلك أدى هذا القرار إلى تقافز بعض الدول البترولية العربية وغير

---

(١) راجع Sheikh Rustum Ali, «Saudi Arabia and Oil Diplomacy, U.S.A, 1976, P. 104».

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

العربية لتعويض النقص في أسواق النفط العالمية والاستفادة على حساب النفط العربي [١] .

وتجمع الدراسات الحديثة على أن النفط لم يستخدم بشكل فعال كأداة في الحرب الشاملة ضد إسرائيل إلا عام ١٩٧٣ م ، حيث كان تنسيق جبهة الحرب الاقتصادية بزعامة السعودية ، مع جبهة الحرب العسكرية والدبلوماسية من أنجح المواجهات العربية ضد إسرائيل [٢] .

وقد اتضح الآن وبشكل خاص منذ بداية عام ١٩٨٣ م حتى الآن ، أن خطورة الدروس التي خرج بها الغرب من تجربة حظر البترول العربي عام ١٩٧٣ م ، واقترانه بأزمة الطاقة وارتفاع أسعار البترول ، وموجات التضخم والأزمات الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية ، قد دفعت مفكري الغرب إلى إحكام خططهم لتحطيم الأوبك الأمر الذي نجحوا فيه إلى حد بعيد ، بحيث رأى البعض أن اتفاقية لندن في إبريل ١٩٨٣ م بشأن سقف الإنتاج ، والحصص ، والأسعار ، وقواعد وحدة الأوبك ليست سوى إجراءات ما بعد وفاة الأوبك .

الوسيلة الثالثة :

مجموعة الوسائل السياسية والدبلوماسية ، وقوامها أربعة وسائل أساسية هي :

١ – حصار إسرائيل دبلوماسيا وسياسيا في المؤتمرات والمنظمات الدولية ، وفي علاقة إسرائيل بدول العالم ، خاصة في إفريقيا ومع الدول الكبرى .

٢ – الدعم الدبلوماسي والسياسي للموقف العربي ، والتحرك لذلك في الإطار الإسلامي ، ومساندة حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، ويدخل في ذلك الحفاظ على المقاومة ، وتسهيل عمل المؤسسات الفلسطينية ، ودعم العمل الدبلوماسي الفلسطيني والاعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية المستقلة ، ودعم

---

(١) راجع تفاصيل أخرى في المرجع السابق ، ص ١٠٥ – ١٠٧ .

(٢) راجع القصة كاملة وتطور اجراءات حظر البترول في المرجع السابق ، ص ١٠٧ وما بعدها .

موقف السيد عرفات إزاء رفض الولايات المتحدة منحه تأشيرة دخول لمخاطبة الأمم المتحدة ، ومساندة عملية نقل مناقشات الجمعية العامة إلى جنيف حول القضية الفلسطينية هذا بالإضافة إلى الخط السعودي الثابت في مقاومة سياسة التوسع والعدوان والاستيطان الاسرائيلية .

٣ – المشاركة في تقديم موقف عربي في إطار البدائل السياسية المطروحة والحصول على إجماع عربي على المشروع السعودي في القمة العربية الثانية عشرة في فاس عام ١٩٨٢ م . ويرى بعض الباحثين [١] أن ذلك تطبيق لانطلاق الموقف السعودي من إجماع عربي حول معطيات القضية الفلسطينية .

٤ – مساندة الصمود السياسي للفلسطينيين والعرب المجاورين لاسرائيل ضد سياسة الاختراق السياسي للصهيونية التي تستهدف تفتيت الجبهة العربية ، والانفراد بالدول العربية ، كل على حدة .

---

(١) راجع Adeed Dawisha, «Saudi Arabia and the Arab- Israeli Conflict: The ups and downs of Pragmatic moderation. The International Journal, The Canadian Institute of International Affairs, Vol 38, No 4, Autumn 1983, P. 679.

الفصل الثالث

دوافع الموقف السعودي في الصراع وأهم خصائصه

تتعدد الدوافع التي تفسر موقف السعودية من الصراع ، كما يتسم هذا الموقف بعدد من الخصائص نعالجها على التوالي في مبحثين نخصص الأول للدوافع ، ونجعل الثاني لاستظهار هذه الخصائص .

المبحث الأول
دوافع الموقف السعودي من الصراع العربي الصهيوني

تتحدد السياسة السعودية ، ودور المملكة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي بعدد من المنطلقات التي ترتكز على القناعات الفكرية والسياسية والتجارب العملية ، ويمكن أن نحصر هذه المنطلقات في مجموعتين هما مجموعة المنطلقات الفكرية والأيديولوجية والسياسية والقومية ، والمجموعة الثانية هي مجموعة المنطلقات المتصلة مباشرة بالمصالح الأمنية والاستراتيجية للمملكة .

المطلب الأول : الدوافع الفكرية والأيديولوجية والسياسية والقومية :

١ – تعتبر السعودية أن إسرائيل تجسيد للصهيونية ، وأن الصهيونية حركة سياسية لا دينية ، لها طابع عنصري وروابط استعمارية وأهداف استيطانية . وتلتقي الصهيونية مع الشيوعية والحركات الالحادية والاستعمار على الكيد للإسلام والعروبة . ولكن الفكر السياسي السعودي يفرق بوضوح – في معظم الأحيان – بين اليهودية كدين سماوي يجله المسلمون ، وبين الحركة

الصهيونية [1] الفاشية التي تنكر كل القيم والأديان ، رغم تسترها وراء مزاعم دينية غلابة ، وغير ذلك من المزاعم التاريخية والقومية وغيرها .

كذلك تعتقد الزعامة السعودية أن التضافر بين الشيوعية والصهيونية والاستعمار [2] مؤامرة على الأمة العربية والإسلامية ، وأن أطماع إسرائيل تتجاوز فلسطين إلى المنطقة العربية كلها . وقد ذكر الملك فيصل أن الصهيونية والشيوعية تظهران وكأن الواحدة منهما ضد الأخرى في الشرق الأوسط ، وكما يوهم الصهاينة الأمريكيين بأنهم يعملون لمصلحتهم ، يوهم الشيوعيون العرب بشيء مماثل ، « ولكن الحقيقة هي أن الشيوعيين والصهاينة يشكلون عصابة واحدة » [3] .

---

(١) التمييز بين اليهودية والصهيونية على أساس الطابع الديني لليهودية والطابع الاستعماري الاستيطاني للصهيونية أمر يستحق الدراسة ، لأن الصهيونية تسوق الحجج الدينية والعاطفية كسبب للعلاقة بينهم وبين فلسطين ، فهم من هذه الزاوية يمكن أن يوهموا غيرهم بأنهم من غلاة اليهود ، ولكن الحقيقة عكس ذلك تماما . وكان الفكر السياسي العربي – ولا يزال معظمه – لا يقيم تمييزا بين اليهودي والصهيوني لأن الحركة الصهيونية نشأت بالطبع بين اليهود ، كما أن إسرائيل تأمل أن تكون مستودعا ومأمنا لكل يهود العالم ، ويطلق عليها الدولة اليهودية Jewish State . وقد ظهر اتجاه في الإعلام العربي بعد ١٩٦٧ م يفصل بين اليهودية والصهيونية حتى يعفي المسلمين من تهمة التعصب الديني ضد اليهود ، ويحصر العداء والكفاح ضد ذوي الاتجاهات والأطماع السياسية من اليهود دون غيرهم . ولكن الخط الإعلامي العربي كان متناقضا إذا كان يسوق مقولة أخرى مؤداها أن هدف العرب هو إلقاء « اليهود » في البحر قبل عام ١٩٦٧ م ، ولم يقدم الإعلام العربي تبريرا لهذه النقلة الحادة في الفكر السياسي العربي . وانظر أيضا في خصائص التفكير العربي قبل عام ١٩٦٧ م وبعده د. علي الدين هلال ، مشروعات الدولة الفلسطينية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٧٨ م ، ص ١٦ .

(٢) انظر في العلاقة بين الصهيونية والاستعمار ، د. أمين عبد الله محمود ، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، عالم المعرفة – الكويت ، فبراير ١٩٨٤ م . فإذا كان الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، فإن الصهيونية هي أعلى مراحل الاستعمار ، والارتباط بينهما تاريخي وحتمي ، ولكن الذي حدث هو انتهاء الاستعمار التقليدي وتحالف الاستعمار الجديد مع الصهيونية .

(٣) للاطلاع على معلومات أوفى عن العلاقة بين الشيوعية والصهيونية يرجى الرجوع إلى : زهدي الفاتح ، اليهود ، بيروت ١٩٧٢ م ص ٦ وما بعدها . وانظر أيضاً نهاد قادري :
The Secret history of communist- Zionist relationship نشرته دار الكاتب العربي (بدون تاريخ) وهو دراسة وثائقية شاملة عن صور هذه العلاقة .

ولقد ظل هذا الأساس الفكري للموقف السعودي مستمرا منذ عبر عنه الملك عبد العزيز في كتابه للرئيس الأمريكي روزفلت ، وظلت القيادة السعودية على قناعة كاملة به حتى اليوم . وقد يضيق المقام هنا إذا أوردنا – على سبيل الاستشهاد – بعض أقوال القادة السعوديين ، ولكننا نكتفي بالإشارة إلى أن الملك فيصل – رحمه الله – لم يترك مناسبة إلا وأكد فيها هذا الارتباط بين الشيوعية والصهيونية ، على أساس أن الشيوعية وليدة الصهيونية ، وكلاهما يستهدف قيم الحضارة ، وإفساد النشيء وقد عبر عن ذلك على سبيل المثال في كلمته في أبريل ١٩٧١ م . أمام طلبة الكلية الحربية الأمريكية . وأكد على تعدد أبعاد المؤامرة الشيوعية الصهيونية الاستعمارية ضد العرب في خطابه في حفل الحرس الوطني في نوفمبر ١٩٦٩ م . كما أكد في حديث له في عمان في يناير سنة ١٩٦٦ م على « أن نكبة فلسطين نتيجة لمؤامرة غربية شرقية ، وكأن الجميع متفقين لأول مرة في تاريخهم على أن تحل النكبة بالعرب وإيجاد دولة إسرائيل » .

ولقد لوحظ إصرار القيادة السعودية على الربط بين الشيوعية والصهيونية [1] ، كما أن الإعلام السعودي في الولايات المتحدة يبرز هذه الحقيقة . وهذا قد يفسر بأمرين :

الأمر الأول : أنه ينم عن اقتناع بهذه الرابطة مهما بدا من مظاهر الاختلاف والشقاق بينهما .

---

(١) أما العلاقة بين الصهيونية والشيوعية فلها جانب ديني هو التحالف ضد الإسلام وجانب انتهازي هو التحالف لتحقيق الأهداف المشتركة مما يعكسه موقف الاتحاد السوفيتي من إسرائيل عند نشأتها ، وحيث اعتبر الحركة الصهيونية من حركات التحرر الوطني ، انظر في ذلك محمد السيد سليم ، الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية ، مجلة السياسة الدولية ١٩٧٢ م . وانظر أيضاً دراسة نهاد تمادري عن قصة التاريخ السري للعلاقة بين الشيوعية والصهيونية ، مرجع سابق ر وقد كشف Stephen Green شيئا من ذلك في كتاب صدر عام ١٩٨٤ م في الولايات المتحدة بعنوان : «Taking Sides: The U.S. Israel Special Relationship». كما استكمل جرين جوانب التواطؤ والانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل من ١٩٦٧ م حتى ١٩٨٧ م في كتاب صدر حديثا وترجم إلى اللغة العربية في عمان بعنوان : بالسيف : أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط : Living by the sword : America and Israel in the Middle East, 1988 Brattlebore, Amana Books, 1988.

والأمر الثاني : ربما يستهدف تعبئة الرأى العام ضد الصهيونية ، في ضوء موجة العداء للشيوعية التي تغذيها الحكومات الأمريكية المتعاقبة ، وبذلك يتوازى كراهية الشعب الأمريكي للشيوعية ، مع كراهية مماثلة للصهيونية ، بما يؤدي إلى تحطيم صورة إسرائيل وزعزعة حجج الإدارة الأمريكية التي تسوقها كمبرر لدعم إسرائيل ، وفي مقدمتها دور إسرائيل في التصدي للشيوعية [1] .

٢ – إن الخلافات العربية تؤدي إلى تبديد الطاقات العربية ، وترجيح كفة إسرائيل ، وهذا من شأنه أن يكرس ضياع فلسطين ، بل يؤدي إلى تمكين إسرائيل من المضي نحو استكمال مخططاتها في المنطقة العربية . وهذه القناعة هي سبب إصرار القيادة السعودية على أن العمل العربي الجاد ضد إسرائيل يبدأ بتنقية الأجواء العربية مهما كلفها ذلك من جهد ، ومهما كان الإنجاز بطيئا وسط الدمار . بل أن القيادة السعودية منذ بداية المشكلة في المنطقة ترى أن القضية الفلسطينية يجب أن تكون نقطة توحيد والتفاف العرب وتضامنهم على ضوء أطماع إسرائيل التي تستهدف الجميع ، ولذلك عبرت عن حسرة عميقة عندما أصبحت هذه القضية بالذات هي محور الصراعات والخلافات والتشرذم في العالم العربي .

ولقد أدت هذه القناعة في الفكر السياسي السعودي إلى أن يكون الطابع المميز للدبلوماسية السعودية هو أن يكون أولى أولويات تركيزها نحو تحقيق المصالحة والوفاق في المنطقة العربية كلها ، والتجاوز عن دواعي المهاترات العربية ضدها ، ونأت بنفسها عن أن تكون طرفا في أي صراع أو خلاف عربي ، مما مكن لها من أن تلعب دور الوسيط والملطف للخلافات العربية .

٣ – أن الصراع ضد إسرائيل جهاد تقتضيه العروبة والإسلام ، وأن طاقتها وإمكانياتها وقف على هذا ، وليست مساهمتها في دعم دول المواجهة مساعدة لدول عربية شقيقة تضررت من العدوان يتعزز بحسن العلاقات الثنائية

---

(١) هذا الأسلوب يطلق عليه الأسلوب النفسي في تحليل العلاقات الدولية ، راجع تفصيلا عنه في William Davidson& Joseph Monteville, Foreign Policy according to Freud, « Foreign Policy No. 45 Winter 1981-82. PP. 145-157 ».

ويتذبذب بحالتها . ولذلك فإن ازدهار السعودية وانتعاش مواردها المالية ، وتقوية قواتها المسلحة ، إضافة هامة إلى الجهد العربي العام .

وهذا يفسر تصدي إسرائيل والعناصر الصهيونية ضد أي إمدادات أمريكية للسعودية بأسحلة متقدمة ، ومن أمثلة ذلك عام ١٩٨١ م إبان المعركة الدبلوماسية الشهيرة التي انتهت بحصول المملكة على طائرات الآواكس [١] .

٤ – أن قضية فلسطين في الفكر السياسي السعودي لها أبعاد قومية عربية ، كما أنها ذات بعد ديني إسلامي ، فضلاً عن أنها قضية شعب يكافح من أجل تحرير ترابه وإرادته .

وهذه النظرة السعودية إلى القضية الفلسطينية ترتب عليها آثار هامة ملموسة في السلوك السياسي الرسمي للمملكة ، وهذه الآثار هي :

(أ) احتضان الفلسطينيين اللاجئين ورعايتهم ، ودعم المنظمات الدولية القائمة على تحسين أحوالهم في الأراضي المحتلة أو في الدول العربية ، والمسارعة إلى تسديد التزاماتها العربية بشأنهم في جميع المحافل والمنتديات العربية والأجنبية .

(ب) نسب إلى الملك فيصل قوله [٢] أن السعودية هي التي اقترحت تشكيل كيان سياسي للكفاح الفلسطين ابتداء بمنظمة تحرير فلسطين ، ثم منظمة التحرير الفلسطيية . وعملت المملكة بكل الطرق على دعم الكفاح المسلح الفلسطيني ، وإبراز الهوية الدولة لمنظمة التحرير في الإطارين العربي والعالمي ، فلم تؤثر الخلافات مع بعض الدول العربية مثل مصر خلال أحداث اليمن (٦٢ –

---

(١) يذكر الكسندر هيج وزير خارجية الولايات المتحدة حينذاك أن اتجاه الادارة الأمريكية كان يميل إلى رفض الصفقة تحت ضغط وجهود إسرائيل حيث قال شامير وزير خارجية إسرائيل آنذاك أن السعودية ليست معتدلة عندما يتعلق الأمر بأمن إسرائيل ، كما يذكر هيج أن ضرب إسرائيل للمفاعل النووي العراقي إبان ذلك أضعف حجج الإدارة وإسرائيل وساعد في تمرير الصفقة . راجع مذكرات هيج ، الوطن العربي ، العدد ٣٧٧ في ١٩٨٤/٥/٤ م ، ص ٤٣ .

(٢) صحيفة البلاد في ١٩٦٤/٦/٢٥ .

١٩٦٥ م) على هذا الخط . وكانت السعودية ترى في الكفاح المسلح الفلسطيني أهمية سياسية ونفسية وعسكرية كبيرة في مجمل المواجهة العربية الإسرائيلية [١] .

(جـ) ولعله من الواضح أن المملكة قد برهنت بالفعل والقول على صدقها مع نفسها من المقاومة الفلسطينية ونظرتها إليها حيث تمسكت المملكة بخط ثابت لا تحيد عنه ، وهو ضرورة دعم المقاومة بكل السبل ، وتحقيق التضامن ونبذ الشقاق بين فصائل المقاومة ، وتحرير المقاومة من وصاية أي نظام عربي ، وعدم إغراق المقاومة في بحار الصراعات والخلافات العربية .

وتجدر الإشارة إلى بعض المواقف ذات الدلالة في المحافظة على المقاومة ووحدتها واستقلالها من ذلك ثلاثة مواقف على الأقل ، منها :

الموقف الأول : أن المملكة نادت بأعلى صوتها ، برغم الظروف المختلفة ، في مؤتمر القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤ م أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد لكل الفلسطينيين أينما وجدوا ، واقتنعت الأردن بذلك .

الموقف الثاني : المساهمة في ضمان اتفاق إطلاق النار في يوليو ١٩٨١ م بين إسرائيل والمقاومة ، ومفاوضات تأمين خروج المقاومة من بيروت ١٩٨٢ م [٢] .

والموقف الثالث : وهو الذي أصرت فيه المملكة على شرعية قيادة ياسر عرفات ضد المشقين عليه منذ يناير ١٩٨٣ م ، وحذرت من مخاطر تحطيم هذه الزعامة ، وأدانت بصراحة محاولات الأطراف الضالعة في هذا العمل دون مواربة . وكانت تصريحات الملك فهد ، وكذلك تصريحات الأمير عبد الله ولي العهد بالغة الوضوح في تحديد موقف المملكة التي لم تتوقف يوماً عن السعي لتحقيق هذه القناعة وسط ظروف بالغة الصعوبة والخطر ، وهو ما سنفصله بعض الشيء فيما بعد .

ولقد بذلت المملكة مساعيها منفردة ، وفي إطار مجلس التعاون لانقاذ

---

(١) انظر د. السيد عليوه ، الملك فيصل والقضية الفلسطينية ، الرياض ١٩٨٢ ، ٩٠ ٩١ .

(٢) راجع مذكرات هيج ، الوطن العربي ، العدد ٣٧٥ ، يوم ١٩٨٤/٤/٢٠ م ، ص ٤١ .

المقاومة الفلسطينية وقيادتها الشرعية ، وناشدت كافة الأطراف كي يعملوا على تحكيم العقل ووقف هذا الانتحار الذي لا يستفيد منه سوى إسرائيل ، ويسيء إلى صورة العرب في كل مكان ، ويظهرهم في مظهر غير العاقل وغير المسئول الذي ليس أهلا للتعامل والثقة ، وهو ما أبرزه الإعلام الإسرائيلي على الفور . ولقد بدا من المحزن أن شراسة الصراعات داخل الصفوف الفلسطينية أشد من ضراوة المواجهة مع إسرائيل ، كما أن كمية الدم والمال والجهد المراق في هذه الصراعات يفوق بكثير ما أريق في مواجهة إسرائيل .

وقد عبرت الصحافة السعودية [1] يوم ١٧ نوفمبر ١٩٨٣ م عقب سقوط مخيم البداوي ، في يد المنشقين المدعومين من سوريا وليبيا ، عن اقتناعها المطلق بأن هزيمة عرفات لن تعني هزيمة الثورة الفلسطينية وإطفاء جذوتها ، ولن تؤدي إلى احتواء الإرادة الفلسطينية في أي سجن عربي .

٥ – أدركت المملكة أهمية إبراز البعد الديني الإسلامي في استنهاض همم الدول الإسلامية والتفافها حول نصرة الحق العربي في فلسطين . ولذلك كان سعيها نحو تجسيد وحدة العالم الإسلامي في إطار المؤتمرات الإسلامية منذ عام ١٩٦٩ م ، حيث كان إحراق إسرائيل للمسجد الأقصى حادثاً أهاج عواطف المسلمين ضد إسرائيل في كل مكان ، ودفع العالم الإسلامي إلى الخندق العربي بعد أن كانت المواجهة مع إسرائيل ذات طابع عربي واضح[2]وهكذا أبرزت المملكة باستمرار أن استرداد القدس هو معقد هدف الجهاد الإسلامي ضد إسرائيل ، ولذلك نجد المشروع السعودي للسلام ذا النقاط الثمانية الذي أعلنه الملك فهد حين كان ولياً للعهد عام ١٩٨١ م يجعل القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة التي يطالب بإقامتها .

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة في سبيل دعم الحق العربي عسكرياً ودبلوماسياً أنفقت الأموال الطائلة لدعم دول المواجهة ، وتمويل مشتريات

---

(١) انظر على سبيل المثال الجزيرة السعودية يوم ١٩٨٣/١١/١٧ م .

(٢) راجع تفاصيل البعد الإسلامي وتطوره في الصراع العربي الإسرائيلي كتابنا أصول التنظيم الإسلامي الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٨ م ، ص ٤٣ وما بعدها .

الأسلحة ودعم منظمة التحرير الفلسطينية بكل الطرق ، وتقدم مبالغ كبيرة إلى دول العالم الثالث ، والعالم الإسلامي بوجه خاص من خلال المؤسسات المالية السعودية والعربية والإفريقية والعالمية ، وهي تهدف – بشكل أو بآخر – إلى دعم القضية الفلسطينية .

٦ – أن حصر إسرائيل ومقاطعتها اقتصاديا وسياسيا ونفسيا كفيل بهزيمة نوازع الغطرسة والعدوان في إسرائيل وإرغامها على الاقتراب من أعتاب العدل والسلام . وانطلاقاً من هذا الاعتقاد أظهرت السعودية تمسكها بسياسة المقاطعة العربية الصارمة ضد إسرائيل .

٧ – تعتقد المملكة أن الدعم الأمريكي لإسرائيل هو الذي يشجعها على التصلب والمغامرة [١] . ولقد حاولت المملكة باستمرار أن تستثمر الصداقة السعودية الأمريكية ، والحاجة الأمريكية للبترول السعودي ، لتحسين الموقف الأمريكي لصالح الحق العربي فلم تتردد في الربط بين التحسن في الموقف الأمريكي ومستوى الصداقة مع واشنطن ، كما لم تتردد في فرض حظر على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ م للضغط على واشنطن لتخفف من مساعداتها لإسرائيل .

ولقد خذلت المملكة ظنون الذين اعتقدوا أن الصداقة السعودية الأمريكية أمر مسلم به في إطار مصالحهما المتبادلة ، وذلك حين أثبتت المملكة باستمرار أن أي صداقة مرهونة بمدى جدواها في خدمة أولويات سياستها ، والقضية الفلسطينية بالقطع على رأس هذه الأولويات [٢] .

وتجدر الإشارة على سبيل المثال إلى الخلاف الذي أكدته المملكة مع الولايات المتحدة حول أولويات اهتماماتها . فالولايات المتحدة تعتقد أن تضافر

---

(١) راجع د. إبراهيم العواجي ، U.S- Saudi Economic and Political Relations.

(٢) نفس المرجع وقد ألقى هذا البحث في مؤتمر نظمته جامعة سانت لويس في ميزوري مع مجلس الشئون العربية الأمريكية يومي ٢٢ – ٢٣ سبتمبر ١٩٨٣ حول « التحدي الذي يواجه الدبلوماسية الأمريكية في دول الخليج » ، ونشر في مجلة American Arab Affais, No. 7, Winter 1984, PP. 55- 59.

الجميع لمواجهة الشيوعية العالمية يقتضي تقديم قضية محاربة الشيوعية على أي اعتبار آخر بما في ذلك الخلافات العربية الإسرائيلية . إلا أن المملكة أظهرت في سلوكها الدولي أنها وإن كانت تناهض الشيوعية العالمية ، فإن ذلك يتم لاعتبارات مختلفة ، وأن هذا الموقف لا يصل إلى مشاركة واشنطن في نفس درجة الحماس لمناهضة الشيوعية بحيث تصبح قضية العرب الأولى . بل على العكس من ذلك عبرت القيادة السعودية عن اقتناعها بأن الإنحياز لاسرائيل ضد حقوق عادلة واضحة بهذا الشكل الصارخ يُمكّن للشيوعية العالمية [١] ، ويعلن عن إفلاس ونفاق القيم الديمقراطية الغربية التي عجزت عن أن ترى الحق حقا فتتبعه ، وأن ترى الباطل باطلاً فتجتنبه . وليس بخاف ما تقوم به المملكة من دعم نواة اللوبي العربي داخل الولايات المتحدة لتصحيح الصورة لدى الرأى العام الأمريكي ، والتأثير – كلما أمكن – على القرار الأمريكي تجاه المنطقة [٢] .

وتشير بعض الدراسات [٣] إلى أن سلوك المملكة في الأمم المتحدة ، وفي علاقاتها الدولية بشكل عام لا يتأثر بصراع الشرق والغرب ، أو بموقف أحد أطراف الصراع العالمي الذي تعتقد أنه لعبة بين الكبار لا دخل لها فيه ، وإنما تتمحور سياستها حول القضية الفلسطينية .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع د. عبد الله الأشعل الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، الرياض ١٩٨٣ م ، ص ١٨٨ – ١٩٢ .

(٢) انظر للتفصيل Haag Levins, Arab reach The Secret war against Israel, Doubleday and Co. Inc, New York, 1983.

(٣) د. عبد الله القباع ، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية ، ١٩٨٠ م ص ١٣١ ، السياسة الخارجية السعودية ، الرياض ١٩٨٦ م .

المطلب الثاني : الدوافع الأمنية والاستراتيجية :

الفرع الأول : مخاطر الوجود الإسرائيلي وسياسته العدوانية :

لا يجب التقليل من أهمية الدوافع الأمنية المشروعة لدور المملكة وسياستها في الصراع العربي الإسرائيلي [١] إذ أن وجود إسرائيل وسياستها العدوانية التوسعية [٢] ، وارتباطها بالولايات المتحدة ، فيه تهديد للأمن القومي العربي والأمن القومي السعودي ، واستنزاف للطاقات العربية والسعودية ، وفيه تعطيل للتقدم الحضاري في المنطقة العربية .

ولقد ثبت أن العدوان الثلاثي على مصر هو بداية خروج إسرائيل في عمليات عدوانية منظمة تطبيقا لنظرية الأمن الإسرائيلية التي تتطلع إلى تحقيق أحلام إسرائيل التوسعية بالتدريج .

ومن ناحية أخرى أقترب العدوان الإسرائيلي بدرجة أكبر من المملكة بعد احتلالها عام ١٩٥٦ م لمضيق تيران عند مدخل خليج العقبة . صحيح أن قوات الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلم بين مصر وإسرائيل قد حلت محل القوات الإسرائيلية لمدة عشر سنوات من ١٩٥٧ م حتى ١٩٦٧ م حيث أعادت إسرائيل احتلال المضيق عام ١٩٦٧ م ولم تنسحب منه إلا عام ١٩٨٢ م [٣] ، إلا أن هذا العدوان وآثاره قد أدى إلى عدد كبير من النتائج في الفكر والسلوك السعودي نورد منها ثلاثة هامة وهي :

---

(١) راجع على سبيل المثال تصريحات الملك فهد ، حيث يرى أن هناك اعتقادا جازما بأن خطط إسرائيل تهدد المملكة والمنطقة العربية ، انقبس الكويتية ، ١٩٨٢/٦/١٤ م ، وكذلك الفصل الأول من كتاب د. السيد عليوه سالف الإشارة إليه حيث يتحدث عن تطور الأمن القومي السعودي .

(٢) د. إبراهيم العواجي ، مرجع سابق ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) راجع في تطور وضع هذا المضيق وتفصيلات أخرى د. إدريس الضحاك ، قانون البحار وتطبيقاته في الدول العربية ، الرباط ، ط ١ ، ١٩٨٧ م ، ص ٤٦٥ – ٤٧٨ .

النتيجة الأولى : ازدادت المملكة اقتناعاً بمخاطر نقل إسرائيل لأطماعها من داخل فلسطين إلى الدول العربية المجاورة في إطار سياسة الردع والإرهاب الصهيونية . وحيث أن مصير العرب واحد [1] – في نظر المملكة – فإن التضامن السعودي أصبح له معنى الدفاع عن الذات العربية الواحدة بصرف النظر عن الدولة التي يستهدفها العدوان الإسرائيلي .

وفي ضوء هذا الاعتبار المتعدد المدلولات يمكن تفسير المساندة السعودية المخلصة لمصر خلال العدوان عام ١٩٥٦ م ، والتضامن مع الجبهة العربية عام ١٩٧٣ م .

النتيجة الثانية : أنه لا مفر من دعم القدرات العسكرية السعودية حتى تكون سنداً في أبواب هذا الصراع الجديد الذي أصبح تحديا حقيقياً للقدرات العربية ، كما أن المملكة قد أدركت الأخطار الأمنية الواضحة من جراء هذه السابقة التي أصبحت في الواقع نمطاً مستمراً للسلوك الإسرائيلي . وقد أوضح المندوب الدائم للمملكة في الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٥٧ م إبان انعقاد الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة ومناقشتها لقضية المرور في خليج العقبة ، الاعتبارات الأمنية [2] الماثلة من جراء استخدام إسرائيل للقوة لفرض واقع يفيدها ويمكنها من المرور ، وبذلك أصبحت القوة وسيلة فرض امتيازات في صورة حقوق .

النتيجة الثالثة : أثرت الاعتبارات الأمنية على تشكيل السياسة البحرية للمملكة [3] منذ قيام إسرائيل ، حيث صدر المرسوم الملكي لعام ١٩٤٩ م ، ثم حل محله المرسوم الملكي رقم ٣٣ لعام ١٩٥٨ م ، الذي مدت بموجبه المياه الإقليمية السعودية إلى اثنى عشر ميلاً بحريا ، كما فرقت المملكة تماماً بموجبه بين المياه الداخلية ، والمياه الإقليمية ، مع إخضاع الأولى للولاية المطلقة للمملكة ،

---

(١) انظر ذلك على سبيل المثال ، تصريحات الملك فهد التي تؤكد بها هذا المفهوم الثابت في السياسة السعودية ، صحيفة المدينة ١٩٨٢/٧/٢٥ م .

(٢) انظر د. ناصر عبد العزيز العرفج ، سياسة المملكة العربية السعودية البحرية (٤٨ – ١٩٧٨ م) الرياض ١٩٨٣ م ، ص ٥٣ – ٥٥ .

(٣) راجع التفصيل في المرجع السابق ، ص ٥٢ – ٥٣ .

واستبعاد حقوق الآخرين في المرور البريء . ويرى البعض أن هذا التطور بشكل خاص سببه قلق المملكة على أمنها في أعقاب العدوان الإسرائيلي عام ١٩٥٦ م .

وهكذا اعتبرت المملكة العدوان الإسرائيلي عام ١٩٥٦ م هو العدوان الثاني في سلسلة المواجهات العربية الإسرائيلية ، ولذلك كان رد الفعل السعودي في هذا الإطار ، وليس مساندة لدولة تقيم أحسن الصلات مع المملكة .

ولا يجب أن يفوتنا أن احتلال إسرائيل عام ١٩٥٦ م لمضيق تيران قد أدخل جزءا من الأراضي السعودية ضمن الأراضي المحتلة ، وقد تردد أن المملكة عام ١٩٦٨ م طالبت بإعادة جزيرة تيران إلى ملكيتها بعد أن كانت قد وضعتها تحت تصرف الجمهورية العربية المتحدة في مطلع ١٩٥٦ م ، مع الاحتفاظ بها كأرض سعودية [١] .

الفرع الثاني : مخاطر الأطماع الصهيونية في الأراضي السعودية :

على أن اهتمام السعودية بمخاطر إسرائيل بوصفها تجسيداً للأطماع الصهيونية ومنطلقاً للتوسع لتحقيق بقية المخططات ، ليس راجعاً فقط إلى وصول المخاطر الصهيونية إلى الأراضي السعودية منذ عام ١٩٥٦ م ، وإنما يرجع الاهتمام السعودي أيضاً بالخطر الصهيوني إلى أن الأراضي السعودية لم تكن بعيدة عن المخططات والأفكار الصهيونية .

فالمعروف أنه وفقاً لمزاعم « الحق التاريخي » التي تروجها الصهيونية والتي تطالب بحق اليهود في الأماكن التي عاش بعضهم فيها أو حكموها لفترة من الزمن ، أو كانت ساحة لنشأة الديانة اليهودية ، يطالب غلاة الصهاينة بالعودة إلى أراضي الجزيرة العربية التي عاش فيها يهود خيبر وبني قريظة وبني قينقاع وبني النضير وغيرهم – الذين كادوا للإسلام والمسلمين في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام [٢] ، كما كادوا للمسلمين من بعدهم ، وكانوا ضالعين في مقتل عمر

---

(١) نفس المرجع .

(٢) د. محمد أرشيد العقيلي ، اليهود في شبه الجزيرة العربية ، عمان ١٩٨٠ م ، ص ١٣٢ – ٢٠٠ .

بن الخطاب وإذكاء الفتنة الكبرى إبان مقتل عثمان [1] ، فضلاً عما دسته الإسرائيليات من سم زعاف لمحاولة تحريف الإسلام في مجالات أهمها التفسير والحديث والتاريخ [2] .

أما فيما يتعلق بمخططات الصهيونية في شبه الجزيرة العربية ، فقد كان من المألوف أن يقتصر الحديث على امتداد هذه الأطماع بين النيل والفرات حسبما خاطب التوراة إبراهيم « لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى نهر الكبير الفراة »، بل تخاطب التوراة بني إسرائيل في صورة أشمل « كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم من البرية ولبنان من نهر الفرات إلى البحر الغربي » ، وتحدد آية أخرى نطاق حركة اليهود « من البحر الكبير نحو مغرب الشمس يكون تخمكم » . وواضح أن الجزيرة العربية ليست واقعة في المخطط التوراتي لليهود ، ولكن الصهيونية شيء ، واليهودية كديانة سماوية وفق أصولها النقية غير المحرفة شيء آخر تماما .

ومن ناحية أخرى ألفنا شعار الأطماع الصهيونية « من النيل إلى الفرات » وهو الإطار الجغرافي لاسرائيل الكبرى « اريتز إسرائيل – Ertz Israel » الذي يمثل « دليل العمل الصهيوني » ، ولم تكن الجزيرة العربية ضمن هذه الخريطة . وقد يفسر ذلك بأن المخططات الصهيونية المزمع تحقيقها تفاوتت من فترة لأخرى حسب الظروف ، ولكنها في كل الظروف ارتبطت بالمصالح الاستعمارية ، إذ من الثابت أن الاستعمار العالمي والصهيونية العالمية تحالفا لمصالحهما المشتركة ، وكانت الجزيرة العربية بحكم السياسة البريطانية وتحت حكم العثمانيين ، في مأمن من الخطط الاستعمارية .

فقد تحمس نابليون لإقامة « كومنولث يهودي في فلسطين » إذا نجحت حملته في المشرق العربي ، مقابل تقديم الممولين اليهود قروضاً لحكومته التي كانت

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٤ – ٢٠٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢١٢ – ٢١٥ .

تمر في ضائقة اقتصادية خانقة ، والمساهمة في تمويل حملة في المشرق [١] . كما يرى البعض أن تعاطف نابليون مع مطالب اليهود كان يهدف إلى إقامة حاجز بشري بين مصر وسوريا ، وتهديد مصالح بريطانيا [٢] . ثم راحت بريطانيا تتزلف إلى اليهود لاستخدامهم ذريعة لأطماعهما ، وأداة في تنفيذ هذه الأطماع ، فأنشأت قنصلةي لها في القدس عام ١٨٣٨ هـ بحجة رعاية مصالحها في فلسطين ومن ضمن هذه المصالح تقديم الحماية لليهود هناك [٣] . وعبر بالمرستون عن اعتقاده بأن بعث الأمة اليهودية سيعطي القوة للسياسة الإنجليزية [٤] . وأوضحت الصحف البريطانية في دعوتها لإعادة توطين اليهود في فلسطين عام ١٨٤٠ م ، أن قيام دولة يهودية سيفصل بين تركيا ومصر وسيدعم النفوذ البريطاني في الشرق سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، كما نبه اللورد شافسبيري ذلك الوقت إلى أن ذلك يؤدي إلى حل الأزمات التي تجتاح الدول المسيحية والدول العثمانية [٥] وتصور بناة الامبراطورية البريطانية أن اليهود في فلسطين هم أداة بناء الامبراطورية وسندها ، ويضمن سيطرتها على الممرات المائية [٦] .

وعندما جددت فرنسا في عهد نابليون الثالث اهتمامها بالشرق دعت مرة أخرى إلى إحياء « القومية اليهودية » وإقناع إوروبا بالمزايا الاقتصادية التي تعود على الصناعة الأوروبية من وراء هذا المشروع [٧] . ثم عادت بريطانيا مرة أخرى تتولى هذا الأمر بعد هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية أمام ألمانيا عام ١٨٧٠ م . ولم تحتكم بريطانيا وفرنسا « الورقة اليهودية » ، إذ شاركتهما القوى الاستعمارية الأخرى مثل بروسيا التي افتتحت قنصليتها في القدس عام ١٨٤٢ م ودعت إلى

---

(١) راجع التفاصيل في د. أمين عبد الله محمود ، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى – عالم المعرفة ، الكويت فبراير ١٩٨٤ م ، ص ١٤ .

(٢) نقلا عن المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٤) نفس المرجع ، ص ١٩ .

(٥) نفس المرجع ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٦) انظر تفصيل ذلك في المرجع السابق ، ص ٢٣ وما بعدها .

(٧) المرجع السابق ، ص ٣٠ – ٣١ .

استقرار اليهود في فلسطين وإنشاء « مملكة القدس » بهدف تحويل فلسطين إلى « مركز متقدم للحضارة الأوروبية » ، ولكي تفصل بين مصر وسوريا وتحمي المصالح الغربية ، ودعا مفكروها إلى أن يتولى عرشها أمير ألماني يتعهد ببعث القيم « الصليبية المسيحية » ويشجع المسيحيين واليهود على الاستيطان فيها لمواجهة تعصب المسلمين الأعمى » [١] .

وهكذا نشطت « جمعية الهيكل الألمانية » منذ نهاية الستينات من القرن التاسع عشر في الإشراف على إنشاء مستعمرات ألمانية في فلسطين ، ولكن التركيز الألماني انصب على القدس بشكل خاص . وتشير إحدى الدراسات [٢] إلى أن بسمارك تبنى عملية الاستيطان اليهودي في فلسطين طمعاً في حماية المصالح الألمانية عن طريق الدولة اليهودية .

وهكذا نرى أن السعودية قد أدركت هذه العلاقة التاريخية والتحالف الأثيم الذي توثقت عراه بين البرجوازية اليهودية والرأسمالية الأوروبية ، والذي مهد الطريق لقيام الحركة الصهيونية ، « والاستيطان اليهودي ، ثم الدولة اليهودية » [٣] ، ولكن إذا كان وضع الدولة العثمانية التي كانت الجزيرة تحت سيطرتها الإسمية قد حال دون امتداد « العمل الصهيوني » ضمن حركة الانتشار والتكالب الاستعماري إلى الأراضي السعودية ، فإن هذه الأراضي لم تكن غائبة عن المخططات والأطماع الصهيونية .

فتشير الوثائق والدراسات الحديثة [٤] إلى أنه في أعقاب احتلال بريطانيا لقبرص ١٨٧٨ م ، ومصر ١٨٨٢ م ، عملت بريطانيا على إقامة أنظمة موالية لها في شرق البحر المتوسط تقوم بدور الحارس الأمين لمصالحها ، وهذا الاتجاه

---

(١) انظر التفاصيل في المرجع السابق ، ص ٤١ وما بعدها .

(٢) نقلا عن المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٣) راجع تفصيلا وتحليلا لهذه الرابطة في المرجع السابق ، الفصل الثاني « النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ، ص ٥٧ وما بعدها .

(٤) انظر د . محمد أرشيد العقيلي ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ وما بعدها ، وكذلك المرجع السابق ، ص ١٨٩ وما بعدها .

هو الذي شجع على القيام بمحاولة إنشاء دولة يهودية في أرض مدين ، وهي المنطقة الساحلية الواقعة شمال غرب الجزيرة العربية حيث تتاخم حدودها الشمالية مدينة العقبة الأردنية ، وتمتد جنوباً مسافة ٤٠٠ كم حتى ميناء « الوجه » . وقد خضعت هذه المنطقة عام ١٨٩١ م . للإشراف البريطاني حيث كانت تتبع في إداراتها مركز السويس . وارتبطت مدين – التي تسكنها قبائل بدوية في غالبيتها – في التاريخ الحديث بالمشروع الذي قام بول فريدمان عام ١٨٩١ م بهدف إقامة مستوطنات يهودية فيها تشكل نواة دولة يهودية [١] . وقام فريدمان بحملة واسعة في أوروبا لإقناع زعمائها ، ويهودها ، بالهجرة إلى أرض مدين التي وصف أهلها بأنهم مسالمون وفيهم الكثير من العادات اليهودية لأن مدين – حسب قوله – كانت تشكل في الماضي جزءا من المملكة اليهودية القديمة [٢] . ونجح فريدمان في إقناع اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر آنذاك والحصول على تأييده لمشروعه وإنشاء مستوطنات يهودية في منطقة مدين ، وتلقى فريدمان وعدا من كرومر بتسهيل مهمته لدى الحكومتين المصرية والبريطانية . وأهم ما تضمنه مشروع فريدمان ما يلي [٣] :

١ – تهجير يهود أوروبا الشرقية إلى مدين لانقاذهم من المعاناة ، وإبعادهم عن الانخراط في الأحزاب الثورية ، ومنع هجرتهم إلى أوروبا الغربية والعالم الجديد .

٢ – تشكيل قوة مسلحة مدربة في أوروبا لتفرض هيبتها على « البدو » والمحافظة على أمن واستقرار المنطقة .

---

(١) انظر مشروع فريدمان مشار إليه في هامش ٢ ص ١٩٠ من كتاب د. أمين عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، وانظر شيئا عن سيرة فريدمان في نفس الصفحة .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩١ . وقد بقيت مدين مثار خلاف بين العثمانيين والانجليز حتى عام ١٩٠٦ م حين تم فصلها عن الإدارة المصرية ، وضمها إلى الولاية العثمانية في الحجاز ، نفس المرجع ، ص ١٩٦ .

(٣) نقلا عن المرجع السابق ، ص ١٩١ – ١٩٢ .

٣ – إقامة مستعمرة يهودية تتمتع بالاستقلال الذاتي تحت إشراف بريطانيا .

٤ – إنشاء خط حديدي يربط مصر بالهند يحميه المستوطنون اليهود .

ويرى البعض [١] أن بريطانيا قد وافقت – ضمنياً – على هذا المشروع ، مما شجع فريدمان على البدء في تنفيذ مشروعه ، فجمع بعض المتطوعين والمجندين من العلماء والمهندسين والكيماويين والجغرافيين وبعض العائلات من اليهود المهاجرين ، حيث تلقوا تدريبات عسكرية في المجر والنمسا ونقلهم اليخت « إسرائيل » بأسلحتهم وذخائرهم التي زودتهم بها الحكومة النمساوية ، وأبحروا من ميناء ساوث هامبتون في بريطانيا تحت العلم النمساوي في نوفمبر ١٨٩١ م . ونصبت جماعة فريدمان قرب مدين معسكراتها وبدأت الاتصال بأهالي مدين لشراء أراضيهم مقابل أموال طائلة . وارتاب سكان المنطقة في نوايا هؤلاء « الرواد » فلجأوا إلى الحكومتين المصرية والعثمانية طلبا للمساعدة والحماية منهم . وواجهت هذه المغامرة « مصاعب كثيرة » من أفرادها ومن اليهود الرأسماليين الخائفين على مصالحهم الكبرى في الدولة العثمانية ، بالإضافة إلى توجس الدولة العثمانية من موافقة بريطانيا على هذا العمل ، وخشيتها من أن يعوق المستوطنون طريق الحج ، فأوعزت الدولة العثمانية إلى واليها في الحجاز بإرسال جنده وتطهير شبه الجزيرة العربية من المستوطنين اليهود ، ورأت الحكومة البريطانية – لاعتبارات أخرى – إنهاء هذه المغامرة [٢] .

وأشارت بعض المصادر [٣] إلى وقوع شبه الجزيرة العربية في دائرة الفكر الصهيوني في أوائل القرن العشرين ، فقد حدد المفكر اليهودي الألماني دافيس يريتس ، في مقالة نشرت في عدد يونيو ١٩٠٥ م من مجلة التنولاند الصهيونية ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٢) راجع التفاصيل في المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٣) إميل الغوري : مطامع الصهيونية في ديار العرب والمسلمين ، جريدة الرأى الأردنية في ١٩٨٠/٤/١٠ م ، نقلا عن د. العقيلي ص ٢٢٠ .

حدود الدولة الإسرائيلية بدوائر ثلاث هي : **الدائرة الصغرى** ، وتشمل فلسطين والأجزاء الجنوبية من لبنان وسوريا ، **والدائرة الوسطى** ، وتشمل شبه جزيرة سيناء والضفة الشرقية للقناة ، والشواطىء الشرقية من قبرص وسوريا ولبنان ، وأخيراً **الدائرة الكبرى** ، وتضم أسيا الصغرى والعراق ومصر وشبه الجزيرة العربية وطرابلس الغرب . وهذه دوائر أو مراحل الأطماع الصهيونية ، وقد ظهرت عمليا بالدعاوي الصهيونية في سيناء خلال احتلالها ، **ويجري الآن الإعداد لاقتطاع جنوب لبنان .**

وقد عثر الجنود الألمان الذين فتشوا قصر آل روتشيلد في فيينا خلال الحرب العالمية الثانية على وثائق من ضمنها خريطة سرية تبين حدود الدولة اليهودية الكبرى ، والأقاليم العربية فيها وتشمل دلتا نهر النيل ومديريات مصر الشرقية وسيناء وفلسطين والأردن وجنوب لبنان بما فيها نهر الليطاني ، وأراضي سورية وعراقية والصحراء الواقعة بين العراق والحجاز والمدينة المنورة ومنطقتها [1] .

الفرع الثالث : الأطماع الصهيونية في الاحساء :

تقدم طبيب يهودي روسي يقيم في باريس يدعى الدكتور روتشتين في ٩/١٢ عام ١٩١٧ م برسالة إلى الحكومة البريطانية تتضمن مشروعا لإقامة دولة يهودية في الجزء الشمالي من منطقة الخليج بما فيها البحرين والاحساء . ويطالب المشروع بتجميع جيش مسلح ومدرب في البحرين ، ثم ينطلق إلى الإحساء لاقامة نواة الدولة اليهودية فيها ، بحيث تسارع بريطانيا وحليفاتها بالاعتراف بها والتحالف معها [2] . ويكون من مهام جيش الدولة اليهودية حماية منطقة الخليج وثرواتها .

وقد عارض وزير شئون الهند أدوين مونتاجو Edwin Montague هذه الفكرة بشدة للاعتبارات الآتية [3] :

---

(٢) المرجع السابق ، نقلا عن العقيلي ، ص ٢٢١ .

(٢) لمعلومات أوفى عن هذا المشروع ، راجع د. أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

(أ) أن إدخال اليهود إلى منطقة الجزيرة العربية لن يكون مقبولاً لدى عرب الجزيرة مما يخلق مشاكل معقدة لبريطانيا .

(ب) عدم ملائمة الأماكن المختارة لإقامة الدولة اليهودية بسبب ارتباط البحرين بمعاهدة ١٨٢٠ م مع بريطانيا ، ولأن الاحساء كانت من الناحية الواقعية بحوزة الملك عبد العزيز بن سعود أمير نجد منذ عام ١٩١٣ م ، وهو عقد معاهدة وارين مع بريطانيا عام ١٩١٥ م التي تعهدت فيها الحكومة البريطانية بمساعدته في حالة هجوم أي دولة أجنبية على بلاده [١] .

ولكن روتشتين تسلم بعد أسابيع من إبلاغ مشروعه لبريطانيا ، رد الحكومة البريطانية المتضمن وعد بلفور ، وحثها على توجيه الجهد اليهودي نحو بناء « وطن قومي » لليهود في فلسطين وليس في غيرها ، ذلك الموقف البريطاني الذي وضع حداً نهائياً لأية اجتهادات أخرى حول البحث عن بدائل لفلسطين [٢] .

ولاشك أن خطر إسرائيل المباشر يتضح أيضاً مما كشفت عنه تصريحات زعمائها من عزمهم على تحويل البحر الأحمر إلى « بحيرة يهودية » [٣] . ويدخل في هذا المخطط حرص إسرائيل على التوغل في إفريقيا وخاصة أثيوبيا ، ومناهضتها بالطبع لثورة أريتريا التي تهدف إلى فصل إقليم أريتريا عن أثيوبيا وحرمانها من منافذ لها على البحر الأحمر .

---

(١) المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة التي تنص على أنه إذا تجاوزت إحدى الدول على أراضي بن سعود (والإحساء واحدة منها) أو إعقابه من بعده دون إعلام الحكومة البريطانية ودون أن تمنح الوقت المناسب للمخابرة مع بن سعود لأجل تسوية الخلاف فالحكومة البريطانية تعاون بن سعود ضد هذه الحكومة ، وفي مثل هذه الظروف يمكن للحكومة البريطانية بمساعدة بن سعود أن تتخذ تدابير مشددة للمحافظة على استقرار الأمور . المرجع السابق ، هامش ١١٤ ص ٢٥٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٧ . وراجع تفاصيل هذه البدائل في المرجع السابق ، الفصل الخامس ، ص ١٨٧ وما بعدها .

(٣) إميل الخوري ، مرجع سابق ، نقلا عن د. العقيلي ، ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

ويذكر إميل الخوري [1] عن مفكري اليهود أن ما يحفزهم للاستيلاء على المدينة المنورة وما حولها أن اليهود كانوا يقطنون فيها ، فهي لذلك وطن لليهود ، كما يذكر أنه عندما اجتمع الملك عبد العزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت عام ١٩٤٥ م ، طلب روزفلت من الملك السماح لليهود بالهجرة إلى الحجاز ، وعرض عليه عروضاً مغرية جدا ، ولكن الملك عبد العزيز رفض حتى مجرد البحث في هذا الموضوع [2] .

أما الأسباب الأخرى التي تدفع الصهيونية إلى التطلع نحو الجزيرة العربية ، فهي البترول ، وقد دعت الصحف اليهودية عام ١٩٥٧ م إلى الإسراع في إعمار النقب وتحويلها إلى قاعدة انطلاق صوب الجزيرة العربية [3] . كذلك عبر بعض الصحفيين اليهود عن أطماعهم المقبلة في « مهاجمة الحجاز وتدمير الأماكن المقدسة في مكة والمدينة » [4] . ونقل عن بن جوريون قوله بعد الاستيلاء على القدس عام ١٩٦٧ م « لقد استولينا على القدس واستعدناها ونحن اليوم في طريقنا إلى يثرب » [5] كذلك ينسب إلى جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل عام ١٩٦٧ م عندما زارت مدينة إيلات قولها وهي تنظر إلى الجنوب « إنني أشم رائحة أجدادي بالحجاز وهي وطننا الذي علينا أن نستعيده » [6] .

---

(١) نقلا عن المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) لم يرد فيما لدينا من المصادر عن اجتماع الملك عبد العزيز بالرئيس الأمريكي ما يؤكد هذه الرواية ، ولو صحت لكانت إضافة طيبة لما عرف عن الملك من إباء وطني وغيرة على القضية الفلسطينية ، ويبدو لنا أن الرواية تحتاج إلى مزيد من الإسناد .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٢٥ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

(٦) نفس المرجع .

المبحث الثاني

معالم الموقف السعودي في الصراع العربي الإسرائيلي

تتسم السياسة السعودية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي بعدة خصائص هامة ، وهذه الخصائص هي :

الأولى : أن كل ما يتعلق بالدور السعودي في هذا الصراع قد وضع أسسه المغفور له الملك عبد العزيز ، وأن القادة السعوديين الذين أعقبوا الملك عبد العزيز من ١٩٥٣ م حتى الآن أي على مدى أكثر من ثلاثين عاماً قد اعتبروا تقاليد المملكة في عهد مؤسسها واجبة الاحترام ، وأكدوا ذلك في جميع أفعالهم وأحاديثهم وخاصة في بيانات تولي العرض منذ وفاة الملك عبد العزيز عام ١٩٥٣ م [١] .

وأن القضية الفلسطينية على حد تعبير الملك هي « إرث الأسرة السعودية » ، **وهذا يعني أموراً ثلاثة** :

الأمر الأول : أن مهمة الباحث في الدور السعودي يجب أن تركز بشكل أكبر على أصول هذا الدور عند الملك عبد العزيز وتحديد طريقة تناوله وفهمه لأبعاده ووسائل تنفيذه ، وهذا ما حاولناه في فصل سابق .

والأمر الثاني : أن المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية قد اقتصر أثرها على تعديل أساليب ممارسة هذا الدور ، دون المساس بأصوله ومنطلقاته أو إن شئنا الإجمال قلنا فلسفته العامة .

---

(١) مثال ذلك تأكيد الملك فيصل في خطابه بمناسبة مبايعته لتولي الحكم بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٤ م (٢٧/٦/١٣٨٤ هـ) على هذا المعنى إذ قال « لسنا بحاجة إلى تكرار الأساس التقليدي الذي تسير عليه سياستنا الخارجية .. منذ أسس هذه الدولة بانيها وواضع أساس نهضتها المغفور له الملك عبد العزيز .. » نص الخطاب في : عبد سعود الجهني ، فيصل بن عبد العزيز – قائد أمة ورائد جيل – الرياض ، ص ١١٦ . وراجع أيضا بيان الحكومة السعودية الذي أذاعه الملك فهد حين كان وليا للعهد – نيابة عن الملك خالد ، حيث وردت العبارة السابقة بنصها . نص البيان في : حسن محمد حسن ، عشر سنوات مع الملك فيصل ، ص ١٩٩ .

والأمر الثالث : أن ذلك يعد ميزة كبرى للباحث في أنه سيعفي نفسه وهو مطمئن من أن تزدحم دراسته بمقتطفات مطولة من خطب ومقابلات وأحاديث الزعماء السعوديين ، أو مقارنة ذلك بنمط التصويت السعودي في المنظمات الدولية ، أو وضع خط فاصل بين عهد وآخر ، فلئن اختلف الأشخاص في العهود المختلفة ، فإن خط السياسة السعودية في الصراع لا يتغير . ولذلك يصبح من أهم مقتضيات البحث التحليلي وفوائده ومتعه أيضاً ، أن نحدد درجة المرونة في مواجهة المواقف والتطورات الطارئة ، والتقلبات السياسية العنيفة التي تتعاوى كالرياح الهوجاء في جنبات العالم العربي .

فالخصيصة الأولى : إذن للدور السعودي من الصراع هي الأصالة والثبات والاستمرار مع المرونة المعقولة في مواجهة المتغيرات على النحو الذي سنشير إليه في حينه في هذه الدراسة .

وليس رصد هذه الخصيصة مجرد تسجيل لملاحظة مراقب توفر على بحث هذا الدور واهتم بتحليله ودرسه عملياً ، وإنما يعززها أيضاً إشارات الزعماء والمسئولين السعوديين أنفسهم إليها كلما واتتهم فرصة الإشارة إليها ، وذلك بدءاً بالملك سعود ، فالملك فيصل ، فالملك خالد ، ثم الملك فهد [1] .

الخصيصة الثانية : الوضوح والصراحة . ولابد من الاعتراف بأن قيمة الوضوح والصراحة تزداد كلما علمنا أن كثرة الاعتبارات ، وتشابكها وتناقضها مما يتصل بالصراع العربي الإسرائيلي ، فضلاً عن كثرة الأطراف المرتبطة بهذا الصراع تجعل مثل هذه الخصيصة أمراً صعب المنال والتحقيق .

الخصيصة الثالثة : عدم التناقض بين القول والفعل . ذلك أن ظروف الصراع والاعتبارات التي أشرنا إليها ، تجعل من الصعب تجنب التناقض بين الأقوال والأفعال . ومعلوم أن قضية الصراع العربي الإسرائيلي قد لعبت دوراً بالغ

---

(١) راجع على سبيل المثال تصريح الملك خالد لجريدة السياسة الكويتية في شعبان ١٣٩٩ هـ . المحيط السعودي ، العدد ٤٧ ص ١٠ كذلك تصريحات الملك فهد ، المحيط السعودي محرم ١٣٩٩ هـ العدد ٤٠ ص ١٤ ، وحديثه للرأى العام الكويتية ، المحيط السعودي ، ربيع الثاني ١٣٩٨ هـ ، ص ٨ .

الأهمية في السياسات المحلية ، وفي السياسات العربية ، وازدحمت ساحتها بالمزايدات والشعارات ، بل كانت من أهم أسس الشرعية السياسية التي يتذرع بها نظام ليبرر أحقيته في الحكم أكثر من نظام آخر في الداخل ، أو ليفاخر بها غيره من النظم العربية الأخرى ويزعم حقه في الرياسة والصدراة بمقتضاها . وهذه حقيقة واضحة في السياسات العربية تقتضي المناسبة إيرادها ، ويضيق المقام عن تفصيلها وإيضاحها ، لأن أهمية الشيء لا تُدرك إلا بمعرفة ضده ونقيضه .

الخصيصة الرابعة : الالتزام والأمانة والصدق . ولكي نعرف أبعاد هذه الخصيصة تجب الإشارة إلى أن المملكة كانت من أسبق الدول العربية وفاء بالتزاماتها التي وعدت بها ، أو التي تقررت في إطار عربي ، وسواء كان مضمون هذا الالتزام مالياً أو سياسياً أو سلوكياً أو غيره .

ولعل دارسي المنظمات الدولية يعرفون أن غالبية قراراتها لا تجد سبيلها إلى التنفيذ مما يعكس هوة سحيقة بين القرارات وبين الواقع السياسي الذي تمثله مصالح الدول الأعضاء ومدى مساس هذه القرارات بها . وأصبحت هذه ظاهرة عامة تعرف تارة بالانتهازية السياسية Political Opportunism أو النفاق السياسي Political Hypocrisy ولكن الدول المستفيدة تفضل أن تطلق على هذه الظاهرة « مقتضيات الملاءمة السياسية » Political Convenience .

ومؤدى شيوع هذه الظاهرة أن معظم قرارات المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية أصبحت حبراً على ورق ، مما يقلل من الفاعلية السياسية لهذه المنظمات ، ويجعل بقاء بعضها عبئا مالياً وإداريا لا مبرر له . وتتجلى الانتهازية السياسية هذه في مسارعة الدول إلى تقديم مشروعات القرارات والإدلاء ببيانات قوية توحي بصدق العزم على التنفيذ حتى تكسب الدعاية لموقفها ، ودورها الفعال وغيرتها على القضية موضع النظر ، دون أن يقترن ذلك بنية التنفيذ أو مشقته ، وقد بلغ خطر هذه الظاهرة بالكثير من الدول أن أصبحت هذه أموراً عادية في سلوكها ، بحيث أصيبت بأمراض انفصام الشخصية السياسية في الداخل (بين الشعب

والحكومة) ، وفي الخارج (بين الدولة والدول الأخرى Political Schizophrania وهذا يمهد لنا إدراك أهمية الخصيصة الخامسة .

والخصيصة الخامسة : سبق الأعمال للأقوال [1] ، وعدم التناسب بين العمل والإعلان عنه . وهذه الصفة كانت من لوزام الدور السعودي منذ عهد الملك عبد العزيز ، فقد أشار الملك عبد العزيز إلى ضرورة الالتزام بهذه الصفة مهما كانت الأراجيف وقال : « نحن لا نعمل للناس ، نحن نعمل لمرضاة رب الناس » [2] ورغم أن هذه الصفة أملاها الحرج عن الإعلان ، مثلما نوه بذلك الملك فيصل [3] ، فضلاً أنها توفر الفرص اللازمة لنجاح العمل وسط ضجيج المسرح العربي ، إلا أن ذلك يلقي تبعة كبرى على الإعلام السعودية ، وعلى فهمه وتحديده لوظيفته وارتباطه بالقرار السياسي . فإذا كان من المقبول أن تتسع حرية الإعلان عن التبرعات والمساهمات المالية وغيرها ، إلا أنه يصبح من الضروري أن يلعب الإعلام المعاصر دوره في خدمة القرار السياسي حين يتعلق الأمر بدور أو سلوك أو موقف سياسي ترى المملكة اتخاذه في خضم السياسات العربية المرتبطة بجوانب الصراع العربي الإسرائيلي . وتكمن أهمية هذه النقطة في أن بعض المواقف أو الأدوار تحتاج إلى تحرك إعلامي نشط يتولى الشرح والإيضاح والتنوير والإقناع . والواقع أن المملكة تؤمن بقيمة التضامن العربي وتسعى إليه بكل السبل ، تحرص في نفس الوقت على ألا يكون موقفها أو سلوكها أو دورها في

---

(١) كان الملك عبد العزيز يقول – بصدد قضية فلسطين – « أنا لا أحب أن أقول عملت ، ولا أن أقول ، سأعمل » ، ولا أحب الأقوال مطلقاً . راجع خطب الملك وأحاديثه : محيي الدين القابسي ، المصحف والسيف ، ص ١٣٦ . وقال الملك أيضا لوفد اللجنة العربية العليا خلال مقابلتها له في القاهرة عام ١٩٤٦ م ، « أنه لا يرغب في الأقوال ، وطريقته هي العمل الصامت » المرجع السابق ، ص ١٧٣ م .

(٢) انظر خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز ، مجلد ٣ ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٧ م ، ص ١٠٧٢ .

(٣) يرى د. منير العجلاني أن الملك فيصل قال له في خجل : « والله أستحي أن أذكر أمام الناس ما فعلناه ، وما فعلنا في الحقيقة إلا أقل مما يجب على العربي لأخيه العربي في محنته » . انظر ص ٣٢٧ من كتابه : تاريخ مملكة في سيرة زعيم ، فيصل ملك المملكة العربية السعودية وأمام المسلمين ، بيروت ، ١٩٦٨ م .

أي من جوانب الصراع العربي الإسرائيلي سيباك في شق الصفوف العربية ، أو تشجيع المحاور في المواقف العربية [١] .

الخصيصة السادسة : الالتزام بتقاليد العمل العربي الجماعي فيما يتصل بجوانب الصراع . وقد شدد الزعماء السعوديون على ذلك في كل مناسبة . ومنذ وقت مبكر وهذه الخصائص الملك عبد العزيز أيضاً [٢] وقد أكدت بعض البحوث على هذه الخصيصة كما أسلفنا [٣] .

الخصيصة السابعة : وضوح الطابع الإسلامي [٤] والعربي في منطلقات الدور السعودي في الصراع العربي الإسرائيلي ، وذلك نظراً لموقع المملكة المركزي من العالمين العربي والإسلامي ودورها الواضح فيهما معا . ويرفض الفكر السياسي السعودي فكرة التصارع المزعوم بين العروبة والإسلام بشكل عام ، وبين الخط العربي ، والإسلامي في السياسة السعودية بوجه خاص ، ذلك أن الإسلام آخر

---

(١) راجع على سبيل المثال حديث الملك فهد للرأى العام الكويتية ، ونشرته الجزيرة السعودية يوم ١١ مارس ١٩٧٨ م . وكذلك حديث الملك فهد بمناسبة عيد الفطر عقب توليه الحكم ، وكان ذلك في ١٩٨٢/٧/٢٥ م نقلا عن صحيفة المدينة .

(٢) وقد رسخ في الفكر السعودي منذ عهد الملك عبد العزيز أن تفرق المسلمين والعرب هو آفتهم وسبب محنتهم ، ونجد ذلك بوضوح في خطب الملك عبد العزيز التي جمعها محيي الدين القابسي ، مرجع سبق ذكره . وتجب الإشارة أيضا إلى أن الملك عبد العزيز في لقائه باللجنة الأمريكية البريطانية عام ١٩٤٦ م قال لأعضائها « أنا واحد من العرب ، ورأيه هو ما يجمع عليه العرب ، وقد أجمعوا على رفض التقسيم ، وهو واحد منهم ليس له رأى خاص يخالف ما أجمعوا عليه » . راجع الزركلي – الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز ، الطبعة الثانية ، ص ٢٨٦ .

(٣) راجع أديد داويشا ، مرجع سابق ، ص ٦٧٩ – ٦٨٠ .

(٤) وهذا واضح في خطب وأقوال الزعماء السعوديين منذ عهد الملك عبد العزيز حيث نراه يقابل في وضوح بين حقوق المسلمين ، وحقوق اليهود في فلسطين وحيث نظر إليه من وجهة نظر الزعامة الإسلامية ، ونجد ذلك أيضا بشكل خاص بعد استيلاء إسرائيل على الأماكن المقدسة في القدس ، ومخططات اليهود ضد المقدسات الإسلامية فيها . ويكفي أن نشير إلى أن الدراسات التي تناولت السياسة السعودية قد أجمعت على طابعها الإسلامي سواء في ارتكازها صراحة على ذلك ، أو ما ينطوي عليه عداؤها للصهيونية من أثر هذا الطابع .

راجع على سبيل المثال : M.S. Agwani, Politics in the Gulf, New Delhi 1978, Sheikh Rustum Ali, Saudi Arabia and Oil Diplomacy, U.S.A, 1976, Chap 5.

رسالة سماوية اختار الله سبحانه أن يكلف بها ويشرف بها العرب لحملها وصيانتها ونشرها ، ثم أكد الرسول الكريم على أن اختيار العرب وتشريفهم بهذه الرسالة محلاً للاعتزاز والفخر . إلا أنه في ذاته ليس من دواعي طلب التميز والترفع ، فالتقوى وحدها هي معيار التميز والمفاضلة . ومن الواضح أن هذا التمييز بين العروبة والإسلام أو بين العروبة والإفريقانية التي روج لها بعض الكتاب ، ليست سوى غمزات استعمارية عنصرية لقنها لأذنابه وحاملي رسالته في وطننا الكبير لينفثوا سمومها تحت ستار البحث العلمي .

إن قوة الطابع الإسلامي في بلد كانت مهد العرب الأوائل على مر العصور وشرفها الله بميلاد آخر أنبيائه وأصفاهم على ترابها ، ووقوع الأماكن المقدسة الإسلامية فيها ، يمثل امتزاج العروبة والإسلام امتزاجهما في الرسالة الإسلامية نفسها . ثم أن اصطباغ سياستها العامة بالطابع الإسلامي الغلاب لا يجيز المقارنة بين غلبة أي من الطابعين العربي أو الإسلامي ، فضلاً عن أن الطابع الديني لنشأة الأسرة الحاكمة والمملكة جعلتها قبلة العالم الإسلامي وأهلاً لحمل هذه الرسالة المشرفة .

ولذلك ليس غريباً أن نجد القيادة السعودية تفسر هزيمة العرب عام ١٩٦٧ م بابتعادهم عن دينهم الحنيف ، وتجد في العودة إلى الله بقلب خالص الملاذ الآمن والمنقذ الوحيد من مهاوي الهزيمة والضياع ، ولعلها اختبار للمؤمنين [١] .

ولقد أكدت الزعامات السعودية المتعاقبة [٢] ، أن سياسة المملكة في المجال الخارجي تنهض على الأساسين معاً وهما التضامن الإسلامي ووحدة الصف العربي ، وهما في نفس الوقت منطلق الدور السعودي وتوجيهه في قضية الصراع العربي الإسرائيلي .

---

(١) راجع على سبيل المثال كلمة الملك فيصل ، جريدة عكاظ في ١٩٦٨/٣/٢١ م .

(٢) راجع بيان الحكومة السعودية عقب وفاة الملك فيصل ، وبيان الفيصل نفسه عند توليه ، عبد مسعود الجهني ، رجال ومواقف ، ص ١٩٣ – ١٩٥ م .

وقد عبر الملك فيصل [1] عن نفس المعنى أيضاً في مؤتمر عدم الانحياز عام ١٩٦٤ م بأن المملكة ، فضلاً عن مكانها في المحيط العربي تحتل مكانها في العالم الإسلامي ، لأنها منبع الحضارةالعربية ومهبط الوحي والرسالة الإسلامية . وستبقى على مر العصور المؤتمنة على التراث الإسلامي والحامية لأماكن الإسلام المقدسة .

وحدد الملك فيصل [2] موقف المملكة الفكري من هذه القضية مرة أخرى بأن المملكة هي أصل العرب ، وأن القومية العربية ليست مذهباً ولا مبدأً ولا عقيدة ، وإنما حس ودم ولغة .

الخصيصة الثامنة : أوضحت الزعامة السعودية في جلاء أن الدور السعودي في الصراع العربي الإسرائيلي لا يستهدف مزاحمة أحد على مواقع الزعامة [3] ، أو المتاجرة بالقضية للحصول على كسب إعلامي أو سياسي . فالسياسة السعودية إذن في هذا المجال ليست سياسة تنافسية ولكنها سياسة تعاونية تؤمن بالمثل العربي « المرء قليل بنفسه كثير بإخوانه » ، ويدعم هذه الملاحظة أمران على الأقل : **الأول** أن تحقيق التضامن العربي والوفاق العربي من أهم ركائز السياسة السعودية ، **والثاني** أن جبهة العمل العربي في الصراع العربي الإسرائيلي تتسع لكل جهد عربي .

وتلعب المملكة دوراً بارزاً في توحيد الموقف العربي وبلورته لدعم الدبلوماسية الفلسطينية منذ إعلان الدولة الفلسطينية ، وبدخل في هذا الإطار زيارة الملك فهد للقاهرة في مارس ١٩٨٩ بعد زيارة كل من الملك حين وياسر عرفات لها واتفاقهم فيها على خطوط الموقف العربي ، ثم الاتفاق على أن يعرض الرئيس مبارك هذا الموقف العربي الموحد في واشنطون التي زارها عقب زيارة الملك فهد للقاهرة .

---

(١) انظر د. منير العجلاني ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٢١ .

(٣) انظر د. السيد عليوه ، الملك فيصل والقضية الفلسطينية ، الرياض ١٩٨٢ م ، ص ١٧ .

الفصل الرابع

أطوار الموقف السعودي من الصراع

المبحث الأول
عوامل تطور الموقف السعودي

كانت المملكة العربية السعودية دائماً ومنذ نشأتها طرفاً actor فعالا في السياسات العربية ، وفي النظام الإقليمي العربي على كافة مستوياته . ولما كان الصراع العربي الإسرائيلي هو الشاغل الأول للوجود العربي ، فمن المفيد أن نقدم تحليلا لدور المملكة في جوانب التحدي الخطرة التي يمثلها هذا الصراع ، خصوصاً مع تفاقم أخطار الصراع العربي الإسرائيلي ، وتشعب آثاره ، وتنوع ميادينه ، وتعدد معادلاته ، وتباين أدواته ، وغموض الكثير من قواعده إقليميا وعالميا ، وتشابكها مع القواعد العامة التي تحكم العلاقات الدولية الراهنة .

انتقال الدور السعودي إلى مرحلة المبادرة :

وإذا أردنا أن نرسم خطا بيانياً يصور العلاقة منذ عام ١٩٦٧ م بوجه خاص بين تصاعد الصراع وآثاره ، وبين تنامي دور المملكة فيه ، لوجدنا أن الخط يمثل نوعاً من التوازي والتساوي بين هاتين الظاهرتين ، حتى غدا للمملكة دور في كل ما يتعلق بهذا الصراع ، ولها كلمتها في كل ما يجري فيه .

وتفسيرنا لذلك هو أن اهتمام المملكة وصلتها لم تتوقف يوما بجوانب هذا الصراع ومخاطره ، ولكن جدت عدة عوامل منذ أواخر عقد السبعينات استدعت تزايد دور المملكة وانتقاله إلى مرحلة المبادرة والفعل ، وأهم هذه العوامل هي :

العامل الأول : الفتنة الكبرى في العالم العربي (١٩٧٩ - ١٩٨٧ م) :

ونعني بها الشقاق بين مصر والعالم العربي بسبب علاقاتها مع إسرائيل الذي بدأت إرهاصاته عام ١٩٧٨ م وانتهى في قمة عمان عام ١٩٨٧ م . فبقدر ما كان التلاحم العربي رائعاً في حرب أكتوبر ، اتجه معدل انهيار هذا التلاحم بسرعة في أعقاب الحرب ، فتجمدت نتائج هذا الحدث الهائل في التاريخ العربي الإسلامي ، بل تلاشت بمضي الوقت ، وحل محل الوئام والتضامن اختلاف في سبل التسوية ، لم يلبث أن تحول بسرعة إلى صراع سياسي وعسكري في بعض الأحيان ، فأضحى أخوة الأمس أعداء بلا قضية أو سبب يوجب كل هذا العداء . ولعل هذا كان أخطر آثار الصراع العربي الإسرائيلي ، بحيث كان هذا الأثر يعفي إسرائيل من حسبا ن أي حساب لأعدائها ، إذ تمضى حثيثا لدعم قدراتها العسكرية ، وتنمية طاقاتها النووية ، واستعادة المواقع السياسية التي فقدتها أيام التضامن العربي ، ومحاولة كسر طوق العزلة السياسية حولها في العالم ، ثم اتجاهها بهمة ملحوظة إلى تنفيذ أحلامها وهي إبادة الشعب الفلسطيني ، أو بمعنى أدق تنفيذ الجزء الخاص بها في مهمة الإبادة ، وابتلاع الأراضي الفلسطينية المحتلة وفرض أمر واقع ، يمكنها وضعها الجديد من إقناع حلفائها به . هذا في الوقت الذي يفني العرب بعضهم بعضا ، وقد أصروا على ذلك إصراراً تهاوت عند صلابته كافة النداءات الوطنية المخلصة من كافة الشعوب ومعظم القيادات العربية . وإذا أجرينا إحصائية بسيطة لوجدنا أن كمية الأموال والأسلحة والتكاليف السياسية والنفسية والأضرار الاقتصادية ، والخسائر البشرية التي خسرها الجانب العربي في إجماله بسبب الصراعات العربية تفوق عدة مرات ما خسره العرب في المواجهاته العسكرية المتكررة مع إسرائيل .

ولذلك لم يكن أمراً غريباً أن تولي المملكة هذا الأثر الهام والمدمر والمتمثل في الخلافات العربية أقصى اهتمامها ، وأن تسعى بكل السبل إلى تنقية الأجواء العربية ، وإزالة الخلافات العربية ، حيث ترى القيادة السعودية أن هذه الخلافات هي آفة العرب ومقتلهم الأكيد ، وأن التضامن العربي هو الأسلوب الوحيد

لاسترداد الحقوق العربية المغتصبة ، وأنه ما لم يتحقق هذا التضامن فقوة العرب ووجودهم في خطر داهم لا مفر منه .

والعامل الثاني :

هو تنامي الإمكانيات المالية والاقتصادية للمملكة بسبب ارتفاع أسعار البترول وتزايد الأهمية السياسية والاستراتيجية للبترول ، وتكفي الإشارة لتصوير هذه النقطة إلى أن دخل المملكة من البترول في أوائل الخمسينات على سبيل المثال في عام كامل أصبح في أواخر السبعينات يعادل دخلها في يوم واحد ، مع فارق هام ، وهو سيطرة المملكة على مواردها الطبيعية ، وفرض إرادتها الكاملة على كل ما يتصل بها من سياسات الإنتاج والأسعار وغيرها ، فضلاً عن إدراكها لوظيفة هذه الموارد في حساباتها السياسية والاقتصادية .

والعامل الثالث :

هو اضطراد كشف إسرائيل عن مخططاتها الحقيقية ونوع السلام الذي تريده فيما بدا من رفض الاعتراف بالحقوق الفلسطينية ، بل والعمل على إبادة الجنس الفلسطيني ، وضم الجولان ثم القدس الشرقية ، وأحداث لبنان عام ١٩٨٢ م ، وضرب مقار منظمة التحرير في تونس ١٩٨٥ م ، ودورها في الصراع الإيراني العراقي ، والقمع الوحشي للانتفاضة الوطنية الفلسطينية منذ ديسمبر ١٩٨٧ م ، والاعتداءات المتكررة على المخيمات الفلسطينية والسيادة اللبنانية على أراضي لبنان ، ورفض مبادرات السلام ، وإعاقة جهود السلام .

والعامل الرابع :

هو الشقاق بين فصائل منظمة التحرير وتفاقمه عام ١٩٨٣ م بأحداث طرابلس وما ترتب على ذلك من شقاق بين زعامة المنظمة وسوريا .

العامل الخامس :

انعكاسات الحرب العراقية الإيرانية على الساحة العربية وبحيث زادت الانقسام العربي .

العامل السادس :

تفاقم الخلافات العربية : العراقية السورية / المصرية الليبية / الجزائرية المغربية وغيرها ، وإن خفت حدة الأحداث في الفترة الأخيرة .

وأما العامل السابع :

فهو وضوح الارتباط الوثيق بين الشرق الأوسط والخليج [1] ، وهو من آثار الصراع العراقي الإيراني .

أهم أطوار الموقف السعودي :

ويمكن التمييز بين مراحل وأبعاد الموقف السعودي حيث يمكن النظر إليه من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٩ م من خلال عدة مراحل نعالجها في الصفحات التالية .

المبحث الثاني

تدرج الاهتمام السعودي في الصراع (١٩٤٨ - ١٩٨١ م)

الطور الأول : (١٩٤٨ - ١٩٦٧ م) الاهتمام العام بالصراع :

في تلك المرحلة اتسمت السياسة السعودية في المواجهة العربية الإسرائيلية بالانغماس الكامل في جوانب هذه المواجهة سواء فيما يتعلق باستقبال اللاجئين عقب حرب ١٩٤٨ م ، أو تأييد مصر في قرار تأميم قناة السويس ومواجهة سياسة العدوان الإسرائيلي التي بدأت في الواقع بشكل منظم بالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ م وقد أعلنت السعودية التعبئة الشاملة وقطعت علاقتها مع بريطانيا وفرنسا [2] وقد أبدت المملكة حرصهاالبالغ في تطبيق وإحكام المقاطعة ضد إسرائيل ، والتصدي مع الدول العربية الأخرى لمخططات التوسع الإسرائيلي وتحويل

---

(١) د. عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون ، مرجع سابق ، الفصل الثالث والسادس .

(٢) شيخ رسم علي ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

مجرى نهرى الأردن ، كما سجلته المملكة من حرصها على تماسك الصفوف العربية ومحاولة تجنيب المنطقة مخاطر التشيع لأذناب الدول العظمى أو الانبهار بمصطلحات فضفاضة وآمال براقة تشتت الشمل وتبذر العداء الرخيص تحت ستار حرية الفكر والأيديولوجية ، تماماً مثلما التزمت المملكة بتقاليد مؤتمرات القمة العربية وقراراتها ، ونبذ الخلافات العربية ، والتفرغ لعدوهم المتربص بهم ، والتفرغ كذلك لمشاكل التنمية وطموحات شعوبهم فضلاً عما هو معلوم من رعايتها ومساندتها للكيان السياسي والجهد العسكري الفلسطينين وصيانته من مخاطر الاحتواء تحت الأجنحة العربية المختلفة .

الطور الثاني : (١٩٦٧ - ١٩٨١ م) مرحلة الانخراط الكامل في الصراع :

رغم الخلافات السعودية المصرية حول أحداث اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٥ م) ، فلم ينل ذلك من الموقف السعودي إزاء نكسة ١٩٦٧ م فقد أحزن المملكة ضرب القوة العربية عام ١٩٦٧ م في ساعات ، وكانت قد أرسلت بعض القوات السعودية إلى الجبهة الأردنية [١] .

وقد تقدمت تلملم الجراح وتنفث الأمل في البعث العربي ، وفي وقت شعر فيه العرب أنهم كالقطيع فقدت الراعي وانفرط عقدها في ليلة شاتية تتعاوى فيها من حولها الذئاب . وهكذا نلمح تحولا في دور المملكة نحو مزيد من الايجابية بعد أن صار الملك فيصل أشد مرارة في عدائه لإسرائيل عقب احتلالها للقدس ، فصار لا يفصل بين اليهود والصهاينة [٢] . وقد ظهر طابع المبادرة السعودية في موقفين هامين على الأقل ، فضلاً عن موقفها في الإشراف على انسحاب بريطانيا من الخليج ، وهذان الموقفان هما :

---

(١) شيخ رستم علي ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٤ .

الأول : اقتراح المملكة في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ م فكرة دعم دول المواجهة الثلاث مصر وسوريا والأردن بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وتحملها بنصيبها (مع الكويت وليبيا) « حتى إزالة آثار العدوان » معتبرة ذلك « التزاما » عربيا وليس مساعدة أو دينا . وقد أوفت المملكة بالتزامها بانتظام .

والموقف الثاني : اهتمامها بالعمل على تعديل الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل والمضي في بحث العلاقات الأمريكية السعودية ، والمصالح الأمريكية شوطاً بعيداً في ضوء هدف المملكة في أحداث تحول في هذا الموقف بالنظر إلى هذه المصالح [١] . **وتشير بعض الدراسات [٢] إلى « أن موقف المملكة كان دائماً من العناصر الهامة التي تؤخذ في الحسبان تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ،** وكان التشاور مع المملكة بالطرق الدبلوماسية أو عن طريق المبعوثين من تقاليد الإدارات الأمريكية وهي بصدد تقرير مواقفها في الشرق الأوسط . ولهذا الاهتمام خمسة أسباب على الأقل وهي رصيد العلاقات السعودية الأمريكية والمصالح الأمريكية ، وثقل المملكة لدى الأطراف العربية في المشكلة ، وقناعة المملكة ودورها هي في المشكلة فإن لم تكن المملكة طرفاً مباشراً من الوجهة العسكرية ، فقد كانت بالقطع عمقاً هاماً للأطراف العسكرية ، فضلاً عن كونها طرفا سياسيا كاملا ، ثم صارت طرفا اقتصادياً ودبلوماسياً في الحرب الشاملة ضد إسرائيل عام ١٩٧٣ م ، وكون المملكة من أهم قوى الاعتدال والاستقرار في المنطقة ، والمواقف السعودية داخل الأوبك [٣] .

---

(١) انظر Emile Nakhleh, The American Arab Relations in the Gulf, U.S.A. 1975.

(٢) راجع على سبيل المثال المرجع السابق ، د. إبراهيم العواجي ، مرجع سابق ، وراجع أيضاً شيخ رستم علي ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٣) تكثر المعالجات الغربية وتندر المعالجات العربية لهذه المنطقة وإجمالا تطور موقف المملكة في نوفمبر ١٩٨٨ م بي حسب المصالح السعودية بعد أن ظلت السعودية تقوم بدور ضابط Swingrole لكافة الأطراف الأخرى . انظر بيان مجلس الوزراء السعودي في صحيفة الشرق الأوسط ١٩٨٨/١١/٥ م ، وانظر في تطورات الموقف البترولي السعودي شيخ رستم علي ، ص ٨٤ ، ود. القباع ، مرجع سابق ، الفصل التاسع .

ويمكن القول أن قيام المملكة بإدارة الجانب الاقتصادي من حرب أكتوبر بدورها المعروف في حملة حظر البترول العربي ، كان يمثل الجناح المكمل للجناح العسكري ، كما كان موقف المملكة يمثل ضماناً نفسياً واقتصادياً للمقاتلين ، وسبباً في حسن إدارة أفضل المواجهات العربية ضد إسرائيل ، واسترداد الثقة في الذات العربية ، واحترام الآخرين لها [١] . ولم يكن هذا الدور إلا تتويجاً للخط الذي انتهجته المملكة الذي اتخذ طابع المبادرة منذ عام ١٩٦٧ م في قمة الخرطوم .

والطريف أن شركة أرامكو التي أكد المسئولون الأمريكيون دورها في السياسة الخارجية الأمريكية هي التي نفذت تعليمات الحكومة السعودية بحظر البترول إلى الولايات المتحدة وغيرها [٢] .

ولقد ساعد هذا الخط الجديد – ضمن أمور أخرى – على إحداث أثرين هامين في بعض جوانب الصراع ونعني بهما :

الأول : بالنسبة للموقف الأمريكي ، صارت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بالصراع ، وإن لم تصبح أكثر حيدة بين أطرافه ، ولكن المشكلة برمتها دخلت المسرح الداخلي الأمريكي بشدة بنتيجة نهائية وهي تعريف الرأى العام الأمريكي بشكل أفضل بوجهة النظر العربية . وتشير إحدى الدراسات [٣] حول دور المحيط الهندي في السياسات العالمية إلى أن حظر البترول خلال حرب ١٩٧٣ م قد نبه الولايات المتحدة إلى الأهمية الاستراتيجية البالغة للبترول ، فسعت من ناحية إلى محاولة التقليل من هذه الأهمية ، مع تأمينه في نفس الوقت ، ومن ناحية أخرى أحست بخطر إدراك الاتحاد السوفيتي لأبعاد هذه الأهمية ، فعمدت إلى تعزيز مواقعها في المحيط الهندي ، والاهتمام بشكل أكبر بقضايا المنطقة .

---

(١) انظر البحوث التي قدمت في ندوة النضامن السعودي المصري في حرب أكتوبر بجامعة الزقازيق ، ومعلومات عامة عنها في جريدة الشرق الأوسط أيام ١٨ – ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ م .

(٢) شيخ رستم علي ، مرجع سابق ، ص ٨٢ – ٨٣ .

(٣) Larry Bawman& Jan Clark (ed.) The Indian Ocean in global politics, Westview Press, 1981, P. 107 et sq.

والأثر الثاني : إحداث تحول هام في الموقف الأوروبي ، إذ أدركت الدول الأوروبية أن الموقف الأمريكي وتقدير الولايات المتحدة للمصالح الأوروبية لا يتطابق تماماً مع نظرتها هي للموقف ، ولذلك بزغ لأول مرة « موقف » أوروبي من الصراع ، يتخذ وجهة ، تعارضت في بعض الأحيان ، مع الموقف الأمريكي مثلما حدث بشكل خاص في بيان السوق الأوروبية المشتركة في البندقية عام ١٩٨٠ م [١] ، وكذا بياناتها التالية ١٩٨٤ م ، ١٩٨٦ م [٢] .

أما بعد إعلان السياسات الفلسطينية الجديدة في الربع الأخير من عام ١٩٨٨ فقد صارت الدبلوماسية الأوربية المؤيدة للسلام والمطالبة إسرائيل بالتجارب مع المبادرات الفلسطينية من أهم محفزات الدور الأمريكي الذي يتطور ببطء منذ بدء الحوار الأمريكي الفلسطيني على مستوى محدود في تونس .

المبحث الثالث

مقدمات المرحلة الثالثة من الدور السعودي

إذا كانت جذور سياسة المبادرة السعودية يمكن إرجاعها إلى قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ م ، واتخذت صوراً مختلفة خاصة خلال المواجهة العسكرية مع إسرائيل عام ١٩٧٣ م ، فإن هذه السياسة قد أصبحت واضحة في منطلقاتها ونطاقها ، وصور التعبير عنها منذ أحست المملكة أنه يمكن استثمار نتائج أكتوبر بشكل أفضل ، رغم صعوبة التحرك في هذا الاتجاه ، بالنظر إلى موقف إسرائيل ، وموقف الولايات المتحدة من إسرائيل .

---

(١) راجع نص البيان ، الملحق الثاني بكتاب الدكتور صالح المانع .
The Euro- Arab Dialague 1983.
وراجع في تطور موقف المجموعة الأوربية الدراسة المنشورة بمجلة معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة) ١٩٨٧ م .

(٢) انظر التفاصيل : د. عبد الله الأشعل – منظمة التحرير الفلسطينية ، جدة ١٩٨٨ م ص ١٠٩ ، وانظر أيضاً كتابنا (تحت الطبع) « أثر الصراع العربي الإسرائيلي على المجتمعات والعلاقات العربية » .

ولقد نظرت المملكة إلى تعدد الاجتهادات العربية نحو التسوية على أنه إثراء للتجربة العربية والموقف العربي ، بشرط ألا يؤدي تنوع الاجتهادات إلى الخلافات العربية ، وأن يكون الحد الأدنى المقبول لأي اجتهاد هو التوصل إلى تسوية شاملة مرضية لكافة أطراف الصراع .

وقد لوحظ أن بذور الموقف السعودي في المرحلة الراهنة بدأت تظهر في الواقع طوال السبعينات بعد حرب أكتوبر ، ومن ذلك اتجاه هذا الموقف نحو إظهار فهم أكبر للمعطيات العربية والدولية وذلك فيما بدا من استقراء التصريحات السعودية والسلوك السياسي في الأمم المتحدة من أن الموقف السعودي بدأ يتخلى عن المقولة القديمة السائدة في الفكر السياسي العربي قبل حرب ١٩٦٧ م ، والتي ترى أن هدف النضال العربي هو تصفية إسرائيل . **وكان مؤدى الموقف الجديد القبول بإسرائيل ولكن إسرائيل أخرى** ، مسالمة ، مستعدة للقبول بالحقوق العربية ، والتخلي عن سياسة الإبادة للفلسطينيين ، وإرهاب جيرانها العرب ، والرغبة في سلام شامل عادل يستظل بظله الجميع ، ويوفر على المنطقة إنفاق مواردها البشرية والاقتصادية في صراع مدمر ، ويريح أهلها من التوتر والقلق والحروب ، ويجنبها مخاطر التدخلات الأجنبية . وقد توازى هذا التحول مع تحول مماثل في نطاق الفكر السياسي الفلسطيني ، حين ظهرت في الصفوف الفلسطينية اتجاهات لتجريد إسرائيل من نزعاتها الصهيونية ، وإقامة دولة علمانية ديمقراطية تتعايش فيها الأديان الثلاثة جنبا إلى جنب مع الفلسطينين واليهود [1] .

وكان هذا التحول في الإطارين العربي والفلسطيني في تلك المرحلة – والذي لقي تجاوبا طيباً داخل إسرائيل وخارجها ، وأكسب الموقف العربي أرضية سياسية وإعلامية أكثر إقناعا ومنطقية – يعني في الواقع المرور بمرحلة انتقالية بين نظرية تدمير إسرائيل وطرد اليهود ليحل محلهم في فلسطين كلها الفلسطينيون العرب كما كان الوضع قبل ١٩٤٨ م ، إلى فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة التي

---

(١) د. الأشعل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ٧٢ . وقد أقر وزراء الإعلام العرب عام ١٩٧٥ م فكرة الدولة العلمانية الديمقراطية . انظر وثائق الجامعة العربية لعام ١٩٧٥ م .

تقوم جنباً إلى جنب مع إسرائيل على أراضي فلسطين [١] ، وقد أعلنت منظمة التحرير بالفعل خلال اجتماعات المجلس الوطني في الجزائر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ م الدولة الفلسطينية المستقلة [٢] .

وهذه المرحلة شهدت على المستوى الدولي الاعتراف بالفلسطينين كشعب ، والنظر إلى مشكلتهم من الوجهة السياسية بوصفهم شعب له حقه في تقرير مصيره سياسياً وإقليميا ، وليسوا مجرد لاجئين يستحقون الإحسان والعطف [٣] .

وهذا التحول في تلك المرحلة – أواسط السبعينات – شهدت مقدمات في التحول داخل إسرائيل نفسها ، فأخذت تتخافت أصوات الموقف الإسرائيلي الداعي إلى تسوية المشكلة بوصفها مشكلة لاجئين عن طريق توطينهم في الدول المجاورة أو تعويضهم على سبيل المساعدة لا الحق ، وبدا أن الفكر الرسمي الإسرائيلي يعيد النظر في موقفه على ضوء الفروض الجديدة ، في عالم عربي توحدت كلمته من الكيان الفلسطيني ، وأجمع على أن منظمته هي الممثل الشرعي الوحيد لكل الشعب الفلسطيني ، ثم قبول العالم كله بذلك على المستيو الدولي . بل إن عدداً من الشواهد بدأت تظهر في الموقف الإسرائيلي تنم عن بوادر التحول فيه .

وهكذا بدا أن إمكانيات الالتقاء بين الموقف العربي العام ، والفلسطيني والإسرائيلي ، في إطار المحاولات الأمريكية ، يمكن أن تكون بالقدر الذي يجعل طرح صيغة مقبولة للسلام أمراً وارداً .

على أن التحول في الموقف السعودي من إسرائيل لم يكن تحولا سلبيا فرضته ظروف هزيمة ١٩٦٧ م ، واليأس من جدوى المواجهات العسكرية ، ولكننا نجده موقفا بدأ يتضح بشكل أكبر في ظروف إيجابية أتت بها انتصارات ١٩٧٣ .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الشرق الأوسط ١٩٨٨/١١/١٦ م ، وردود الفعل في الأيام التالية .

(٣) د. الأشعل منظمة التحرير الفلسطينية ، مرجع سابق ، الفصل الثاني « وضع منظمة التحرير في الأمم المتحدة » .

فقد أكدت الزعامة السعودية طوال السبعينات ، وبعد حرب ١٩٧٣ م أنها لا تريد الحرب للحرب ، بل تفضل طريق السلام إذا كان سيحقق أهداف الأمة العربية ، وأوضحت أنه من الممكن النظر في أمر الاعتراف بإسرائيل ولكن « في إطار موقف موحد من جانب كافة الدول العربية ، وبعد تحقيق الحل الشامل العادل الذي يحقق انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، واستعادة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه المشروعة في وطنه وتمكينه من إقامة دولته على أرضه [١] . وأشار الملك فهد منذ عام ١٩٧٨ م في هذا الإطار إلى « أننا دعاة سلام دائماً وأن العالم بأجمعه في هذه الحقبة التاريخية يتطلع إلى السلام » ولذلك لا نحب في هذه الظروف أن نفترض الوجه الكئيب الآخر ، وليس معنى ذلك أننا نستبعده ، ولكننا يجب أن نساعد على تهيئة المناخ المناسب للسلم » [٢] .

وهكذا جاءت المبادرة السعودية عام ١٩٨١ م تجسيداً لهذا الخط في الفكر السياسي السعودي في تصوره لأبعاد الصراع العربي الإسرائيلي وتسويته ، إلا أنه وإن كانت المبادرة السعودية تمثل قمة التطور في هذا الخط ، فإنها من ناحية أخرى تمثل أحد معالم المرحلة الثالثة في تطور الموقف من الصراع .

---

(١) انظر صحيفة الجزيرة السعودية في ١٩٧٨/٣/١١ م .

(٢) المرجع السابق .

المبحث الرابع
مشروع السلام السعودي

اتسم الموقف السعودي في هذه المرحلة بالتقدم لبلورة موقف عربي موحد من شروط تسوية الصراع ، ومعالجة كافة جوانب الصراع الأخرى دون الاكتفاء بإعلان المواقف من هذه الجوانب والتطورات .

فقد أعلن الملك فهد عام ١٩٨١ م المبادرة السعودية للسلام والتي تقوم على مجموعة مبادىء يمكن الاسترشاد بها وصولاً إلى التسوية العادلة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذه المبادىء هي [١] : -

١ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ م بما فيها القدس العربية .

٢ - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ م .

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة .

٥ - وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر .

٦ - إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس .

٧ - حق دول المنطقة في العيش بسلام .

---

(١) انظر الملاحق في نهاية الكتاب . وانظر نص المشروع مرفق مذكرة الوفد السعودي لدائم لدى الجامعة العربية بتاريخ ١٩٨١/١١/٢١ م ، في : تسوية النزاع في الشرق الأوسط ، مطبوعات الجامعة العربية ، ١٩٨٨ م ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

٨ – تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادىء .

ويتحقق المشروع بشروط ثلاثة هي :

١ – وقف الدعم الأمريكي اللا محدود لإسرائيل .

٢ – وضع حد للغطرسة الإسرائيلية .

٣ – التسليم بأن الدور الفلسطيني أساسي في التسوية .

وقد وجه للمشروع السعودي حينذاك انتقادان أولهما أنه أغفل الإشارة بالاسم إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، وثانيهما أن المشروع عندما تحدث عن حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام « يعتبر أول اعتراف عربي بحق إسرائيل في الوجود » [١] .

ونحن نرى أن هذا النقد ناتج عن قراءة مبتسرة للمشروع السعودي وللموقف السعودي من قضية الصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام . فموقف السعودية من منظمة التحرير واضح حيث ساهمت في إظهارها للوجود وتأكيد هويتها الوطنية والعربية والدولية عبر قمة الرباط ١٩٧٤ م ، وفي نطاق الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة التي أكدت على أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولذلك لا يمكن القول أن عدم الإشارة إلى المنظمة في المشروع يعد إغفالاً لها وتجاوزاً لدورها ، ولهذا لم تتردد المملكة في الإشارة إليها في مشروع فاس عام ١٩٨٢ م ، وبذلك تم بلورة المبدأ الرابع في المشروع السعودي ليصبح في مشروع فاس « تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة

---

(١) د. عبد القادر ياسين ، المبادرات السلمية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٤٧ – ١٩٨٢ م) مجلة شئون عربية العدد ٣٤/٣٣ ، ديسمبر ١٩٨٣ م ، ص ٢٨٢ .

التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد **وتعويض من لا يرغب في العودة** » [1] .

ومن ناحية أخرى ، فقد أشار مشروع فاس في المبدأ السابع إلى ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة ، وهذه صياغة أخرى للمبدأ السابع في المشروع السعودي ، حيث ينطوي في الحالتين على أن إسرائيل ضمن دول المنطقة مادام المشروعان قد تخليا رسميا عن فكرة إحلال الفلسطينين محل اليهود في إسرائيل وطالب بدلاً من ذلك بوضع الضفة وغزة تحت إشراف الأمم المتحدة لعدة أشهر تصبح بعدها دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس [2] .

وقد أحدث المشروع السعودي عند إعلانه ردود فعل مختلفة في العالم العربي وفي العالم ، ورفضته إسرائيل ، ولكن المشروع السعودي صار مشروعاً عربيا ، وصارت منظمة التحرير تعتبره الحدى الأدنى الذي تقبل به في التسوية مع استمرار القتال العسكري ودون التخلي عن هدف تحرير فلسطين ، حتى عادت في نوفمبر ١٩٨٨ م تطالب بتطبيق قرار التقسيم وتعلن الدولة الفلسطينية المستقلة .

فالمبادرة السعودية التي قدمها الملك فهد لم تتوقف عند حد الإعلان عن كونها موقفاً سعودياً متكاملاً – لأول مرة – من جوانب الصراع ، وإنما تقدمت المملكة بها لتكون ورقة عربية في الموضوع كواحدة من أوراق التفاوض مع إسرائيل .

---

(١) تحفظ لبنان على هذه العبارة لأنه اعتبرها تشجع الفلسطينيين على التوطن حيث هم . انظر جوزف أبو خاطر ، لبنان والعرب : من مؤتمر الطائف إلى قمة فاس دار اقرأ ، بيروت ١٩٨٤ م ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٢) راجع نص مشروع فاس ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ – ٢٣٧ ، وانظر تحليلا مماثلا لهذه النقطة في د. أحمد صدقي الدجاني ، مستقبل الصراع العربي الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية ، المستقبل العربي ، العدد ٩١ ، ١٩٨٦/٩ م ، ص ١٢٢ .

ولكن يلاحظ أن المبادرة السعودية لم تكون تحولا في موقف المملكة من جوانب الصراع حسبما صورتها أجهزة الإعلام الغربية ، بقدر ما كانت بلورة وإعلاناً متكاملاً مرة واحدة عن عناصر الموقف السعودي . وإنما كان التحول ليس في مبادىء الموقف السعودي ، وإنما في استراتيجية العمل السعودي ودفع الدور السعودي خطوات في اتجاه المبادرة في الإطار العربي . و لم يكن هذا الموقف السعودي نفسه سوى جمع لشتات مبادىء الموقف العربي العام الذي يرجوه كل عربي من صميم قلبه ، ولذلك لم تكن المسافة -- من حيث المبدأ – كبيرة بين الموقف السعودي ، ومجمل المواقف العربية الأخرى . وقد يكون لدور الإعلام ميزة هامة في الإيضاح مما يسهل التقاء المواقف السياسية طالما اتفقت المواقف المبدئية Principle attitudes كذلك لم يكن الموقف السعودي جديداً من حيث أنه ركز على مبادىء التسوية العامة الواردة في قرارات الأمم المتحدة وقرارات الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي [1] . ورغم كل ذلك لم تلتفت أجهزة الإعلام الغربية إلا إلى النقطة السابعة في المشروع السعودي والتي تقر بحق دول المنطقة في العيش في سلام ، وروجت هذه الأجهزة إلى هذا « الكشف الجديد » على أنه تحول محوري في موقف المملكة ، واعتراف بإسرائيل أو هو استعداد لذلك . وكأن الإعلام الغربي قد اجتزأ ما يهمه من السياق العام على طريقة « ولا تقربوا الصلاة .... » وأغفل الحقائق الهامة التالية :

(أ) **الحقيقة الأولى** : أنه إذا كانت المملكة تطالب بالانسحاب وإزالة المستوطنات وإقامة الدولة الفلسطينية وضمان حرية العبادة لكل الأديان وضمان الحقوق الإقليمية والسياسية للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في إقامة الدولة بعاصمتها القدس ، فهذه كلها مطالب وحقوق عربية لا نزاع فيها ، فأين المقابل إذن ؟ فلو غفلت المبادرة السعودية عن المقابل لكانت موقفا سلبيا يفتقر إلى المنطق

---

(١) انظر تفصيل ذلك في كتابنا « أصول التنظيم الإسلامي الدولي ، القاهرة ١٩٨٨ م ، الفصل السابع (المبحث الخاص بموقف منظمة المؤتمر الإسلامي من القضية الفلسطينية) .

والواقعية ، وبذلك تحقق النقطة السابعة المقابل العربي لما يطالب به ، وهو الإقرار بحق جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل بالعيش في سلام .

فهذا الإقرار ليس إعلانا فوريا بقبول إسرائيل ، وإنما معناه أنه إذا قبلت إسرائيل هذه النقاط السبعة ، فالعرب مستعدون لوضع صيغة تكفل السلام والعيش لهم ولإسرائيل . ولقد سبق أن أوضح الزعماء السعوديون أنهم يتمنون الحصول على هذه الحقوق بالسلام بدلاً من الحرب ، فالحرب إذن ليست ترفاً أو موضة أو رغبة ، وإنما هي ضرورة لا مناص عنها إذا عزت وسائل السلام .

فإن قبلت إسرائيل بما نطالب به فما الحرج في إيراد هذه النقطة ، وهي تطبيق لقوله تعالى : ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ﴾ .

(ب) **الحقيقة الثانية** : أن توازن المشروع السعودي هو الذي أكسبه احترام الآخرين ، وهو الذي أوضح للعالم الخارجي نضج الموقف العربي واكتسابه روح المسئولية ، والقدرة على التفاوض من أجل التسوية ، كما أنه يعني أن العالم العربي يتحدث باللغة التي يفهمها العالم المعاصر ، وأن هذا العالم قد انتقل من المرحلة السلبية التي كانت تأبى التفاوض ، وتعلن رفض كل شيء قبل النطق به ، وتطالب بالحد الأقصى ، بينما العجز يطاردها من كل جانب . والحق أن إسرائيل قد استفادت في المرحلة السلبية المذكورة في كسب الرأى العام العالمي وإلحاق أسوأ الصفات بالعرب ، وتشويه صورتهم ، حتى قال بعض التعاطفين مع الحق العربي أن العرب هم أسوأ المدافعين عن أعدل قضية .

ولذلك يمكننا أن ندرك مدى الكسب الإعلامي والسياسي من مجرد إعلان المبادرة السعودية .

(جـ) **الحقيقة الثالثة** : أن القيادة السعودية تتناول جوانب الصراع ومن بينها موضوع الاعتراف بإسرائيل بعقل مفتوح وفهم عميق ، ذلك أنها لا تمانع في النظر في أمر هذا الاعتراف – على ما أوضحنا من قبل – بشرطين مسبقين هما أن يتم ذلك في إطار عربي إجماعي وبقرار موحد وبقبول فلسطيني ، وأن

تكون إسرائيل قد حققت المطالب والحقوق العربية السالف حصرها . ولقد عبر الملك فهد بوضوح تام لوفد رجال الأعمال الأمريكيين عن إيمان المملكة بالسلام القائم على العدل والإنصاف واحترام حقوق الآخرين الكاملة [1] .

ولذلك أشير مرة أخرى إلى أن اللبس الذي حاولت تصويره أجهزة الإعلام الغربية يدعو إلى ضرورة تركيز الإعلام العربي على تقديم الموقف السياسي بطريقة سليمة تقيه ضربات الحاقدين ، أو شطحات المبلسين .

على أننا يجب أن ننبه إلى حقيقة جوهرية تسبق كل هذا ، وهي أن المملكة وهي تتحدث عن فرص السلام لا تزال على قناعاتها الأولى فيما يتعلق بأصول المشكلة ، وهي أن الفلسطينين أصحاب الحق والأرض انتزعوا بالخديعة والقوة والمؤامرة من أراضيهم وشتتوا تحت كل كوكب وطوردوا في كل أرض ، وذلك لصالح من لا حق لهم ولا سند إلا سند الغصب والأمر الواقع .

ومعلوم أن المبادرة السعودية صارت أساسا لخطة فاس العربية والتي قدمت إلى القمة العربية في فاس تعبيراً عن الموقف الجماعي لدول مجلس التعاون ، ثم صارت خطة فاس الأساس الذي تتحرك عليه الجهود العربية والإسلامية والذي لا خلاف عليه الآن في هذه المحافل .

---

(١) المحيط السعودي ، العدد ٣١ ، ص ١٥ .

موقع المبادرة السعودية ضمن مشروعات التسوية العربية والموقف العام من الصراع

لا شك أن المبادرة السعودية جاءت لتقدم بديلاً عربياً عاماً إيجابياً عن تسوية كامب دافيد ، وانتقلت بالموقف العربي من مجرد رفض تسوية كامب دافيد وغيرها إلى حل بديل يعبر عن ثوابته وقناعاته . والثابت أن السعودية ومصر وسوريا من ركائز النظام الإقليمي العربي خاصة فيما يتعلق بمعادلات الصراع العربي الإسرائيلي ، ولذلك كانت السعودية حريصة على ألا يتفكك هذا النظام بعد عام ١٩٧٣ م في خضم التطورات السياسية وأفكار التسوية المختلفة ، وعملت جهدها على ترميم الجسور المصرية السورية – ولابد أن السعودية وهى ترفض زيارة القدس وكامب دافيد قد شعرب بالأسى خاصة عندما تعالت أصوات في قمة بغداد تربط بين إدانة كامب دافيد وعزل مصر عن العالم العربي ، فعلمت جهدها للحفاظ على مصر في الصف العربي [1] مع معالجة الآثار السلبية لكامب دافيد مخافة أن يؤدي عزل مصر إلى تحقيق أهداف إسرائيل من إبرام تلك الاتفاقية . فلما انتهت قمة بغداد إلى القرارات المعروفة حول مصر والجامعة العربية ، خلت الساحة العربية من مصر ومن موقف عربي بديل ، وكانت المبادرة السعودية بعد مضي ثلاث سنوات على هذا الفراغ الذي يرى كثير من الباحثين أنه كان لصالح إسرائيل وأنه تسبب في تطورات لبنان والخليج في تلك الأثناء . وتشكل الموقف السعودي بعد قمة بغداد من ثلاثة شعب ، الأولى ضرورة عمل شيء لسد هذا الفراغ ، ولذلك برز دورها أكثر واتخذ طابع المبادرة كما قلنا في أمور عربية كثيرة ،

---

(١) راجع الموقف السعودي تجاه هذه التطورات ، بقرادوني ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ .

والثانية احترام الموقف العربي العام المقرر من مصر ، والثالثة عدم التفريط في مصر بوصفها من ركائز النظام العربي . ولعلنا نضيف – استطرادا – أن اتجاه الحكم في مصر والحرص السعودي على متابعة هذا الاتجاه وقناعتها بأهمية مصر التي لم تخفيها الزعامة السعودية طوال مرحلة القطيعة الرسمية ، هي التي ساهمت في الاتجاه الآخر الذي تبلور في قمة عمان الطارئة في نوفمبر ١٩٨٧ م ويغذى الاتجاه الحالي لعودة مصر إلى مؤسسات الجامعة العربية .

المبحث الخامس

تطورات المرحلة الثالثة من الموقف السعودي في الصراع

(١٩٨٢ – ١٩٨٩ م)

تأثرت المرحلة الثالثة من الموقف السعودي في الصراع بخمسة تحديات خطيرة ، تصب كلها في بوتقة الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذه التحديات الخمسة هي :

(أ) نشوب الحرب واستمرارها بشكل استنزافي بين إيران والعراق .

(ب) وتفاقم نذر الحرب البادرة فوق مياه الخليج .

(جـ) وتصاعد المواجهة في المغرب العربي .

(د) ثم تصاعد موجة العدوان الإسرائيلي واتساع مخططاته وأخطاره .

(هـ) الشقاق الفلسطيني ، ومع بعض الدول العربية .

وفيما يتعلق بالتحدي الأول والثاني ، فقد سبقت معالجتهما في مناسبة أخرى [١] .

---

(١) انظر الفصل الثالث من د. عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، وكذلك د. عبد الله الأشعل ، العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد يناير ١٩٨٤ م ، ص ٦١ – ٨٩ .

وتحركت المملكة لتطويق التحدي الثالث ، وإحلال الوئام محل الصراع في المغرب العربي ، حيث بذلت المملكة جهودها في عدة اتجاهات أولها تحقيق المصالحة بينها وبين ليبيا ، ثم التمهيد لنزع فتيل الصراع بين ليبيا وتونس ، ثم المضي في تصفية الخلافات التونسية الجزائرية ، بعد تعزيز تفاهمها مع الجزائر ، بحيث أمكن عقد اتفاقية الإخاء التونسية الجزائرية في أبريل ١٩٨٣ م ، ولم تدخر وسعا في تحقيق مبادىء المصالح الجزائرية المغربية بعد عداء وقطيعة استمرت ثماني سنوات كاملة منذ نهاية ١٩٧٥ م ، وهو تاريخ إبرام اتفاقية مدريد لجلاء أسبانيا عن الصحراء الغربية وتسليمها للمغرب وموريتانيا . قد أشاعت هذه الجهود أملاً كبيراً في إنشاء المغرب العربي الكبير ، وتواتر الحديث بالفعل في كافة الأوساط عن اقتراب تحقيق هذا الأمل الكبير ، لكنه ما لبث أن انهار بتجدد الخلاف بين الجزائر والمغرب ، وعاودت المساعي السعودية نشاطها بحيث يتحقق لقاء قمة بين زعيمي البلدين بحضور الملك فهد عام ١٩٨٧ م ، أدى بعد ذلك إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مايو ١٩٨٨ م وتهدئة مشكلة الصحراء ، ودفع جهود إقامة المغرب العربي الكبير التي أنتهت بتوقيع الاتفاق عليه في فبراير ١٩٨٩ م . ولقد كان التحرك السعودي في منطقة المغرب العربي يستهدف ، إلى جانب إشاعة الوفاق والانسجام في هذه المنطقة العربية ، ضمان تفرغ الأطراف العربية فيه لمخاطر المواجهة مع إسرائيل . فمن المعلوم أهمية الجزائر والمغرب وليبيا كأطراف سياسية وعسكرية – بشكل أو بآخر – في هذا الصراع ، فضلاً عن ثقل تونس السياسي فيه ، كما أن الجزائر كان يمكنها لو تحررت من تبعات الصراع في الصحراء أن تلعب دوراً أكبر في تسوية حرب الخليج ، وفي جوانب الصراع العربي مع إسرائيل ، بينما للمغرب دوره المستمر ، وهو طرف هام في جهود الدبلوماسية العربية التي تتحرك بالمشروع العربي للسلام المعتمد في فاس ، حيث تشكلت لجنة سباعية ، طافت في يناير ١٩٨٣ م بعواصم الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لاقناعها بالمشروع وإطلاعها على عدالته ومنطقيته كموقف تفاوضي عربي . وكان باللجنة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي حيث لم تتردد المملكة – خدمة للموقف العربي – في أن يكون ضمن

اللجنة المذكورة خلال زيارتها لكل من موسكو وبكين رغم عدم وجود علاقات للمملكة بكل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية .

المبحث السادس

المملكة العربية السعودية وحالة الحرب مع إسرائيل

اشتركت المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٨ م بكتيبة ضمن مواقع القوات المصرية ولما انتهت الحرب بقيت هذه الكتيبة مؤقتا في مصر – كذلك كان للمملكة بعض القوات في الجبهات الأردنية السورية . فهل هذا القدر من المشاركة العسكرية يدعو إلى القول بأن المملكة دولة محاربة Belligerent State تربطها بإسرائيل علاقة حرب من الوجهة القانونية ، أم أن السعودية تعتبر في حالة حرب بحكم علاقة التضامن بينها وبين بقية الدول العربية المحاربة في إطاق ميثاق الدفاع العربي المشترك ، والتزاما منها بالقرارات العربية بشأن التكاتف السياسي وغيره ضد إسرائيل ؟ والسؤال إذن هو : هل السعودية تعد في حالة حرب مع إسرائيل ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم ، فما هو الأساس القانوني لهذه الحالة ؟

الواقع أنه تطبيقاً للقواعد العامة لقانون الحرب فإن الدولة تكون في حالة حرب قانوناً State of War إذا هي أعلنت الحرب حتى لو لم تشترك في العمليات الحربية ، بل لا تعد في حالة حرب بغير هذا الإعلان ، حتى لو اشتركت في هذه الأعمال . والدولة المحاربة قد تنظر إلى مساعدة دولة ثالثة لخصمها على أنها مجرد أعمال غير ودية Unfriendly أو أعمال عدائية Hostile تخل بحيادها وتعرضها للعقوبات الانتقامية ، ولكن الدولة الثالثة تظل في مرتبة أقل من الدولة المحاربة في نظر الدولة المحاربة الأخرى المتضررة .

وعندما أبرمت اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ م تم توقيعها مع سوريا ومصر ولبنان والأردن . وقد حل الأردن محل العراق الذي كانت له قوات في مواقع خاصة به في فلسطين ، وبذلك استبعد العراق من عداد الدول الموقعة على اتفاقية

الهدنة [1] . فلم تكن السعودية إذن ضمن الدول المحاربة عام ١٩٤٨ م وبالتالي لم توقع اتفاقات الهدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩ م .

وواقع الأمر أن إسرائيل تكيف اتفاقات الهدنة بالطريقة التي تخدم مصالحها حسب الظروف والفرص . فعندما تواطأت فرنسا وبريطانيا مع إسرائيل في عدوان ١٩٥٦ م أوضحت مصر أن اشتراك اسرائيل في العدوان واحتلالها لسيناء يعد انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات الهدنة المعقودة بينهما ، ولكن رئيس وزراء إسرائيل أكد أن اتفاقية الهدنة « قد ماتت ودفنت » ، في حين أن إسرائيل كانت تتمسك حتى ذلك الوقت بأن الهدنة أنهت حالة الحرب ، بينما أصرت الدول العربية على الطابع العسكري [2] والمؤقت للهدنة ، وكانت تتمسك بأن حالة الحرب لاتزال قائمة حتى تمنع إسرائيل من المرور عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل في ٨ يونيو ١٩٨١ م بعدوانها على العراق ودمرت المفاعل النووي العراقي وتذرعت إسرائيل بحجتين وهما : أن الهجوم عمل من أعمال الدفاع الوقائي عن النفس The pre- emptive Self- defense وقد أظهرنا في دراسة مفصلة فساد هذا الزعم [3] .

وزعمت إسرائيل من ناحية أخرى أن عملها العدواني هذا امتداد للأعمال الحربية التي تسوغها حالة الحرب التي تزعم أنها تأسست بحكم اشتراك القوات العراقية في جميع المواجهات المسلحة مع إسرائيل على جبهات مختلفة ، وبحكم عدم

---

(١) تشير اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل في مادتها السادسة إلى أن القوات الأردنية تحل محل القوات العراقية في مواقعها ، وأن الحكومة العراقية فوضت الوفد الأردني للتفاوض مع اليهود نيابة عن القوات العراقية .

راجع أيضا في ظروف هذا الاحلال ، مذكرات عبد الله التل ، كارثة فلسطين ، القاهرة ١٩٥٩ م .

(٢) انظر تفصيلا لكل دلك من الجانبين العربي والإسرائيلي المراجع في هامش ٨٢ ص ٤٦٣ من كتاب د. إدريس الضحاك ، قانون البحار وتطبيقاته في الدول العربية ط ١ ، الرباط ١٩٨٧ ، وانظر أيضا نفس المرجع ، ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٣) راجع مقال د. عبد الله الأشعل بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٨١ م ، ودراسته حول نفس الموضوع بمجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد يوليو ١٩٨١ م .

قبول العراق لقرارات الأمم المتحدة بشأن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، بما في ذلك اتفاقيات الهدنة . أي أن إسرائيل تعتبر العراق دولة محاربة وفي حالة حرب معها بسبب النشاطات والمواقف العسكرية والسياسية في الصراع العربي الإسرائيلي .

وهذه المعايير متوفرة إلى حد كبير في حالة المملكة العربية السعودية ، بالأضافة إلى ما سبق ذكره من أن تمسك الدول المجاورة لإسرائيل بحالة الحرب يحرم إسرائيل من المرور في مضيق تيران ، لذلك أكدت إسرائيل للولايات المتحدة في كل مرة تطلب فيها الحكومة السعودية أسلحة أمريكية ، أنها تعارض بيع الأسلحة للسعودية على أساس أنها في حالة حرب معها ، وأن حصولها على هذه الأسلحة سيزيد من القدرة العسكرية لأعدائها فرادى وجماعة ، وأنها يمكن أن تستخدم في أي صراع عسكري ضدها ، بل إن بيع الأسلحة لها يدعم قوى التشدد ، ويخل بالتوازن العسكري بين إسرائيل والدول العربية ، ويقلل من فرص السلام في المنطقة ، وفق المزاعم الصهيونية .

الفصل الخامس

مجالات الموقف السعودي في الصراع

تمهيد :

شهدت الزعامات السعودية فصولاً متعاقبة من قضية الصراع العربي الإسرائيلي .

فالملك عبد العزيز شهد المراحل التكوينية للمشكلة حتى ارتسمت معالمها حقيقة ملموسة للعيان بقيام إسرائيل بعد فشل المحاولة العسكرية العربية في منع قيامها ، فكأن المأساة أبت إلا أن تتم فصولا .

وشهد الملك سعود الفصل الثاني ، وهو عدوان ١٩٥٦ م . ثم كان الفصل الثالث من الصراع الذي زلزل الأمة العربية واستكمل ضياع فلسطين ، وهو هزيمة ١٩٦٧ م وقد شهدها الملك فيصل ، ولكن قدر أن يكون الملك فيصل واحداً من أهم أبطال حرب ١٩٧٣ م التي استردت الثقة في الذات العربية وإن لم تسترد الأراضي المغتصبة معها .

وقدر للملك خالد أن يشهد فصلاً جديداً متفرعا على الصراع العربي الإسرائيلي ، وهو في الواقع من أخطر حلقات هذا الصراع ونعني به انهيار خط المواجهة اللبناني مع إسرائيل ، بقيام حرب لبنانية أهلية مدمرة تعرضت فيها المقاومة ، والعلاقات العربية لمحنة عظيمة لم تخرج من ذيولها حتى هذه اللحظة .

وعندما مضى الملك خالد إلى رحاب ربه تقلد الملك فهد مقاليد الحكم ، والتحدي الأكبر ماثل أمامه بالفعل . فقد كانت إسرائيل قد بدأت منذ ٥ يونيو

١٩٨٢ م تكتب أقسى فصول هذه الملحمة المروعة باجتياحها لبنان ، وانتهى الأمر باحتلال كافة الأراضي اللبنانية إلا قليلا ، وفي نفس الوقت تمكنت من إخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت وتشتيتها في عدد من البلاد العربية . ثم حدثت بعد ذلك ثلاثة تطورات لا تقل خطورة وتحديا للوجود العربي كطرف في الصراع وهذه التطورات الثلاثة هي :

التطور الأول : الشقاق داخل منظمة فتح ، كبرى الحركات الفلسطينية التي تضمها منظمة التحرير الفلسطينية ، وبين المعارضين للسيد ياسر عرفات ، والمؤيدين له .

والتطور الثاني : اندلاع حرب أهلية من نوع جديد بين كافة الجبهات والمنظمات اللبنانية من ناحية ، والجيش اللبناني والميليشيات الكتائبية والقوات المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى في أعقاب الإعلان عن مشروع الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية في ١٧ مايو ١٩٨٣ م .

وأما التطور الثالث : فهو محاولات نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لاستكمال مأساة ضياع القدس . ثم هناك محور رابع لتحرك المملكة في المواجهة مع إسرائيل ، يرتبط عضوياً بالمحاور الثلاثة ، لكنه يبعد عن مواقع هذه المحاور من الناحية الجغرافية ، ونعني به مقاومة عودة إسرائيل مرة أخرى إلى القارة الإفريقية .

ونعالج هذه المجالات في إيجاز شديد في الصفحات التالية :

المبحث الأول

دعم المقاومة الفلسطينية وصيانة وحدتها واستقلالها

المطلب الأول : أزمة طرابلس ١٩٨٣ م [١] :

سبق القول أن الملك فيصل صرح عدة مرات بأن المملكة هي التي اقترحت قيام الكيان الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية كتنظيم سياسي بديل لمنظمة تحرير فلسطين . و لم يكن يهم المملكة من يرأس المنظمة بقدر ما كان يهمها أن تتشكل أجهزتها بالانتخاب وبصورة ديمقراطية وأن يكون هدفها النضال ضد إسرائيل ، وألا تضع نفسها أو تسمح لنفسها بأن توضع في جانب طرف أو آخر في دائرة الخلافات العربية .

ولقد كان معلوماً أن العلاقة بين حركة المقاومة الفلسطينية والسياسات العربية خليط ن التأثر والتأثير بين الحركة والبيئة الأشمل التي تمدها بأدوات العمل ومقومات التحرك وفرصه ، وهي أمر لا مفر منه ، وأن الحركة أدركت أن سلامتها وحرية قرارها يتحقق بالارتفاع فوق الخلافات العربية ، وأنها حاولت ذلك ، بل حاولت الوساطة بين النظم العربية ولكنها لم تفلح في أن تجني ثمرات الموقف العربي دون أن تتحمل تبعاته أيضا ، فانتهى بها الأمر إلى أخطر فصولها وهو الشقاق الذي نشب منذ يناير ١٩٨٣ م بين مجموعة أبو موسى التي تؤيدها سوريا وليبيا ، وبين القيادة الشرعية لياسر عرفات . وبدأ الخلاف بعد إرغام إسرائيل المقاومة على الخروج من بيروت في سبتمبر ١٩٨٢ م عقب الاحتلال الإسرائيلي ، وبعد ملحمة صمود خالدة للمقاومة في بيروت الغربية دامت قرابة شهرين ونصف رغم عدم التكافؤ بين القدرات الإسرائيلية المتفوقة والمتقدمة ، وبين الإمكانيات الفلسطينية المحاصرة والمحدودة . وقد تحدث هيج وزير الخارجية

---

(١) راجع عن الدور السوري في الأزمة الفلسطينية ، وتطورها وأزمة طرابلس بالتفصيل : سميح شبيب ، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (١٩٨٢ - ١٩٨٧م) بيقوسيا ١٩٨٨ م ، ص ٢٠ وما بعدها خاصة ص ٢٨ - ٣٢ .

الأمريكي الذي استقال في ١٩٨٢/٦/٢٥ م في مذكراته عن الدور السعودي الحريص على سلامة المقاومة خلال الحصار [١] .

وعندما خرجت فصائل المقاتلين الفلسطينين من بيروت توزعت هذه الفصائل بين عدد من الدول العربية ، وتشكلت لجنة في منظمة التحرير لدراسة تجربة بيروت وتحديد الدروس والثغرات . ثم ظهر الخلاف داخل فتح أثر صدور حركة تنقلات بين القيادات العسكرية الفلسطينية في منطقة البقاع ، حيث رفض العقيد أبو موسى تنفيذ الأمر وتبعه آخرون واتسع نطاق الشقاق وانتهى الأمر إلى محاصرة المنشقين لعرفات ومؤيديه وتضييق الخناق عليهم وطردهم من معسكراتهم وآخرها طرابلس وإحكام السيطرة على مكاتب المنظمة في سوريا ومواقعها في البقاع . فماذا كان موقف المملكة إزاء هذه التطورات المؤلمة ؟

موقف الملك والحكومة السعودية :

لقد شق على المملكة التى رعت الكفاح المسلح الفلسطيني منذ كان جنينا – على حد تعبير الأمير عبد الله ولي العهد – وساندته بكل السبل ، ودعمت وجوده العسكري والسياسي ، أن ترى أخوة الهدف والمصير والخندق يصفي بعضهم بعضا في فتنة لا يستفيد منها سوى إسرائيل . ولذلك حرصت المملكة على مناشدة المتقاتلين الاحتكام إلى المصلحة العليا والعقل ، كما حرصت على وقف المزيد من إراقة الدماء ، والاتصال بجميع الفئات المتصارعة . ولقد عبر الملك فهد في إحدى مناشداته [٢] عن حجم المأساة ، وعن الأسئلة الحائرة في قلب كل عربي :

« لماذا يقاتل العربي أخاه العربي ؟ لماذا يراق الدم العربي بيد يجري في عروقها الدم نفسه ؟ لماذا يحرق العربي أرضه ويشتت أهله وينسف داره ؟ » وقال

---

(١) راجع فصلا من مذكرات هيج وزير خارجية أمريكا السابق حول حصار بيروت ، مجلة الوطن العربي ، بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٣ م ، ص ٤٠ – ٤٤ .

(٢) انظر النص بجريدة الرياض ١٩٨٣/١١/١٨ م .

كيف نقنع دول العالم بعدالة قضيتنا وكيف نطالبه بالوقوف معنا لاسترداد أرضنا وحقوقنا وأوطاننا إذا نحن لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا » . وناشد الملك فهد نخوة ورجولة وعروبة كل فرد من المقاتلين مهما كان أثر التدخل الخارجي في الفتنة ، لأن المستفيد النهائي هو العدو المتربص بهم والجاثم قريبا منهم ، كما ناشد الزعماء العرب للعمل على وقف المأساة .

ومن ناحية أخرى حرص الملك على استمرار الاتصال المباشر مع الرئيس السوري ، ومع الأطراف الأخرى ، وتم وقف إطلاق النار بين المتقاتلين عدة مرات .

وسعت المملكة أيضاً من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث انشغلت الدورة الرابعة المنعقدة في الدوحة من ٧ – ٩ نوفمبر ١٩٨٣ م ببحث وقف النزيف الفلسطيني ، وأوفد المجلس الأعلى وفداً [١] ضم وزير العدل والشؤون القانونية الكويتي ووزير الدولة القطري للشؤون الخارجية ، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء السعودي إبراهيم مسعود للاتصال بالسلطات السورية لنفس الغرض . وكانت مهمة الوفد استكمالا لجهود خليجية مشتركة سابقة قام بها وزيرا الخارجية الكويتي والقطري . وقد نجحت جهود وفد مجلس التعاون في ترتيب وقف إطلاق النار ، بعد سقوط جميع مواقع عرفات في أيدي معارضيه الذين يتهمونه بإنتهاج سياسات معتدلة وبالفساد في قيادة منظمة التحرير ، كما يعارضون فكرة تفويض الملك حسين للتفاوض باسم الفلسطينين .

الاتفاق السعودي السوري [٢] :

ولما كان اهتمام المملكة منصبا على وقف القتال بأية صورة ، لعدم اقتناعها بأي مبرر لسفك الدم مهما عظم هذا المبرر ، فقد أصبحت المملكة طرفاً أساسياً

---

(١) الرياض ١٨/١١/١٩٨٣ م .

(٢) نشرت معلومات عن هذا الاتفاق في الصحف السعودية يوم ٢٦/١١/١٩٨٣ م ، راجع الشرق الأوسط ، والندوة على سبيل المثال .

في الموقف ، حيث كللت جهود وزير الخارجية السعودي بإبرام اتفاق سعودي سوري يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٨٣ م . وأعلن وزيرا الخارجية السعودي والسوري في مؤتمر صحفي مشترك في دمشق نص الاتفاق [١] وأهم بنوده :

١ – وقف ثابت ودائم لإطلاق النار وإنهاء القتال .

٢ – حل المشاكل الداخلية الفلسطينية بالحوار السياسي والوسائل السلمية صوناً لوحدة منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ – خروج جميع المسلحين الفلسطينين من طرابلس وما حولها .

٤ – تشرف هيئة التنسيق العليا في طرابلس برئاسة رشيد كرامي (رئيس وزراء لبنان الراحل) على تنفيذ وقف إطلاق النار ومغادرة المسلحين الفلسطينين وفق ترتيبات تضعها الهيئة على أن يتم تنفيذ ذلك في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ إبلاغ الترتيبات الموضوعة من قبل هيئة التنسيق العليا .

وتقدم الحكومتان السورية والسعودية المساعدة اللازمة التي تطلبها هيئة التنسيق العليا لتنفيذ ذلك .

هذا وقد نشرت بعض الصحف السعودية [٢] يوم ١٩٨٣/١١/٢٧ م تفاصيل جديدة حول الاتفاق الذي قالت أن جميع الأطراف رحبت به ، كما أنه كان أساساً لتأمين خروج عرفات ومؤيديه (حوالي أربعة آلاف) من طرابلس إلى كل من اليمن الشمالي والجزائر والسودان .

موقف الصحافة السعودية :

أيدت الصحافة موقف الحكومة فيما يتعلق بضرورة المحافظة على الطاقات الفلسطينية وتوجيهها لاسرائيل ، على أساس أن الخلافات يمكن تسويتها بالحوار الديمقراطي بدلاً من عملية الإبادة الانتحارية .

---

(١) الشرق الأوسط ١٩٨٣/١١/٢٦ م .

(٢) الشرق الأوسط ١٩٨٣/١١/٢٧ م .

وفي نفس الوقت هاجمت الصحف السعودية المخططات التي تستهدف الوقيعة بين أخوة القضية والسلاح ، وأكدت حرصها على الثورة الفلسطينية وعلى قيادتها التاريخية لما يصيب القضية من جراء تحطيمها من أضرار بالغة [1] .

وأوضحت بعض الصحف [2] أن الشعب الفلسطيني هو المهزوم بجميع طوائفه في هذه الحرب ، لكنها أكدت أن المكائد ضد الثورة الفلسطينية لن تطفيء نار هذه الثورة .

المطلب الثاني : صور الدعم السعودي للمنظمة :

والحق أن حرص السعودية على دعم منظمة التحرير والدفاع عن كيانها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ، ومساندة الكفاح الفلسطيني لم يقتصر على أزمة المقاومة في طرابلس ، ويطول المقام لو قرأنا تفصيلاً سجل السعودية في هذا المجال ، ولكننا سنكتفي بإلقاء بعض الضوء على هذا السجل الحافل ، تاركين انعكاسات الوجود الفلسطيني في لبنان للمطلب التالي الخاص بالأزمة اللبنانية .

١ – كان للسعودية جهود ملموسة في الأحداث المأساوية التي وقعت في الأردن بين الأردن والمقاومة الفلسطينية فيما عرف بأحداث أيلول عام ١٩٧٠ م وكانت هذه الجهود محل تقدير المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في جدة في مارس ١٩٧٢ [3] .

٢ – سعت المملكة إلى ترتيب لقاء قمة محدودة في جدة عام ١٩٧٦ م ضم مصر وسوريا ومنظمة التحرير بالإضافة إلى السعودية والكويت لاحتواء الخلاف بين مصر من ناحية وكل من منظمة التحرير وسوريا من ناحية أخرى

---

(١) راجع بصفة خاصة الجزيرة والبلاد والندوة طوال فترة الأزمة الفلسطينية من يناير ١٩٨٣ م إلى يناير ١٩٨٤ م ، وهاجمت بعض الصحف تصريحا أو تلميحا مؤيدي المشقين على عرفات ونددت بمؤامرات إنشاء منظمة جديدة .

(٢) راجع الرياض على سبيل المثال يوم ١٩٨٣/١١/٢٧ م .

(٣) راجع البند ٨ من البيان الختامي للمؤتمر ، بيانات وقرارات مؤتمرات القمة والخارجية (١٩٦٩ – ١٩٨١ م) ، الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، جدة عام ١٩٨١ م ، ص ١٩ .

بسبب إبرام اتفاقيتي فك الاشتباك بين مصر وسوريا وإسرائيل ، وأثر هذا الخلاف على فعالية منظمة التحرير ، وسنشير ببعض التفصيل فيما بعد إلى هذا الموضوع .

٣ – كان للمملكة دورها في الاتجاه العربي العام في قمة الرباط عام ١٩٧٤ م الذي جعل منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ودافعت المملكة عن هذه الصفة للمنظمة ضد كل التحديات ، كما ساعدت المنظمة في الأمم المتحدة لتحتل مقعد المراقب . وقد تهدد وضع المنظمة عدة مرات ، وكانت المملكة في كل مرة وراء جهود مساندتها ، وليس من شك في أن المملكة سعت إلى دعم مكانة المنظمة عندما لعبت دوراً مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة لترتيب وقف إطلاق النار بين المنظمة وإسرائيل في ٢٤ يوليو ١٩٨١ م ، وهو الاتفاق الذي فسرناه بأنه ينطوي على اعتراف إسرائيل الواقعي de Facto بمنظمة التحرير ، وهو كسب قانوني كبير [١] .

وقد ساعدت المملكة على التئام المجلس الوطني الفلسطيني وتأكيد هوية المنظمة ووحدتها خاصة في الظروف الحرجة وتخص بذلك الإشارة إلى أعوام ١٩٨٢ م (في الجزائر) في أعقاب أحداث لبنان ، وعام ١٩٨٤ م (في أعقاب أحداث طرابلس ١٩٨٣ م وخروج عرفات منها) .

٤ – تردد أن للمملكة دوراً في توصل الأردن ومنظمة التحرير إلى اتفاق عمان في ١٩٨٥/٢/١١ م [٢] لتنسيق تحركهما في المجال الدولي وإعداد الطرف العربي اللازم للدخول في عملية السلام ، وتلقفت الملكة هذا الاتفاق الذي أبرم قبل يوم واحد من زيارة الملك فهد لواشنطن ، لكي تقدمه لاقناع الولايات المتحدة بالتحرك في الشرق الأوسط بعد أن توقفت كل جهود السلام بعد غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ م ، وأحداث طرابلس ١٩٨٣ م وأحداث المارينز والقوات المتعددة الجنسيات في بيروت أواخر ١٩٨٤ م والتي راح ضحيتها قرابة ٢٥٠ فرداً من تلك القوات .

---

(١) د. عبد الله الأشعل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع في مقدمات الاتفاق ومعلومات عنه سميح شبيب ، مرجع سابق ، ص ٤٨ – ٥٦ ، والتعديل اللاحق لاتفاق عمان في ١٩٨٥/٣/٤ م ، ص ٥٦ .

ولابد أن المملكة شعرت بالأسف لتعثر هذا الاتفاق بعد عام من إبرامه ، وحرصت على ألا يؤدي تعثره إلى تدهور العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد ظهور ملامح هذا التدهور الذي اعتبرناه في دراسة سابقة بمثابة قطع للعلاقات بين الجانبين بعد إغلاق مكاتب المنظمة في عمان [١] .

٥ – أدانت المملكة كافة الأعمال الإرهابية ضد منظمة التحرير وقادتها . حدث ذلك بمناسبة الاعتداء على السيادة التونسية وضرب إسرائيل لمقار المنظمة في حمام الشط في تونس في أكتوبر ١٩٨٥ م ، واغتيال نائب القائد العسكري للمنظمة (أبو جهاد) في تونس في أبريل ١٩٨٨ م .

٦ – هذا وقد ساندت المملكة انتفاضة الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية منذ قيامها في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ م ، واتخذت هذه المساندة صوراً سياسية وإعلامية ومادية ، رسمية وشعبية ، فحرصت أجهزة الإعلام السعودية على الاهتمام الكامل بإبراز أنباء الانتفاضة ، وأعربت الحكومة منفردة وضمن حكومات مجلس التعاون ، عن المساندة الكاملة لها [٢] ، كما انهالت التبرعات الشعبية والمساعدات للانتفاضة من كل صوب .

٧ – وقد حظى إعلان الأردن قطع روابطه القانونية والإدارية مع الضفة الغربية في يوليو ١٩٨٨ م باهتمام رسمي وإعلامي في السعودية واتجهت التعليقات حول مباركته بقدر ما يراه الأردن والمنظمة محققاً للمصلحة العامة ، وقد سبقت الإشارة إلى دور السعودية في إبرام اتفاق عمان بين الأردن والمنظمة عام ١٩٨٥ م وحرصها على سلامة العلاقات الفلسطينية مع الأردن وغيره من الدول العربية خاصة في ضوء علاقة الأردن العضوية والتاريخية بالقضية الفلسطينية .

---

(١) المرجع السابق ، الفصل السابع . وراجع نص القرار الأردني في سميح شبيب ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ – ١٤١ .

(٢) راجع على سبيل المثال بيان الدورة الثامنة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في الرياض ، ٢٨ ديسمبر ١٩٨٧ م ، الشرق الأوسط ، ١٩٨٧/١٢/٢٩ م ، ص ٢ .

٨ – وفيما يتعلق بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ، كانت السعودية أول من بادر إلى إعلان المساندة المطلقة لأي قرار يجمع عليه المجلس الوطني الفلسطيني [١] ، وذلك قبل صدور الإعلان .

وبمجرد صدور إعلان قيام الدولة الفلسطينية أعلنت السعودية تأيدها التام لهذه الخطوة واعترافها الكامل بالدولة الجديدة [٢] ، ثم كانت من أسبق الدول التي افتتح فيها سفارة لفلسطين قدمتها المملكة هدية لمنظمة التحرير ، وصار ممثل المنظمة في السعودية سفيراً لفلسطين بها .

المبحث الثاني

المملكة والأزمة اللبنانية

المطلب الأول : تطورات الأزمة اللبنانية :

مرت الأزمة اللبنانية بمراحل أربعة منذ عام ١٩٦٧ م ولكل منها مضمون مختلف .

ففي المرحلة الأولى التي امتدت من ١٩٦٧ م حتى ١٩٧٣ م على الأقل ، نزح الفلسطينيون بعد ١٩٦٧ م إلى لبنان ، وتوسعت المقاومة الفلسطينية في عملياتها عبر الأراضي اللبنانية والأردنية ، وحدثت أزمات بين المقاتلين الفلسطينين وبين كل من الأردن ولبنان ترتب عليها صدام في الأردن عام ١٩٧٠ م بين الحكومة الأردنية والمقاومة انتهى بإخراج المقاومة من الأردن وحرمانها من العمل من الجبهة الأردنية . أما في لبنان فقد تم تركيز النشاط الفدائي فيها وأمكن تنظيم العلاقة – بشكل ما – بين الدولة اللبنانية والمقاومة التي اتخذت بيروت مقراً رئيسياً لها .

---

(١) تصريحات الملك فهد عقب اجتماع مجلس الوزراء السعودي ، الشرق الأوسط ١٩٨٨/١١/١٥ م .

(٢) الشرق الأوسط ١٩٨٨/١١/١٦ م .

في المرحلة الأولى إذن كانت الأزمة اللبنانية تعني وضع تنظيم سليم لعلاقة المقاومة بالسلطة في لبنان . ولعل هذه المرحلة قد أسلمت إلى **المرحلة الثانية من الأزمة** ، والتي امتدت **أساسا من ١٩٧٥ م - ١٩٧٨ م** وهي فترة الحرب الأهلية الأولى التي كان أطرافها أساساً اليمينيون المسيحيون من ناحية ، والمسلمون واليساريون من ناحية أخرى . واتخذ الصراع طابعا دينيا وطائفيا ، كما اتخذ في أحيان أخرى شكل دفاع اليساريين عن الوجود الفلسطيني في لبنان ضد اليمينين والمسيحيين بشكل عام ، وظهر الفلسطينيون كطرف في الصراع مع القوى اليسارية والتقدمية .

أما المرحلة الثالثة : والأخطر فهي التي بدأت بعد غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وبشكل خاص منذ التوقيع عل اتفاق الجلاء اللبناني الإسرائيلي الذي هاجمته القوى اليسارية الدرزية والشيعية ، وبالإضافة إلى سوريا وليبيا حيث لهما وجود عسكري في البقاع . وأطراف الحرب الأهلية هذه المرة ليس من بينها الفلسطينيون ، وإنما هم أساساً الجيش اللبناني وميليشيات الكتائب من ناحية بتأييد من القوات المتعددة الجنسيات (فرنسا وبريطانيا ، وإيطاليا والولايات المتحدة) ، وبين ميليشيات الدروز والشيعة . ولم يقع الصدام بين المؤيدين والمعارضين للاتفاق إلا عندما بدأت إسرائيل تنسحب فجأة من بعض المناطق الغربية من بيروت رغم مناشدة الولايات المتحدة لإسرائيل بالتريث في الانسحاب حتى يتسلم الجيش اللبناني مواقع القوات الإسرائيلية .

وأما المرحلة الرابعة : فبدأت منذ ١٩٨٩ م وتغيرت فيها طريقة القوى في لبنان ، فتحالفت المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني ضد إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي العميل لها ، وثار صراع متعدد ومتقلب ، تارة بين الشيعة في قوات أمل والدروز في قوات الحزب الاشتراكي وبينهما وبين القوات المسيحية ثم صراع بين الجانب الفلسطيني وقوات أمل الشيعية وهذا أخطر حلقات الصراع ضد الفلسطينين ، خاصة بسبب وجود سوريا في الصراع .

موقف المملكة من الأزمة :

يبدو أن المملكة تنظر إلى الأزمةاللبنانية بمنظورها العربي والفلسطيني ، فتعتبر هدوء الساحة اللبنانية دعماً للجبهة العربية ، وللطاقات الفلسطينية ، وهي تدرك أن المقاومةالتي ازدهرت في لبنان واجهت أقسى اختباراتها في لبنان أيضا ، فضلاً عن أن في لبنان عدداً كبيرًا من الجالية الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة . كما سبق الإشارة إلى أن المملكة تعتبر الأزمة اللبنانية من مضاعفات الصراع العربي الإسرائيلي ، وأثراً من الآثار العديدة للعدوان الإسرائيلي .

لقد حاولت المملكة جهدها ضمن الجهود العربية الرامية إلى التوفيق بين انطلاق العمل الفلسطيني وحريته واستقلاله ، وبين سيادة لبنان على المقيمين في أراضيه ، وكانت اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ م ثمرة هذه الجهود العربية في هذا المجال .

وعندما احتدم أوار الحرب الأهلية الأولى عام ١٩٧٥ م ، سعت المملكة إلى التقريب بين كافة أطراف المشكلة ، وقدرت أن المصالحة السورية المصرية من أهم مداخل التسوية في لبنان ، ولذلك دعت إلى قمة عربية مصغرة في الرياض أكتوبر عام ١٩٧٦ م ضمت كلاً من لبنان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والكويت والسعودية ومصر ، وألقت المملكة بكل ثقلها وراء المصالحة المصرية السورية وتشكلت في المؤتمر لجنة متابعة عربية من أربع دول هي إلى جانب السعودية الكويت ومصر وسوريا ، كما تشكلت قوة الردع العربية [١] . وهكذا أسهمت السعودية بدور بارز في إبراز أهمية دورها العربي لوقف الحرب الأهلية الأولى في لبنان [٢] . ويرجع نجاحها إلى تحمس المملكة لتحقيق الاستقرار ووقف إراقة الدماء من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرجع النجاح إلى ثقة الأطراف المختلفة

---

(١) كريم بقرادوني ، السلام المفقود (عهد إلياس سركيس ٧٦ - ١٩٨٢ م) بيروط ط ٤ ، ١٩٨٤ م ، الصفحات ٣٩ ، ٥٧ ، ١٩٦١ . وكانت مهمة اللجنة الرباعية هي التعاون مع الحكومة اللبنانية في تنفيذ اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ م ، الذي كان أهم قضايا الخلاف بين لبنان ومنظمة التحرير .

(٢) بيتر مانسفيلد ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

في نزاهة دورها وصدقه [1] . وقدمت المملكة الكثير لمساعدة منكوبي الحرب الأهلية ، وكذلك لإعمار لبنان ، وصارت طرفا رئيسياً في المشاورات ، والتطورات الخاصة بلبنان داخلياً وخارجيا . ولعبت المملكة هذا الدور في هدوء دون أن تصطدم بعقدة معادلة السياسات اللبنانية ، وعلاقة لبنان بجيرانه ، كما تغلب حرصها على وحدة لبنان وعدم انحيازه وسلامة أراضيه وازدهاره على مجرد التفكير في التحيز إلى جانب طرف ضد آخر ، وهو ما أكسبها ثقة الأطراف واحترامهم لدورها [2] .

وخلال نفس المرحلة الثانية كانت السعودية من القوى المؤثرة في المسرح اللبناني ولها علاقات وثيقة مع كل الأطراف اللبنانية بالإضافة إلى سوريا ومنظمة التحرير ، ونظرة لوضع المشكلة وأدوار أطرفها بما يحقق لمساعيها النجاح ، ونذكر في هذا الصدد موقفين على الأقل أولهما إدراكها أهمية المصالحة المصرية السورية عام ١٩٧٦ م وفي ذلك يقول أحد كبار السياسيين العرب الذين شهدوا الأحداث وكانوا أطرافا فيها ، أن الدعوة لمؤتمر قمة الرياض المحدودة كانت تكتنفها ظروف عربية وداخلية دقيقة عقب اختفاء المغفور له الملك فيصل عن المسرح بثقله الهائل عربيا وإسلاميا ودوليا ، ولكن القيادة السعودية الجديدة أثبتت استمرارية الكفاءة والاقتدار في التعامل مع الأحداث الكبرى ، فكان الملك فهد (ولى العهد حينذاك) « هو المهندس الحقيقي للمصالحة المصرية السورية ، وقد وضع ثقل المملكة كله في الميزان لإنجاح مؤتمر الرياض وكان يتصرف كما لو كان إخفاق المؤتمر يعتبر هزيمة للسعودية » ، « وبنجاح هذا المؤتمر دخل المسؤلون السعوديون الجدد دخولا مرموقاً إلى المسرحين الإقليمي والعالمي » [3] .

أما الموقف الثاني فهو الصدام بين القوات السورية وقوات الجبهة اللبنانية والتي أحرجت الحكم اللبناني وعرضته لضغوط هائلة عام ١٩٧٨ م ، فكانت

---

(١) انظر أيضا المرجع السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٢) انظر تصريح الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي في واشنطن للشرق الأوسط يوم ١٩٨٣/١١/٢٧ م .

(٣) بقرادوني ، مرجع سابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

السعودية وراء جهود الهدنة التي توصل إليها الطرفان السوري واللبناني في بيت الدين بعد ثلاثة أيام من المفاوضات الصعبة والمركزة [1] .

وإلى جانب هذين الموقفين لم ينقطع اهتمام السعودية بالمشكلة اللبنانية وبسلامة التراب اللبناني ، فقد كان هدفها دائماً هو تحقيق الوفاق بين الطوائف اللبنانية المسيحية والسنية والشيعية ، والحفاظ على مصالح المقاومة الفلسطينية ، وتجنيب سوريا التورط في مصاعفات السياسات اللبنانية وخاصة الصدام بين سوريا والفلسطينيين ، وكذلك تجنيب لبنان مشاكل التقسيم وإضعاف سلطته المركزية على الجنوب ، وعدم تعريض أراضيه للقارات والغزو من جانب إسرائيل ، بل أن يخرج لبنان معافى من أزمته ليؤدي دوره العربي .

أما المرحلة الثالثة من الأزمة اللبنانية والتي بدأت باحتلال إسرائيل للبنان في يونيو ١٩٨٢ م فقد طرحت المشكلة في شكل جديد .

ذلك أن لبنان قد تحول إلى مسرح لصراعات مختلفة يمكن أن نحصر فوقها ، بخلاف ظلال الصراعات العربية ، وذلك من جراء الغزو الإسرائيلي ، سبعة أنماط من الصراعات أدت إلى أن يصبح لبنان شبحا بائسا :

فهناك الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين ، ثم الصراع بين الفلسطينيين أنفسهم ، وهناك ثالثا المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي ، ورابعا بعض العمليات الفلسطينية ضد الوجود الإسرائيلي خاصة في الجنوب ، وهناك خامسا ، وهو يتوازى بعض الشيء مع الصراعين الأول والثاني ، وهو الصراع بين الدروز والشيعة من ناحية مع وجود رابطة إيرانية في الموقف ، وبين الجيش اللبناني ، والصدام بين القوى اللبنانية والقوات المتعددة الجنسيات التي جاءت بطلب من الحكومة اللبنانية لمساندة الجيش في تولي مواقع القوات الإسرائيلية التي كان من المقرر أن تنسحب وفقا لمشروع لاتفاقية ١٧ مايو ١٩٨٣ م .

---

(١) راجع تفاصيل عن الجهود السعودية في المرجع السابق ، ص ١٨٥ وما بعدها .

وهناك سادسا مذابح المخيمات الفلسطينية في صابرا وشاتيلا التي تمت تحت إشراف قوات الاحتلال الإسرائيلية وبحمايتها وتخطيطها في سبتمبر ١٩٨٢ م ، على أثر إنسحاب قوات منظمة التحرير من بيروت الغربية بموجب اتفاق رتب له المبعوث الأمريكي فيليب حبيب . وأخيرا هناك حروب المخيمات التي اقترنت وأعقبت اشتداد الخلاف السوري مع المنظمة ، وظهور جبهة الانقاذ الوطني المناهضة لقيادة المنظمة والعمل على إقامة جبهة بديلة للمنظمة ، وبدأت بين أمل والمخيمات في ١٩٨٥/٥/١٩ م مما أدى إلى ترديد أن هناك علاقة بين أمل وإسرائيل والقوات اللبنانية في بيروت الشرقية ، وأدى إلى تعاطف حزب الله والسنة والدروز مع الفلسطينين [١] . وتجددت حرب المخيمات من جانب أمل في الجولة الثانية في مارس ١٩٨٦ م يناير ١٩٨٨ م [٢] .

فماذا كان موقف المملكة تجاه هذه الأحداث ؟

المطلب الثاني : مواقف السعودية تجاه تطورات الأزمة وعناصرها :

١ -- فيما يتعلق بأعمال الحصار والإبادة الإسرائيلية للقوات الفلسطينية في غرب بيروت بذلت المملكة جهدها مع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل لوقف أعمالها الوحشية ، وقدمت مساندة مادية وإنسانية فعالة لضحايا الحصار من خلال لجان الصليب الأحمر الدولي . ولعبت السعودية دوراً بارزاً في أزمة إخراج المقاومة عام ١٩٨٢ م من بيروت ودعت إلى عقد اجتماع اللجنة الوزارية التابعة للجامعة العربية والتي تضم إلى جانب السعودية الكويت وسوريا والجزائر ولبنان والمنظمة ، في مدينة الطائف لدراسة الموقف [٣] .

٢ – كذلك حرصت المملكة على دعم السلطة الشرعية في لبنان ، وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي ، والسعي المستمر لدى الولايات

---

(١) راجع التفاصيل في سميح شبيب ، مرجع سابق ، ص ٦٣ وما بعدها .

(٢) التفاصيل في نفس المرجع ، ص١٠٧ – ١١٥ ، وخاصة ص ١٢٥ (إنهاء حرب المخيمات) .

(٣) بقرادوني ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ – ٢٦٢ .

المتحدة للإسراع في تحقيق هذا الانسحاب [1] ، حيث ترى المملكة أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي هو سبب جميع الصراعات في لبنان . والمعروف أن المملكة كانت على اتصال دائم مع الحكومة اللبنانية خلال مراحل المفاوضات المضنية التي أسفرت عن اتفاق الانسحاب في مايو ١٩٨٣ م ، وأبدت استعدادها لتقديم كل صور المساعدة الممكنة لتحقيق هدف الانسحاب ، وبدأ التفكير في خطط أعمار لبنان .

٣ - وقد سارعت المملكة إلى محاولة وقف الحرب الأهلية الثانية بين الدروز والجيش اللبناني وسط محاولات دولية وعربية عديدة ومخلصة منها الجامعة العربية ومجلس التعاون ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها . وركزت الوساطة السعودية على أربعة مرتكزات في تحركها وهي [2] :

- صيانة وحماية الكيان اللبناني الموحد ومؤسساته الشرعية والدستورية .
- العمل على تحقيق مصالحة وطنية بين كافة الطوائف والأحزاب اللبنانية .
- التأكيد على هوية لبنان وانتمائه العربي والمحافظة على علاقاته الطيبة مع سائر العرب .
- وضع حد لكافة التدخلات الأجنبية في لبنان وضرورة سحب قوات الاحتلال الإسرائيلي بأسرع ما يمكن .

ولقد جاءت الوساطة السعودية في وقت كانت واشنطن تعاني فيه مأزقا خطيرا إذ كانت قوات المارينز تتخذ موقفا مساندا محدودا للجيش اللبناني ، وتكاد الأحداث تجرها إلى ساحات القتال مع ما يكتنف ذلك من مصاعب دستورية وداخلية في الولايات المتحدة ، ولذلك شكر الرئيس ريجان السعودية بحرارة على

---

(١) انظر على سبيل المثال تأكيدات الوزير محمد إبراهيم مسعود المراقب السعودي في مؤتمر المصالحة في لوزان ، في الصحف السعودية ١٤ مارس ١٩٨٤ م .

(٢) تحقيق الإمامة عن الوساطة السعودية ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ م العدد (٧٧٠) ، ص ٢٢ - ٢٦ .

تخليصه من هذه المحنة [1] غير أن نجاح الوساطة السعودية لا يستوجب إجراء مقارنة بين الموقفين السعودي والأمريكي على نحو ما ذهب البعض [2] ، لأن الفروض مختلفة في الحالتين .

وقد حدد الأمير بندر بن سلطان الوسيط السعودي [3] طبيعة الدور السعودي بأنه جاء تطوعا ولذلك تفادت المملكة في جهودها إصدار أحكام حول من المعترض ومن المتعاون ، وركزت بدلا من ذلك على إيجاد أوسع قاعدة لقبول فكرة الحوار محل الصراع ، وقدمت حلولا مختلفة وتفهمت وجهات نظر الأطراف ، وجربت الصيغة تلو الأخرى حتى توصلت إلى الصيغة المقبولة .

وقد أوضح الأمير بندر في المؤتمر الصحفي المشترك [4] مع وزير الخارجية السورية في دمشق يوم ١٩٨٣/٩/٢٤ م أهم خطوط الاتفاق الذي لم ينشر رسميا ، وهي الاتفاق على وقف إطلاق النار ، وبدء محادثات الحوار الوطني [5] بين كافة القوى الوطنية والحكومة للتوصل إلى حل نهائي للأزمة اللبنانية يكفل وحدة كلمة الأمة ، وبسط سلطان الدولة على جميع الأراضي اللبنانية ، وتشكيل حكومة متوازنة ترضي الجميع تعكس صيغة للتوازن الاجتماعي والسياسي في لبنان .

ولكن الاتفاق ، وإن نجح في تشجيع الأطراف على الذهاب إلى جنيف في أول جولة من المفاوضات للاتفاق على قواعد التسوية في لبنان ، إلا أنه لم يضع نهاية لمأساة الحرب الأهلية ، وبقى خطوة من خطوات التهدئة والإنقاذ الكثيرة التي حاولتها المملكة في هذه المأساة المعقدة .

---

(١) راجع اليمامة ، المرجع السابق ، ص ٢٣ – ٢٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) حديثه لليمامة ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٢٥ وكذلك حديثه للوطن العربي ، العدد ٣٥٢ في ١٩٨٣/١١/١١ م ، ص ٢٢ – ٢٦ .

(٤) الشرق الأوسط ١٩٨٣/٩/٢٥ م .

(٥) عقد المؤتمر المذكور في جنيف في نوفمبر ١٩٨٣ م ، وحضره مراقبان سعودي وسوري وتوقف لحين البت في بعض المسائل .

وعادت المعارضة اللبنانية من جنيف بمطلب رئيسي هو إلغاء اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣م المعقود بين لبنان وإسرائيل ، ووعدت سوريا بالمساعدة الكاملة في تسوية المشكلة اللبنانية بما لها من اتصالات مع المعارضة ، لو تم تحقيق هذا المطلب .

ووقعت الحكومة اللبنانية بين نارين : الضغط الشعبي والعربي من ناحية لالغاء الاتفاق ، والضغط الإسرائيلي والأمريكي من ناحية أخرى مقترنة بتهديدات كثيرة أن أقدمت الحكومة على هذه الخطوة .

وتحركت السعودية مرة أخرى بين بيروت ودمشق على أعلى مستوى ، فلم تكتف بوسيطها المقيم هناك رفيق الحريري ، فأرسلت وزير الخارجية السعودي ، ثم لحق به الأمير عبد الله ولي العهد إلى دمشق ، وكانت هذه الجهود جسراً أمكن للرئيس اللبناني أن يصل عليه إلى دمشق [١] ، حيث اجتمع بالرئيس السوري ، واتفق على إلغاء اتفاق ١٧ مايو ، والتحضير لجولة جديدة من مؤتمر الحوار الوطني عقدت في لوزان في مارس ١٩٨٤م ، وللمرة الثانية تنجح المملكة في تمهيد الطريق إلى لوزان ، بصرف النظر عن نتائجه ، مثلما مهدت اتفاقية وقف إطلاق النار التي رتبها الأمير بندر في سبتمبر ١٩٨٣ م الطريق إلى جنيف .

ورغم أن مؤتمر المصالحة في لوزان لم يصل إلى نتائج تكفل تسوية المشكلة اللبنانية ، فإنه يبقى خطوة في سجل المحاولات ، كما بقى الإهتمام السعودي قائماً ما بقيت المأساة اللبنانية نزيفاً في جسم الأمة العربية ، ومادامت القضية من

---

(١) راجع تصريحات السفير بندر بن سلطان في مجلة المستقبل في ١٩٨٤/٣/٣ م ، العدد ٣٦٧ السنة الثامنة ، ص ٢٢ – ٢٣ ، حيث يشير إلى أن المملكة اقترحت في مشروع لوزان ثماني نقاط تردد أن السعودية قدمته إلى دمشق التي رفضته – إلغاء اتفاق ١٧ مايو على أن تترك طريقة الإعلان للاتصالات السورية اللبنانية .

وراجع تفصيلا عن أفكار الخطة السعودية وموقف المعارضة اللبنانية ودمشق منها ، المستقبل ١٩٨٤/٣/٣ م ، ص ٢٤ – ٢٥ .

مضاعفات الصراع العربي الإسرائيلي ، ولذلك نظرت إليها السعودية على أنها من عناصر الصراع ، ولعبت دورها البارز فيها[1] .

وقدمت السعودية يد العون المادي لكل اللبنانيين مثلما بذلت جهودها السياسية للمصالحة بينهم .

أما حروب المخيمات من ١٩٨٥ – ١٩٨٨ م فقد كان لها أبلغ الأثر في السعودية إذ تكررت نداءات الملك والحكومة السعودية باستمرار لوقف هذه الحرب وفك حصار المخيمات ، وبذلت جهودها لدى دمشق حتى تتدخل لترتيب وقف القتال بين أمل والفلسطينين ، كما سعت إلى بذل جهود دولية مكثفة في الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لانقاذ سكان المخيمات ووقف نزيف الدم العربي ، ولعل هذه الجهود قد أدت إلى تشكيل اللجنة الخاصة بالمخيمات في كل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وكانت السعودية عضوا في كليهما .

المبحث الثالث

السعودية وقضية القدس

إن اهتمام المملكة بالقضية الفلسطينية قائم على أساس الطابع العربي والإسلامي لهذه القضية ، وتجسد قضية القدس ذروة الاهتمام بالجانب الإسلامي من القضية الفلسطينية ،ولسنا بحاجة إلى تكرار ما هو معلوم من إصرار القيادة السعودية واهتمامها البالغ بهذه القضية التي يشاركها فيها ملايين المسلمين في كل مكان .

وقد كان من أهم دواعي قلق المملكة من تطورات الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٦٧ م ، استيلاء إسرائيل من الأردن على القطاع الشرقي من المدينة المقدسة ، حيث القطاع الغربي في يد السلطات الإسرائيلية منذ استولت عليه مع جزء كبير من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ م .

---

(١) راجع للتفاصيل ، بقرادوني ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ – ٢٤٧ .

ولما وقع حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ م كان صوت المملكة عاليا في الدفاع عن المقدسات الإسلامية ، وزيادة الإصرار على تخليص المدينة من قبضة مغتصبيها ، وكان المغفور له الملك فيصل يأمل في الصلاة في المسجد الأقصى بعد استرجاع القدس . ثم كانت القمة الإسلامية في المغرب عام ١٩٦٩ م أثر الحريق المشئوم حجر الأساس لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي أعلن ميثاقها في اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة في مارس ١٩٧٢ م ، حيث نص هذا الميثاق على أن تكون مدينة جدة مقراً لمنظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مؤقتة لحين نقل هذا المقر إلى القدس بعد استعادتها .

وقد أنشئت لجنة القدس عام ١٩٧٥ م في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي [١] برئاسة الملك الحسن ملك المغرب ، والسعودية أحد أعضائها ، ومهمة اللجنة هي متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى ، والدفاع عن المدينة واستردادها .

وحاولت السعودية مع الدول الإسلامية جهدها ، وأعلنت استنكارها الشديد وألمها لكل خطوة تجعل يوم استعادة القدس أبعد من آمال المسلمين ، إذ بادرت إسرائيل في إطار سياسة الأمر الواقع التي تمارسها منذ مدة – إلى إصدار قانون في يونيو ١٩٨٠ م يقضي بتوحيد شطرى القدس الشرقي والغربي تحت السيادة الإسرائيلية ، وإعلان المدينة المقدسة عاصمة دائمة وأبدية لإسرائيل . وكانت هذه الفكرة تراود إسرائيل بعد الاستيلاء على القسم الشرقي من القدس عام ١٩٦٧ م ، وقدمت النائبة اليهودية المتطرفة عضو جماعة جوش – أمونيم الدينية جيئولا كوهين مشروع اقتراح بهذا المعنى في الكنيست ، ولم يلق حماسا في ذلك الوقت لظروف مختلفة .

وقد شنت المملكة حملة شديدة ضد هذه الخطوة الإسرائيلية وأسهمت هذه الحملة السعودية والإسلامية في قيام مجلس الأمن باستنكار التصرف الإسرائيلي

---

(١) راجع للتفاصيل ، كتابنا « أصول التنظيم الإسلامي الدولي » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٨ م ، ص ٢٢٧ وما بعدها .

وإدانته وإعلان بطلانه واعتباره كأن لم يكن لمخالفته لقرارات الأمم المتحدة حول القدس ، وإدانتها المتكررة لمحاولات إسرائيل وعدوانها على الطابع الأثري والثقافي وسرقة كنوز المدينة التاريخية ، ثم إقدامها على تغيير الطابع الديموغرافي والثقافي ، والوضع القانوني للمدينة ، وأكدت هذه القرارات على أنه لا يجوز لأي طرف من جانبه وحده أن يقرر وضع القدس . وطالب مجلس الأمن الدول التي لها بعثات قنصلية في القدس بأن تسارع إلى نقلها إلى تل أبيب حتى لا يعتبر وجودها واستمرارها في القدس بمثابة اعتراف بالتصرف الإسرائيلي الباطل [1] . وبالفعل استجابت الدول الثلاثة عشرة التي كان لها بعثات في القدس . ولكن الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة انتهزت فرصة حملات الانتخابات الأمريكية منذ أوائل ١٩٨٤ م ، وتقدم بعضهم في مجلس النواب ، وفي مجلس الشيوخ باقتراح لاصدار قانون Bill يقضي بمطالبة الحكومة بالعمل على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس طالما أن إسرائيل تعتبرها عاصمتها ، وعلى أساس أنه من حق الدولة المضيفة أو المستقبلة أن تحدد عاصمتها ، وأن تقتضي من البعثات الأجنبية أن يكون مقرها فيها . ورفضت الإدارة الأمريكية ، واستنكرت هذا الاتجاه على أساس أنه مخالف للموقف الأمريكي التقليدي ، ولقرارات الأمم المتحدة ، كما أنه يضر بمصالح الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي [2] ، واستنكرت المملكة بشدة هذا الاتجاه وحذرت من مخاطر نجاحه وتحركت المملكة على الفور بمفردها ، وبالتعاون مع لجنة القدس المنفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ، التي قررت عقد اجتماعاتها الطارئة يومي ١٩/٢٠ أبريل ١٩٨٤ م في فاس برئاسة الملك الحسن واتخذت موقفا حازما ، وأجرت اتصالات مع الولايات المتحدة بصدد هذه القضية الخطيرة .

ومن المناسب بصدد الإشارة إلى علاقة المملكة بقضية القدس ، أن نشير أيضاً إلى أن لجنة القدس قد تأسست عام ١٩٧٥ م بتوصية من المؤتمر السادس

---

(١) راجع لتفاصيل موقف مجلس الأمن من ضم إسرائيل للقدس مقالنا بمجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٨١ م .

(٢) راجع مقال Will في نيوزويك عدد ٩ أبريل ١٩٨٤ م ص ١ .

لوزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في جدة برئاسة الملك الحسن الثاني ، ولكن المملكة اقترحت – تقديراً لأهمية عمل اللجنة – أن تنعقد على مستوى وزراء الخارجية المسلمين ، ووافق على ذلك المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في فاس في مايو ١٩٧٩ م ، والذي خصص مؤتمره هذا للبحث في قضية فلسطين والقدس .

وفي ضوء الأهمية الجديدة لعمل اللجنة ، كلفها المؤتمر العاشر أن تقوم بصفة خاصة بوضع وتنفيذ برنامج سياسي وإعلامي في العالم غير الإسلامي ، بالإضافة إلى مهام اللجنة التي سبق للمؤتمر السادس تحديدها ، وهي دعم قرارات هيئات منظمة المؤتمر الإسلامي على مختلف المستويات للمحافظة على عروبة القدس وطابعها الإسلامي . وتضم اللجنة حاليا ١٥ عضوا هي السعودية وغينيا وبنجلاديش وأندونيسيا والأردن ولبنان وموريتانيا والنيجر وفلسطين وباكستان والسنغال وسوريا وإيران والعراق والأمانة العامة .

ونشير في هذا الصدد دعم السعودية لصندوق القدس ووقفيته وقد تأسس في نطاق الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مايو ١٩٧٦ م بقرار من المؤتمر الوزاري عام ١٩٧٦ م المنعقد في اسطنبول ويهدف الصندوق إلى مقاومة سياسة التهويد ، والمحافظة على الطابع العربي والإسلامي ، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني في القدس ، وفي بقية الأراضي العربية المحتلة .

ويجتمع الصندوق عادة قبيل اجتماع لجنة القدس وفي مكانها ، وتصادق لجنة القدس على قرارات الصندوق .

وقد أعطى الملك فهد توجيهات واضحة بتكثيف الاتصالات العربية والدولية من أجل استنفار دبلوماسي شامل مع الإدارة الأمريكية ، ويرتكز الموقف السعودي على ثلاثة منطلقات أساسية [١] :

---

(١) راجع مجلة الوطن العربي بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣ م ، العدد ، ٣٧٣ ، ص ٢٢ .

– إذا كان هناك الكثير مما يفرق الدول العربية والإسلامية ، فإنها تتلاقى بصورة عفوية اجماعية على الإيمان بعروبة القدس ، وتتجاوز كل خلافاتها الهامشية من أجل حماية الأماكن المقدسة .

– أن نقل أي سفارة من تل أبيب إلى القدس ، سيواجه بموقف عربي إسلامي حاسم من الدول المعنية بهذا الإجراء ذات العلاقة الوثيقة بالعرب والمسلمين .

– أن الحملة الانتخابية الأمريكية مسألة أمريكية داخلية إلا حين تمس الحقوق العربية والمقدسات الإسلامية ، وتتحول إلى سوق للمزايدات الإسرائيلية .

وقد تردد في أوساط مختلفة أن المملكة اتصلت بزعماء العالم وكبار رجال المال والأعمال الذين تربطهم بها علاقات سياسية أو اقتصادية وأوضحت لهم أن المخاطر الناشئة عن احتلال القدس لا تقل عنها خطورة تحويل المدينة إلى عاصمة يهودية .

وقد ظهر اتجاه يدعو إلى القلق في غمار السعي لمنع واشنطن من نقل سفارتها إلى القدس ، وهو قيام كل من نيكارجوا والسلفادور بنقل سفارتهما إلى القدس مما حدا بلجنة القدس أن توصي الدول الإسلامية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معهما ومع أية دولة أخرى تقدم على مثل هذا العمل [1] .

كذلك لعبت المملكة دوراً هاما في جهود الدول الإسلامية لإرغام الاتحاد الدولي للصحيفيين على العدول عن قراره بعقد اجتماعه السنوي بالقدس [2] .

وإذا كنا قد أشرنا إلى طرف من اهتمام المملكة بقضية القدس فإنه يتعين الإشارة إلى موقف المملكة الرسمي من هذه القضية الذي أوضحته في كل مناسبة ، فقد صرح المسئولون السعوديون « بأن أية محاولات لحل لا يؤدي إلى تحرير

---

(١) كانت مصر هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي لها علاقات دبلوماسية مع الدولتين المذكورتين ، ولذلك بادرت بقطع هذه العلاقات معهما ، وأبلغت قرارها للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتعميمه على الدول الأعضاء .

(٢) الشرق الأوسط ١٩٨٤/١١/٢٢ م .

القدس ، وإزالة كل آثار العدوان عن المدينة المقدسة والأماكن المقدسة بها ، وعودتها إلى أصحابها الشرعيين ، وهم السكان العرب ، إنما هو مرفوض تماما . إن للقدس وللأماكن المقدسة بها معنى خاصا في قلوب وعقول كل العرب وكل المسلمين . بل وكل المؤمنين بالله ، فإذا لم تحرر ، فما من عربي أو مسلم ، يشعر بهدوء النفس والضمير ، ناهيك عن المسالمة مع الآخرين [1] .

جذور مناهضة السعودية للمخطط الصهيوني حول القدس :

بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ م لم تتوقف لحظة عن تحقيق مخططاتها في القدس ، في الجزء الغربي الذي احتلته عام ١٩٤٨ م مخالفة بذلك قرارات الأمم المتحدة التي أكدت على الطابع الدولي والخاص والمنفصل للمدينة المقدسة Corpus Separatum .

ولقد كانت الحملات الرئاسية الانتخابية في الولايات المتحدة مناسبة يجدد فيها المرشحون وعودهم لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس سعياً للحصول على أصوات اليهود الأمريكيين ، ومساندتهم المادية والمعنوية . ولما قامت إسرائيل في ٤ مايو ١٩٥٢ م بنقل مقر وزارة خارجيتها إلى القدس المحتلة ، تجاوبت معها ١٧ دولة من إجمالي ٥٦ دولة كانت حينذاك تعترف بإسرائيل ، ونقلت بعثاتها إلى القدس ، ولكن ظل الموقف الأمريكي هو الذي يهم إسرائيل . وتظهر الوثائق الأمريكية عدم تجاوب الحكومة الأمريكية مع طلبات إسرائيل وتمسكها في مراحل دقيقة مثلما حدث عام ١٩٥٢ م عندما أبلغت الإدارة الأمريكية في ١٩٥٢/٧/٣ م سفيرها في تل أبيب بتمسك واشنطن بالنظام الخاص للمدينة [2] .

كذلك تكشف هذه الوثائق أن للملك عبد العزيز دورا في هذا الموقف الأمريكي ، حيث حذر حكومة الرئيس ترومان من الاستجابة للابتزاز

---

(١) بيان الأمير سعود الفيصل في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ م ، أورده د. البقاع ، ص ١٧٩ .

(٢) نشرت الرسالة بالشرق الأوسط ضمن الوثائق الأمريكية في ١٩٨٤/١١/١٩ م .

الإسرائيلي [1] . والطريف أن كل المرشحين الأمريكيين للرئاسة الذين وعدوا اللوبي الصهيوني بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس قد هزموا وآخرهم دوكاكيس الذي هزم أمام جورج بوش في انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ م مثلما هزم مونديل وغيرهما في الماضي .

المبحث الرابع

مناهضة محاولات عودة إسرائيل إلى إفريقيا

خططت إسرائيل منذ قيامها للتغلغل في إفريقيا خلف الخطوط العربية لكسر الحصار العربي حولها . وقد وضعت العديد من الدراسات والبحوث حول الخطط الإسرائيلي ، مما صار أمرا معادا ومألوفا عند القارىء العربي [2] . والتسلل الإسرائيلي في إفريقيا اتخذ لنفسه أهدافا ، كما تستر خلف صور مختلفة . أما أهدافه فهي أربعة على الأقل :

الأول : حرمان العرب من استخدام التضامن العربي الإفريقي عمقا سياسيا ودبلوماسيا في الصراع ضد إسرائيل ، وفصل العرب عن الأفارقة وإحداث الوقيعة والشقاق بينهم [3] .

ثانيها : وصل ما انقطع بين إفريقيا والاستعمار ، الذي اتخذ صورا جديدة فيما عرف بالاستعمار الجديد ، فصارت إسرائيل تلعب له دور الوكيل .

---

(١) برقية السفارة الأمريكية في جدة إلى الخارجية الأمريكية ، المرجع السابق .

(٢) راجع على سبيل المثال قصة هذا التسلل الإسرائيلي في الفصل الأخير من : د. عبد الله الأشعل : أثر الصراع العربي الإسرائيلي على المجتمعات والعلاقات العربية (تحت الطبع) وراجع في محاولات تسلل إسرائيل إلى الحركة الأفروآسيوية الكتاب القيم الذي وضعه الأستاذ ج .هـ . جانسن « الصهيونية وآسيا وإسرائيل » ، ترجمة راشد حميد ، بيروت ، سبتمبر ١٩٧٢ م – مطبوعات مركز الأبحاث الفلسطيني . وكذلك .

Jehudi J. Kanerek, Israeli Technical assistance to African States, Geneva, 1968.

(٣) انظر وجهة نظر أخرى في هذا الصدد :

Sola Ojo, The Arab Israeli Conflict and Afro- Arab Relations PP. 139 et sq. in: T.M. Shaw Africa and the International Political System, U.S.A. 1982.

ثالثها : إجهاض حركات التحرر الوطني . وتعويق روح الحرية والاستقلال الحقيقي عند الدول الإفريقية .

ورابعها : إيهام بعض الأفارقة والعرب بأن إسرائيل تعمل لمكافحة الشيوعية في إفريقيا ، وتوفير الاستقرار الذي تهدده الاتجاهات اليسارية .

وأما صور التسلل الإسرائيلي فلا تقع تحت حصر ، وتتلون باختلاف الظرف والمرحلة بدأ بالاعتراف الفوري باستقلال الدول الإفريقية ، وتقديم مختلف عروض المساعدات التي تتفق مع ظروفها ، وانتهاء بالتحالف العسكري مع بعضها ضد البعض الآخر ، وضد القوى الشيوعية ، مثلما حدث مع زائير في أوائل ١٩٨٣ م ، أو لمناهضة حركات التحرر الوطني وبعض القوى العربية والإسلامية مثلما حدث مع أثيوبيا في أبريل ١٩٨٣ م .

ولقد أدركت المملكة منذ البداية أهمية إحكام الحصار حول إسرائيل ليس فقط من خلال نظم المقاطعة العربية ، وإنما أيضاً بقطع الطريق على تهرب إسرائيل من عزلتها ، وإضعاف مصادر القوة العربية ، ومن بينها التضامن العربي الإفريقي .

ويمكن حصر الوسائل التي لجأت إليها المملكة تعبيراً عن إدراكها للبعد الإفريقي في الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذه الأساليب هى :

١ – إدانة السياسة العنصرية لجنوب إفريقيا ، والتحالف الأثيم بين جنوب إفريقيا وإسرائيل ، والاشتراك في قرارات الجامعة العربية بتطبيق حظر شامل على العلاقات مع جنوب إفريقيا .

٢ – مساندة حركات التحرر الوطني الإفريقية ، والتعاطف مع الآمال الإفريقية في الاستقلال والتنمية .

٣ – مساعدة الدول الإفريقية ماديا وسياسيا ، ودعم اتجاهات التضامن العربي الإفريقي في جميع مراحلها والمطالبة بإبعاد إفريقيا عن دائرة الصراع الدولي .

٤ – محاربة تسلل إسرائيل المباشر في إفريقيا . ومن ذلك الموقف الصارم الذي اتخذته المملكة في نطاق مجلس التعاون الخليجي تجاه استعادة كل من زائير وليبيريا لعلاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل في منتصف ١٩٨٣ م ، كما اتخذ مجلس التعاون قرارا في أغسطس ١٩٨٣ م بقطع علاقات أعضائه الستة بشكل جماعي مع ليبريا وزائير [١] . وأدانت السعودية إعادة العلاقات الإسرائيلية مع الدول الإفريقية وخاصة الإسلامية ومن هذه الدول الإفريقية ساحل العاج عام ١٩٨٥ م .

(١) راجع Africa Research Bulletin, No. 8, August 1983, PP. 6960-6961.

الفصل السادس

الإعلام والموقف السعودي في الصراع العربي الصهيوني

نشأت النظم الإعلامية أصلاً لخدمة أهداف المجتمع وقيمه ، ومن هذه الحقيقة تفرعت النظريات الإعلامية ، ونظريات الرقابة ، ومجمل النظم الإعلامية بشكل عام . فالمجتمعات الرأسمالية تتوقع أن يخدم إعلامها قيم المجتمع الرأسمالي المعروفة ، وكذلك الحال في المجتمعات الاشتراكية ، وغيرها من مجتمعات العالم الثالث .

والمعلوم أن السعودية دولة عقائدية ، أي ملتزمة بالعقيدة الإسلامية كمنهج للحياة والعلاقات في الداخل والخارج ، وتتخذ من القرآن والسنة نبراساً وأساساً للقيم والعلاقات كما أنها دولة عقائدية بمعنى أن لها رسالة حضارية عالمية ولذلك تحددت وظائف الإعلام السعودي ، كما أشار رئيس المجلس الأعلى للإعلام (١) ، في ستة رئيسية هي :

١ – خدمة عقيدة التوحيد ومبادىء الإسلام والالتزام بها .

٢ – توجيه الإعلام وجهة تسهم في البناء الوطني .

٣ – تقدم صورة صحيحة عن هذا البلد المسلم المتميز .

---

(١) راجع كلمة الأمير نايف بن عبد العزيز – وزير الداخلية ورئيس المجلس الأعلى للإعلام ، وإيضاحاته في الندوة التي عقدت بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض في ١٩٨٤/٣/٢٧ م ، ص ٧ .

٤ – الإعداد والاستعداد لانتاج إعلامي سعودي رفيع المستوى ، يكون قاعدة لعطاء إعلامي ممتاز يصدر عن المملكة ، ويقدم للعالم وجهة نظر جديدة في معالجة قضايا الإنسان والقيم والسلم والحرب والحوار بين الحضارات .

٥ – جعل الإعلام أداة للتفاهم الأخوى النبيل بين شعب المملكة والشعوب العربية والإسلامية ووسيلة لتوثيق روابط التعاون والتضامن بين المسلمين .

٦ – الإسهام الانساني الفعال في الجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على كرامة الإنسان وصيانة حقوقه ، ورفع ضغوط الظلم والقهر والاضطهاد .

وللنظم الإعلامية – بشكل عام – أربعة وظائف أساسية هى [1] :

(أ) **الوظيفة الإعلامية** : أي تقديم المعلومات للأفراد وبلورة آرائهم وخلق أنماط سلوكهم واتجاهاتهم . وقد اهتمت المادة ٢٥ من السياسة الإعلامية السعودية بهذه الوظيفة حيث أن الإعلام السعودي ، يعتمد على الموضوعية في عرض الحقائق والبعد عن المبالغات والمهاترات ، ويقدر شرف الكلمة ووجوب صيانتها من العبث ، ويرتفع بها من كل ما من شأنه أن يثير الضغائن ، ويوقظ الفتن والأحقاد ، وهو انطلاق من تصور إسلامي يعكس القيم والمثل التي يشملها النظام الأخلاقي الإسلامي .

(ب) **الوظيفة الحضارية : وتشمل وظائف التعليم والتنشئة والتثقيف ، وهي التي فصلتها المواد** : ٢ ، ٣ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٩ من السياسة الإعلامية السعودية بينما تكفلت بعض المواد الأخرى من السياسة الإعلامية باتخاذ اجراءات تهيئة المواطن لتلقي الوظيفة الحضارية ، حيث أشارة المادة ١٦ إلى أهمية مكافحة الأمية ، وأوضحت المادة ١٨ الاهتمام بالنهضة العلمية والثقافية . وأما العمل على

---

(١) انظر « قراءة » د. عبد الخير عطاء للسياسة الإعلامية السعودية ، عكاظ في ١٩٨٤/٣/٢٥ م ، ص ٧ . وقد نشرت هذه « القراءة » بنصها في جريدة الرياض في نفس اليوم ص ١٠ .

التماسك الوطني خلق الشعور بالولاء والانتماء ، فقد نبهت له المواد ٦ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ من السياسة الإعلامية [١] .

أما الوظيفتان الأخريان للنظم الإعلامية ، فهما الترفيه ، والمساندة .

السياسة الإعلامية والسياسة الخارجية السعودية :

في المجال الإسلامي ، توضح المادة العشرون من السياسة الإعلامية السعودية أن وسائل الإعلام السعودية تعمل على « توثيق أواصر الإخاء والتضامن بين المسلمين وربط قلوبهم بعضهم ببعض وذلك عن طريق التعريف بالشعوب الإسلامية ، وأقطارها وإبراز إمكاناتها المادية والمعنوية والتبصير بما يترتب على تعاونها وتآزرها من خير يعمها جميعا » . كما يؤثر المادة الثانية والعشرون على « أن الدعوة إلى الله بين المسلمين وغيرهم قائمة دائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها » . ثم توضح المادة الثالثة والعشرون أن المؤسسات الإعلامية السعودية تعمل مع نظيراتها في العالم الإسلامي عامة ، والعربي خاصة ، على تبني منهج إعلامي موحد يخدم مصالح المسلمين الدينية والدنيوية ويمثل وحدتهم الفكرية والحضارية ويؤلف بين قلوبهم .

وأما على المستوى العربي ، فتؤكد المادة الحادية والعشرون على أن الإعلام السعودي يدعو إلى :

(أ) تضامن العرب وتعاونهم وإجتماع كلمتهم على الحق والبعد عما يفكك أواصرهم .

---

(١) المرجع السابق ، وقد أشار د. عبد الله الجاسر إلى أن جذور السياسة الإعلامية السعودية تعود إلى المرسوم الملكي الذي أصدره الملك عبد العزيز في ٢٣ رمضان ١٣٧٤ هـ الذي أكد على نشر الأخبار الخارجية دون المساس بأحد ، أو المبالغة في مدحه ، وملاحظة الواقع في معالجة الأخبار الداخلية ، والتركيز على إذاعات القرآن ، والمواعظ ، والمحاضرات التاريخية الإسلامية والعربية ، عكاظ في ١٩٨٤/٣/٢٥ م ، ص ٦ .

(ب) الدفاع عن قضاياهم ومشكلاتهم المصيرية في مختلف المناسبات وبحثهم على القيام بواجبهم في الدعوة إلى الإسلام والدفاع عنه حيث أمرهم الله بذلك .

وفيما يتعلق بالمملكة فقد تحدد لوسائل الإعلام وظيفة واضحة في المادة الخامسة وهي أن تهتم داخليا وخارجيا بإبراز شخصيتها العربية السعودية الفريدة المتميزة وتكشف عما حباها الله من نعمة الاستقرار والأمن وما يسر لها من التقدم في شتى المجالات باعتمادها الإسلام دستورا للحكم وشريعة في الحياة ، كما تبرز ما منَّ الله به عليها من خدمة مقدسات المسلمين وما تنهض به من أعباء كبار في هذا المجال . كما تؤكد المادة الأولى بالتزام الإعلام بالإسلام في كل ما يصدر عنه ، ويستبعد من وسائله كل ما يناقض شريعة الله التي شرعها الناس .

والسؤال الذي يرد في هذا المقام هو : إلى أى مدى نجح الإعلام السعودي في التمشي مع السياسة السعودية بصدد الصراع العربي الصهيوني ؟

للإجابة على هذا السؤال الذي ينطوي على تقييم للإعلام السعودي ، نبادر إلى القول بأنه من الصعب في هذه الصفحات القليلة تقديم رأى علمي حول تقييم الإعلام عبر هذه الحقبة الطويلة التي تغطيها الدراسة . ولكننا نقنع بإشارات عابرة حول موقف هذا الإعلام في بعض القضايا الكبرى في هذا الصراع ، وبعض منحنياته الحادة ، ومدى تنبهه إلى الجوانب المختلفة لهذه الأمور .

وقد يكون من المفيد ونحن نمهد للإجابة المطلوبة أن نحدد ما هو المطلوب من الإعلام في مثل هذه الأمور .

ونحن نرى أن الإعلام يجب أن يقدم للمواطن كل المعلومات التي تتعلق بتطور الصراع على مختلف الأصعدة ، وأن يحيطه بالبيئة الدولية السياسية والإعلامية التي تمر بها جبهات الصراع ، ثم على هذا الإعلام أن يقدم له السياسات الرئيسية للدول المختلفة في الصراع بالشكل الذي يتفق مع قناعات يقاس عليها وحتى يساعد المواطن على الحكم على التطورات التي تحيط به ، وتتسارع من

حوله ، وعلى هذا الإعلام ثالثا أن يحقق التفاعل بين المواطن وسياسات المملكة ومواقفها في هذا الصراع . ومن حسن حظ الإعلام السعودي أن الحكومة السعودية لم تتخذ مواقف خلافية مثيرة للجدل أو مواقف مريبة بحيث يصعب على الإعلام تقديمها وتسويغها والدفاع عنها ، بل هي مواقف – والحق يقال – تشرف الإعلام وتحفزه على عرضها ربما في حياء في بعض الأحيان خاصة عندما يرتبط الأمر بمواقف التضامن الأخوية التي تبديها المملكة تجاه المتضررين من آثار الصراع من الضحايا المدنيين اللبنانيين والفلسطينين خلال مراحل الصراع التي عرضنا لها في سياق الدراسة .

كيف كان موقف الإعلام السعودي بشكل خاص إزاء القضايا التي كان للمملكة دور فيها وهي على وجه الخصوص ، القضية الفلسطينية وأحداث المقاومة ودور السعودية في ترميم الجسور بينها وبين سوريا ، وقضية القدس بأبعادها المختلفة ، والتواطؤ الأمريكي الأعمى مع إسرائيل ، واتفاقات كامب دافيد وقمة بغداد وقراراتها ، وأحداث لبنان ١٩٨٢ م وما بعدها ، والتسلل الإسرائيلي في إفريقيا ، والمشروع السعودي عام ١٩٨١م وغير ذلك من الأحداث الكبرى في ملحمة الصراع العربي الصهيوني ؟

لقد أدى الإعلام دوره في مساندة الخط الرسمي للحكومة بالإعلام والتثقيف والتعليق والعرض والإقناع ووضح ذلك بوجه خاص عند طرح المشروع السعودي للسلام في الشرق الأوسط وإن كان الإعلام لم يتصد للانتقادات من بعض الأوساط الغربية والعربية لبعض جوانب المشروع عند طرحه ، وقد يكون ذلك مفهوما بالنظر إلى حساسية هذه الجوانب وحداثة الموضوع في ذلك الوقت . كذلك ساهم الإعلام بالتبصير بحركة استرداد المواقع الإسرائيلية في إفريقيا منذ أوائل الثمانينات .

وقد لوحظ أصالة الوعي القومي لدى أجهزة الإعلام ، فقد عبر عن مواقف واتجاهات تخدم الصالح العام العربي وتتخطى المصالح الوطنية الضيقة لبعض الدول حيث ثابرت الحكومة السعودية حفاظاً على الصالح العام أيضا في جهودها ،

متفهمة كامل مواقفها دون أن تحيد عن الفهم الصحيح للمصلحة العربية العليا . حدث ذلك في الخلافات بين سوريا ومنظمة التحرير ، وبين فصائل المقاومة الفلسطينية عام ١٩٨٣ م ، وبين الأردن والمقاومة ، وبين سوريا وطوائف لبنانية ، وبين الطوائف اللبنانية نفسها ، وفي أعقاب عقد اتفاقات كامب دافيد ، بل إننا لاحظنا عفة واضحة في تناول الاختلاف بين السعودية وغيرها في صدد طرق تسوية المشكلة في الشرق الأوسط ، فاكتفى الإعلام بتسجيل اختلافات الرأى دون أن يتهجم أو يتهم أو يقطع جسور المودة بين الشعوب العربية .

ورغم الصداقة السعودية الأمريكية ، فلم تخف الحكومة السعودية انتقادها للانحياز الأمريكي لإسرائيل ، ولم تقطع الأمل يوما في مناهضة الصهيونية في معاقلها الأمريكية ، وسار الإعلام السعودي في نفس الخط معبراً عن قناعات الموقف العربي الذي لا يختلف عليه أحد ، بل لو تجاوزنا قليلاً في الإطلال على خارج موضوعنا للحظة ، لقلنا أن الحس العربي في هذا الإعلام كان واضحاً في أكثر الظروف الدولية ضبابية وقتامة يوم أدان العدوان الأمريكي على ليبيا ، واستنكر القرصنة الأمريكية ضد طائرة الركاب المصرية التي كانت تهرب بعض المناضلين الفلسطينيين المتورطين في حادث الباخرة الإيطالية أكيلى لاورو عام ١٩٨٥ م ، هذا في الوقت الذي كانت دول الخليج في أمس الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي الأمريكي إبان اشتداد التوتر بين إيران ودول الخليج بسبب مضاعفات الحرب العراقية الإيرانية .

هكذا كان الإعلام السعودي على مستوى القرار السياسي المستنير في قطاع السياسة الخارجية بوجه عام ، وفي مجال الصراع العربي الصهيوني على وجه الخصوص ، ففي مجال هذا الصراع تزاوج الخط العربي والإسلامي بصورة ناصعة دون إفراط ، أو تعصب أو تحيز إلا للحق والمصلحة العليا .

الملاحق

الملحق الأول

مجموعة الرسائل المتبادلة بين الملك عبد العزيز وكل من الرئيسين روزفلت وترومان حول القضية الفلسطينية

في الرابع عشر من أكتوبر سنة ١٩٣٨ م نشرة وزارة الخارجية الأمريكية بياناً أوضحت فيه موقف حكومة الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في فلسطين حينذاك . وقد عبّرت في بيانها عن تأييد أمريكا لتقدم الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، مشيرة إلى الدور القيادي الذي لعبه الأمريكيون تفكيرا وتمويلا من أجل إنشاء ذلك الوطن وتقدّمه .

وحين علم الملك عبد العزيز بذلك البيان بعث رسالة إلى الرئيس روزفلت عن طريق القائم بأعمال المفوضية الأمريكية في القاهرة هذا نصّها :

« فخامة الرئيس . لقد اطلعنا على ما نشر عن موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بمناصرة اليهود في فلسطين . ونظرا لثقتنا في محبتكم للحق والعدل ، وفي تمسك الشعب الأمريكي بالتقاليد الديمقراطية الأساسية المبنية على تأييد الحق والعدل ونصرة الشعوب المغلوبة ، ونظرا للصلات الودية القائمة بين مملكتنا وحكومة الولايات المتحدة نود أن نلفت نظركم يا فخامة الرئيس ، إلى قضية العرب في فلسطين وحقوقهم المشروعة فيها . ولدينا ثقة تامة في أن بياننا سيوضح لكم وللشعب الأمريكي قضية العرب العادلة في تلك البلاد المقدسة .

لقد ظهر لنا من البيان الذي نشر عن الموقف الأمريكي أن قضية فلسطين قد نظر إليها من وجهة نظر واحدة ، هي وجهة نظر اليهود الصهاينة ، وأهملت وجهات نظر العرب . وقد لاحظنا من آثار الدعيات اليهودية الواسعة الانتشار

أن الشعب الأمريكي الديمقراطي قد ضلّل تضليلا كبيرا أدى إلى اعتبار تأييد اليهود في سحق العرب في فلسطين عملا إنسانياً . ومع أن هذا ظلم موجه ضد شعب مسالم يعيش في بلاده فإن الفلسطينين لم يقدروا الثقة في عدالة الرأى العام الديمقراطي في العالم كافة وفي أمريكا خاصة . وإني لواثق من أن حقوق العرب في فلسطين إذا أضحت لخامتكم وللشعب الأمريكي فإنكم ستؤيدونها حق التأييد .

إن الحجة التي اعتمد عليها اليهود في إدعاءاتهم بشأن فلسطين هي أنهم استوطنوها فترة من الزمن القديم وأنهم تشتتوا في بلاد العالم المختلفة ، وأنهم يودون أن يوجدوا لهم مكان تجمع في فلسطين يمكنهم أن يعيشوا فيه بحرية . ويستندون في عملهم على وعد تلقوه من الحكومة البريطانية يسمى وعد بلفور .

أما دعوى اليهود التاريخية فإنه لا يوجد ما يبررها لأن فلسطين كانت وما زالت مسكونة بالعرب خلال كل الفترات التاريخية المتعاقبة ، وكان الحكم فيها لهم . وإذا استثنينا الفترة التي أقامها اليهود فيها ، والمدة التي سيطرت فيها الامبراطورية الرومانية عليها ، فإن سلطان العرب على فلسطين كان منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر . وكان العرب في كل فترات وجودهم محافظين على الأماكن المقدسة ، معظمين لوضعها ، محترمين لقدسيتها ، قائمين بشئونها بكل أمانة وإخلاص . ولما امتد الحكم العثماني على فلسطين كان النفوذ العربي مسيطرا ، ولم يشعر العرب أبدا أن الأتراك كانوا قوة مستعمرة في بلادهم ، وذلك لما يلي :

١ – وحدة الرابطة الدينية .

٢ – شعور العرب بأنهم شركاء للأتراك في الحكم .

٣ – كون الإدارة المحلية للحكم في أيدي أبناء البلاد أنفسهم .

فمما ذكر يتبين أن دعوى اليهود بحقهم في فلسطين ، استناداً إلى التاريخ ، لا حقيقة لها لأن اليهود إذا كانوا قد استوطنوا فلسطين مدة معينة بصفتهم مستولين عليها فإن العرب قد استوطنوها مدة أطول بكثير من تلك ، ولا يمكن أن يعتبر

استيلاء شعب على بلد من البلدان حقا طبيعيا يبرر مطالبته به . ولو أخذ بهذا المبدأ في الوقت الحاضر لحق لكل شعب أن يطالب بالبلدان التي سبق له أن استولى عليها بالقوة في فترة معينة . وذلك سيؤدي إلى تغييرات مذهلة في خريطة العالم مما لا يتلائم مع الحق ولا مع العدل أو الإنصاف .

أما بالنسبة لدعوى اليهود الأخرى التي يستدرون بها عطف العالم فهي أنهم مشتتون ومضطهدون في بلدان مختلفة ، وأنهم يودون أن يجدوا مكانا يأوون إليه ليأمنوا من الظلم الذي يواجهونه في كثير من البلدان . والمهم في هذا الأمر أن يفرق بين قضية اليهود أو اللاسامية في العالم وبين مسألة الصهيونية السياسية . وإذا كان المقصود العطف على اليهود المشتتين فإن فلسطين بلاد صغيرة ، وقد استوعبت عدداً كبيراً منهم يفوق ما استوعبه أي بلد من بلدان العالم إذا قورنت مساحتها بمساحات الدول الأخرى التي يقيم اليهود فيها . وليس من الممكن أن تتسع مساحة ضيقة كفلسطين لجميع يهود العالم حتى لو فرض أنها خالية من سكانها العرب (كما قال السيد مالكولم ماكدونالد في الخطاب الذي ألقاه مؤخرا في مجلس العموم البريطاني) . فإذا قبل مبدأ بقاء اليهود الموجودين الآن في فلسطين فإن هذه البلاد الصغيرة قد قامت فعلاً بعمل إنساني لم يقم بمثله غيرها . وترون ، يا فخامة الرئيس ، أنه ليس كم من العدل أن تسد حكومات العالم – ومن بينها الولايات المتحدة – أبوابها أمام هجرة اليهود وتفرض على فلسطين ، البلد العربي الصغير مهم استيعابهم .

وأما إذا نظرنا إلى القضية من وجهة نظر الصهيونية السياسية فإن وجهة النظر هذه تمثل ناحية ظالمة غاشمة هدفها القضاء على شعب آمن مطمئن وطرده من بلاده بشتى الوسائل ، وإشباع النهم السياسي والطمع الشخصي لقليل من الصهاينة . وأما استناد اليهود إلى وعد بلفور فإن ذلك الوعد كان جورا وظلما لبلاد مسالمة مطمئنة . وقد أعطي من قبل حكومة لم تكن تملك حين إعطائه حق فرضه على فلسطين ، كما أن عرب فلسطين لم يؤخذ رأيهم فيه ولا في إجراءات الانتداب الذي فرض عليهم ، كما وضحه مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات

البريطانية وكان ذلك برغم الوعد التي بذلها الحلفاء ومنهم أمريكا ، لهم بحق تقرير المصير . ومن المهم أن نذكر بأن وعد بلفور كان مسبوقا بوعد آخر من الحكومة البريطانية ، بمعرفة الحلفاء ، بحق العرب في فلسطين وفي غيرها من البلدان العربية الأخرى .

ومن هذا يتبين لكم ، يا فخامة الرئيس ، أن حجة اليهود التاريخية باطلة ، ولا يمكن اعتبارها . أما دعواهم من الوجهة الإنسانية فقد قامت بها فلسطين أكثر من أي بلد آخر . ووعد بلفور الذي يستندون إليه مخالف للحق والعدل ومناقض لمبدأ تقرير المصير . وأن أطماع الصهاينة تجعل العرب في جميع الأقطار يخشون منها وتدعوهم إلى مقاومتها .

أما حقوق العرب في فلسطين فلا تقبل المجادلة ، لأن فلسطين بلادهم منذ أقدم العصور ، ولم يغادروها أو يطردوا منها . وكانت من الأماكن التي ازدهرت فيها الحضارة العربية ازدهاراً يدعو إلى الإعجاب . ولذلك فهي عربية أصلاً ولغة وموقعا وحضارة ، وليس في ذلك أية شبهة أو غموض . وتاريخ العرب مليء بالأحكام العادلة والأعمال النافعة .

وحينما قامت الحرب العالمية الكبرى انضر العرب إلى الحلفاء أملاً في الحصول على استقلالهم ، وكانوا على ثقة تامة من أنهم سينالونه بعد الحرب للأسباب الآتية :

١ – لأنهم اشتركوا بالحرب فعلاً ، وضحوا بأنفسهم وأموالهم .

٢ – لأنهم وعدوا بذلك من قبل الحكومة البريطانية في المراسلات التي دارت بين ممثلها حينذاك ، السير هنري مكماهون ، والشريف حسين .

٣ – لأن سلفكم العظيم ، الرئيس ولسون ، قرر دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء نصرة للمبادىء الإنسانية الرفيعة التي كان من أهمها حق تقرير المصير .

٤ – لأن الحلفاء صرحوا في نوفمبر سنة ١٩١٨ م ، عقب احتلالهم البلدان ، أنهم دخلوها لتحريرها وإعطاء شعوبها حريتهم واستقلالهم .

وإذا رجعتم ، يا فخامة الرئيس ، إلى التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق التي أرسلها سلفكم الرئيس ولسون إلى الشرق الأدنى عام ١٩١٩ م ستجدون المطالب التي طلبها العرب في فلسطين وسوريا حينما سئلوا عن المصير الذي يطلبونه لأنفسهم .

لكن العرب ، لسوء الحظ ، وجدوا بعد الحرب أنهم قد خدعوا ، وأن الأماني التي وعدوا بها لم تحقق . فقد قسمت بلادهم تقسيما جائرا ، ووضعت لهذه الأقسام حدود مصطنعة لا تبررها الحقائق الجغرافية أو القومية أو الدينية . وبالإضافة إلى ذلك وجدوا أنفسهم أمام خطر عظيم جدا ، وهو خطر غزو الصهاينة لهم واستملاكهم لأغلى أراضيهم .

ولقد احتج العرب بشدة حينما علموا بوعد بلفور ، كما احتجوا بشدة على نظام الانتداب ، وأعلنوا رفضهم له وعدم قبولهم به منذ اليوم الأول . وكان تدفق الهجرة اليهودية من أقطار مختلفة إلى فلسطين مدعاة لتخوف العرب على حياتهم ومصيرهم فقامت ثورات واضطرابات عديدة في فلسطين سنة ١٩٢٠ م و ١٩٢١ م و ١٩٢٩ م . وكان أهم تلك الثورات ثورة عام ١٩٣٦ م التي لا تزال نارها مستعمرة حتى هذه الساعة .

يا فخامة الرئيس ، إن عرب فلسطين . ومن ورائهم سائر العرب ، بل وسائر العالم الإسلامي يطالبون بحقوقهم ويدافعون عن بلادهم من الدخلاء عليها وعليهم . ومن المستحيل إقرار السلام في فلسطين ما لم ينل العرب حقوقهم ويتأكدوا من أن بلادهم لن تعطي إلى شعب غريب تختلف مبادئه وأهدافه وعاداته عن مبادئهم وأهدافهم وعاداتهم في كل شيء . ولذا فإننا نهيب بكم ونناشدكم ، يا فخامة الرئيس ، باسم العدل والحرية ونصرة الشعوب الضعية التي اشتهر بها الشعب الأمريكي النبيل أن تتكرموا بالنظر في قضية عرب فلسطين ، وأن تساعدوا أولئك الذين يعيشون في سلام وهدوء رغم الهجمات الواقعة عليهم من قبل تلك

الجماعات المشردة من كل أجزاء العالم إذ ليس من العدل أن يطرد اليهود من جميع أقطار العالم المختلفة وأن تتحمل فلسطين الضعيفة المغلوبة على أمرها هذا الشعب برمته . ولا نشك في أن المبادىء السامية التي يعتنقها الشعب الأمريكي ستجعله يذعن للحق ويناصر العدل والإنصاف .

حرّر في قصرنا بالرياض في اليوم السابع من شهر شوال سنة سبع وخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية ، الموافق تسعا وعشرين نوفمبر سنة ثمان وثلاثين بعد التسعمائة والألف ميلادية .

عبد العزيز السعود

وقد رد الرئيس الأمريكي روزفلت على هذه الرسالة برسالة هذا نصها :

« البيت الأبيض . واشنجتون ٩ يناير ١٩٣٩ م الموافق ١٦ ذو القعدة ١٣٥٧ هـ .

حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن سعود ملك المملكة العربية السعودية .

صاحب الجلالة :

لقد سرني كثيرا أن استلمت رسالة جلالتكم المؤرخة في ٢٩ نوفمبر (١٩٣٨ م) التي سلمها القائم بأعمال المفوضية العربية السعودية بالقاهرة في ٦ ديسمبر إلى القائم بأعمال المفوضية الأمريكية هناك بشأن قضية العرب في فلسطين .

ولا يخفى على جلالتكم أن الحالة الفلسطينية قد استرعت اهتمام الشعب الأمريكي طويلا . وذلك فإني قد قرأت رسالة جلالتكم التي كرستموها لهذا الموضوع باهتمام خاص .

إن اهتمام الشعب الأمريكي بفلسطين يرتكز على عدة اعتبارات ، منها ما هو ذو صبغة روحية ، ومنها ما هو ناشيء عن الحقوق التي نالتها الولايات المتحدة في فلسطين من الاتفاقية الأمريكية البريطانية الخاصة بالانتداب في فلسطين المؤرخة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ م .

وقد تبين موقف الولايات المتحدة بشأن فلسطين في بيان عام أصدرته وزارة الخارجية في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٨ م والذي يسرني أن أبعث لجلالتكم بصورة منه .

ويمكنني أن أضيف إلى ذلك أن هذه الحكومة لم تتخذ أبدا أي موقف مخالف لما تمسكت به منذ البداية تجاه هذا الموضوع .

صديقكم الحميم

فرانكلين روزفلت

وبعد ذلك بسنوات بعث الملك عبد العزيز إلى الرئيس روزفلت الرسالة التالية :

« من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل ، ملك المملكة العربية السعودية ، إلى فخامة الرئيس فرانكلين روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . صاحب الفخامة .

في هذه الحرب العالمية العظيمة التي تذل فيها الأمم دمائها وتنفق ثرواتها دفاعاً عن الحرية والاستقلال ، وفي هذه الحرب التي أعلنت فيها المبادىء السامية ، التي يحارب من أجلها الحلفاء في ميثاق الأطلنطي . وفي هذا الصراع الذي أهاب فيه زعماء كل بلد بشعوبهم وبحلفائهم وأصدقائهم أن يقفوا معهم في صراعهم من أجل الحياة ، راعني ، كما راع المسلمين والعرب ، أن تنتهز مجموعة من الصهاينة فرصة هذه الأزمة الصعبة فتقوم بدعاية واسعة النطاق تهدف إلى تضليل الرأى العام الأمريكي من جهة والضغط على دول الحلفاء في هذا الوقت الحرج من جهة ثانية لحملها على الخروج على مبادىء الحق والعدل والمساواة التي أعلنتها والتي تقاتل من أجلها ، وهي حرية الشعوب واستقلالها . وقد أراد اليهود بعملهم هذا أن يحملوا الحلفاء على مساعدتهم في القضاء على العرب المسالمين الذين يعيشون في فلسطين منذ آلاف السنين . إنهم يريدون أن يخرجوا هذا الشعب النبيل من موطنه وأن يحلوا اليهود من جميع الآفاق في هذا الوطن العربي الإسلامي المقدس . وأي ظلم فادح فاضح سوف ينتج – لا قدر الله – عن هذا الصراع العالمي إذا أتى الحلفاء في آخره ليكللوا ظفرهم المقبل بإخراج العرب من ديارهم في فلسطين ويحلوا محلهم شذاذ اليهود الذين لا تربطهم بهذا الوطن أية رابطة غير دعوى خيالية لا أصل لها في نظر الحق والعدل إلا ما يحيكونه بالخداع والغش ، منتهزين بذلك فرصة وضع الحلفاء الحرج ومنتهزين فرصة جهل الشعب الأمريكي بحقيقة قضية العرب عامة وقضية فلسطين خاصة .

لقد كتبت لفخامتكم بتاريخ ٧ شوال ١٣٥٧ هـ (١٩ نوفمبر ١٩٣٨ م) رسالة أوضحت فيها حقيقة الأمر بين العرب واليهود في فلسطين .

وإذا رجع فخامتكم إلى تلك الرسالة ستجدون فيها أنه لا يوجد أي حق لليهود في فلسطين وأن دعواهم أمر باطل لم يسجل تاريخ البشرية له مثيلا . ففلسطين تخص العرب منذ فجر التاريخ ، وهي في وسط الأقطار العربية . ولم يسكنها اليهود إلا فترة من الزمن كان أكثرها مليئا بالمجازر والمآسي . ثم أجلوا عنها . والآن يراد أن يعادوا إليها . وبهذا سيظلم اليهود العرب المسالمين الآمنين . تكاد السمواد يتفطرن وتنشق الأرض وتخر الجبال هذا من كل ما يدعيه اليهود في فلسطين دنيا ودينا .

وبعد أن أرسلت إلى فخامتكم رسالتي المشار إليها كنت أعتقد ، ولا أزال أعتقد أن حق العرب في فلسطين قد اتضح لكم ، لأني لم أر في جوابكم لي بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٩ م أنكم لاحظتم أية ملاحظة على الحقائق التي ذكرتها في رسالتي السابقة . وكنت أود أن لا أضيع وقت فخامتكم وأوقات رجال حكومتكم بهذه القضية في هذا الوقت الحرج ، لكن الأنباء المتواترة عن عدم تورع هؤلاء الصهاينة في إثارة دعواهم الظالمة الخاطئة هي التي جعلتني أذكر فخامتكم بحقوق المسلمين والعرب في البلاد المقدسة لتمنعوا هذا الظلم ، وليكون بياني لفخامتكم عونا على إقناع الأمريكيين بحقوق العرب في فلسطين ، ويدرك الأمريكيون ، الذين يريد اليهود الصهاينة بالدعاية أن يضللوهم ، الحقائق الواقعة فيساعدوا العرب المظلومين ، ويكللوا جهودهم الحاضرة بإقامة الحق والعدل في كل أنحاء العالم .

وإذا تركنا جانباً العداوة الدينية بين المسلمين واليهود منذ ظهور الإسلام ، والتي كان سببها تصرف اليهود الغادر تجاه المسلمين ونبيهم وإذا تركنا كل ذلك جانبا ونظرنا إلى قضية اليهود من الناحية الإنسانية البحتة وجدنا الأمر كما ذكرته في رسالتي السابقة من أن فلسطين ، باعتراف كل من عرفها من سائر أبناء البشر ، لا تستطيع أن تحل المشكلة اليهودية . ولو فرضنا أن هذه البلاد تعرضت للظلم بكل صوره ، وأن كل عرب فلسطين رجالاً ونساء وأطفالاً قتلوا وأخذت أراضيهم وسلمت كلها لليهود فإن ذلك لن يحل المشكلة اليهودية ولن تكون هناك

أرض كافية لليهود . فلماذا إذن يراد القيام بهذا الظلم الفريد في تاريخ البشرية إذا علم بأن لن يؤدي إلى نتيجة مرضية لقتله المستقبل . ونعني بهم اليهود ؟

لقد فكرت لفخامتكم في رسالتي السابقة أننا إذا نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر إنسانية فسنجد أن البلاد الصغيرة المسماة فلسطين قد جلب إليها عند بداية الحرب الحالية حوالي أربعمائة ألف يهودي . وكانت نسبة اليهود إلى السكان عند نهاية الحرب العالمية الأولى ٧٪ فقط . ولكن هذه النسبة زادت حتى وصلت قبيل بدء الحرب الحالية إلى ٢٩٪ ، ومازالت هذه الزيادة مستمرة ، ولا ندري أين ستتوقف .

لكننا نعلم أن اليهود قبل الحرب الحالية بقليل يمتلكون ١,٠٠٠,٣٣٢ دونم من أصل ٧,٠٠٠,٠٠٠ دونم من الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين جميعها .

إنا لا ننوي القضاء على اليهود ولا نطالب بذلك ، ولكننا نطالب بأن لا يقضى على العرب من أجل اليهود . إن العالم يجب أن لا يضيق عن استيعاب اليهود . فالحق لو أن كل بلد من بلدان الحلفاء تحمل عشر ما تحملته فلسطين لأمكن حل المشكلة اليهودية وإسكانهم . وكل ما نرجوه الآن مساعدتكم في إيقاف سيل الهجرة بإيجاد مكان يعيش فيه اليهود غير فلسطين ، ومنع بيع أراضيها عليها منعا باتا . وبعد ذلك ينظر الحلفاء والعرب في موضوع تأمين إسكان أولئك اليهود الذين يمكن أن تتحملهم فلسطين من اليهود المقيمين فيها الآن .

وإني إذ أكتب إلى فخامتكم هذه الرسالة لواثق بأنكم ستقبلون رجاء صديق يشعر بأنكم تقدرون الصداقة كما تقدرون الحق والعدل والمساواة ، ويعلم أن أعظم أمل للشعب الأمريكي أن يخرج من هذا الصراع العالمي فرحا بانتصار المبادىء التي يقاتل من أجلها ، وهي تأكيد حرية كل شعب وإعطاؤه حقوقه . لأنه – لا سمح الله – لو أعطي اليهود بغيتهم فإن فلسطين ستبقى إلى الأبد مقراً لفتن واضطرابات كما حدث في الماضي . وسوف يسبب هذا مشاكل للحلفاء عامة ولصديقتنا بريطانيا العظمى خاصة . وأن اليهود ، بما أوتوا من قوة في المال

والعلم ، قادرون على إثارة العداوة بين العرب والحلفاء في أية لحظة . وقد كانوا سبب كثير من المشاكل في الماضي .

وكل ما نحرص عليه الآن أن يسود الحق والعدل في حل المشاكل المختلفة التي ستظهر بعد الحرب وأن تكون العلاقات بين العرب والحلفاء دائماً أقوى وأحسن ما يكون .

وفي الختام أرجو أن تتقبلوا فائق تحياتي .

كتب في مخيمنا في روضة خريم في اليوم الخامس والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة اثنتين وستين بعد الثلاثمائة والألف هجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر أبريل سنة ثلاث وأربعين بعد التسعمائة والألف ميلادية .

عبد العزيز

وقد أجاب الرئيس روزفلت الملك عبد العزيز بالرسالة التالية :

« في ١٥ يوليو ١٩٤٣ م (١٩ رجب ١٣٦٢ هـ) » .

حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية – الرياض .

أيهاالصديق العظيم :

لقد تلقيت رسالة جلالتكم المؤرخة في ٣٠ أبريل ١٩٤٣ م المتعلقة بالشئون التي تمس فلسطين ، وأني أقدر روح الصداقة التي أبديتموها في إعرابكم لي عن هذه الآراء . ولقد لاحظت بعناية الآراء الواردة في هذه الرسالة ، وكذلك تلك التي اشتملت عليها رسالة جلالتكم المؤرخة في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨ م ، والرسالة الشفوية التي حملها السيد كيرك ، الوزير الأمريكي في نهاية زيارته الأخيرة إلى الرياض . ولا شك أن جلالتكم قد تلقيتم رسالتي التي بلغا السيد موسى إلى سمو الأمير فيصل .

وكما ذكرت في تلك الرسالة يبدو لي من المرغوب فيه للغاية أن العرب واليهود ممن تهمهم المسألة يتفاهمون تفاهما وديا فيما يتعلق بفلسطين وذلك بمساعيهم الخاصة قبل الحرب ، وإني لسعيد بهذه الفرصة ، على أية حال ، لأعيد تأكيدى بأن وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة أن لا يتخذ أي قرار يغير الوضع الأساسي لفلسطين دون التشاور الكامل مع كل من العرب واليهود .

وفي الختام أكرر التعبير عن أطيب التمنيات لدوام صحة جلالتكم والرفاه لشعبكم .

صديقكم المخلص

فرانكلين . دي . روزفلت

ولقد كتب الملك عبد العزيز رسالة إلى الرئيس الأمريكي ترومان هذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

في ١٣٦٥/١١/١٨ هـ (١٩٤٦/٩/١٥ م) .

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

إلى حضرة صاحب الفخامة مستر هاري ترومان رئيس الولايات المتحدة .

صاحب الفخامة :

رغبة مني في المحافظة على الصداقة التي تربط بين بلدينا وتقويتها بكل وسيلة ممكنة ، وهي الصداقة التي قامت بين الرئيس الراحل روزفلت وبيني وبين فخامتكم ، أكرر التعبير عن شعوري في كل مناسبة أحس فيها أن هذه الصداقة بين الولايات المتحدة من جانب وبين بلادي والبلدان العربية الأخرى من جانب آخر تتعرض للخطر لكي أزيل كل العقبات التي قد تكون في طريق هذه الصداقة .

ولقد كتبت للرئيس الراحل روزفلت ولفخامتكم في مناسبات سابقة عن الموقف في فلسطين ، وكيف أن حقوق العرب الطبيعية فيها تعود إلى آلاف – السنين ، وأن اليهود ليسوا إلا معتدين بغاة ظلمة بدأوا عدوانهم بالتحدث باسم الإنسانية ، ثم أعلنوا بوضوح عدوانهم بالقوة والعنف كما لا يخفى على فخامتكم وعلى الشعب الأمريكي . وعلى أية حال فإن مخططات اليهود غير مقصورة على فلسطين وحدها ، بل تشتمل على الأقطار العربية المجاورة بما في ذلك أماكن في بلادنا المقدسة .

ولذلك فقد دهشت للإذاعات الأخيرة التي نسبت إليكم في تأييدكم لليهود في فلسطين وتأييد فتح أبواب هجرتهم إليها بصورة تغير الوضع الأساسي فيها خلافاً للوعود السابقة . ولقد زادت دهشتي كثيرا لأن التصريح المنسوب إلى فخامتكم يتناقض مع البيان الذي طلبت المفوضية الأمريكية في جدة من وزارة خارجيتنا

نشره في جريدة الحكومة الرسمية « أم القرى » باسم البيت الأبيض في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ م ، والذي قيل فيه أن حكومة الولايات المتحدة لم تعمل أية اقتراحات لحل مشكلة فلسطين ، وعبرتم فيه عن أملكم في أن تحل بواسطة المحادثات بين الحكومة البريطانية ووزراء خارجية الدول العربية من جانب وبين الحكومة البريطانية والفريق الثالث من جانب آخر ، وعبرتم فيه عن استعداد الولايات المتحدة للمساعدة في إيواء المشردين ومن بينهم اليهود . ولذلك كانت دهشتي عظيمة حين قرأت المنسوب إلى فخامتكم مما جعلني أشك في أن يكون فعلاً تصريحاً لكم ، لأنه يتناقض مع الوعود السابقة لحكومة الولايات المتحدة والتصريحات التي أعلنها البيت الأبيض . وإني لعلى يقين من أن الشعب الأمريكي الذي بذل دمه بحرية لمقاومة العدوان لا يمكن أن يؤيد العدوان الصهيوني ضد بلد عربي صديق لم يرتكب أي جرم سوى إيمانه القوى بمبادىء العدل والمساواة التي قاتلت من أجلها الأمم المتحدة ، ومنها الولايات المتحدة ، والتي بذلتم أنتم وسلفكم من أجلها جهوداً عظيمة .

ورغبة مني في المحافظة على صداقة العرب والشرق تجاه الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت لفخامتكم الظلم الواقع على العرب نتيجة مساعدة العدوان الصهيوني . وإني لواثق أن فخامتكم ، ومن ورائكم الشعب الأمريكي لا يمكن أن يناصر الحق والعدل والمساواة ويقاتل من أجلها في سائر أنحاء العالم ثم يمنعها عن العرب في بلادهم فلسطين التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم منذ العصور القديمة .

وتقبلوا تحياتي

عبد العزيز

وكان رد الرئيس ترومان على هذه الرسالة ما يلي :

واشنطن ، ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ م (١٣٦٥/١١/٢٨ هـ) .

حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .

صاحب الجلالة :

لقد استلمت الآن الرسالة الخاصة بفلسطين التي تفضلتم جلالتكم بإرسالها إليّ بواسطة المفوضية العربية السعودية بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٤٦ م . وقد أوليت اهتماما خاصاً بما ورد فيها من آراء . وإني لأقدر بصفة خاصة الطريقة الصريحة التي عبّرتم بها في رسالتكم . وإن صراحتكم لتتفق تماماً مع العلاقات الودية القائمة منذ زمن طويل بين بلدينا ، ومع الصداقة الشخصية التي بين جلالتكم وبين سلفي العظيم ، وهي صداقة آمل أن تظل وتقوى . وإن العلاقات الطيبة بين بلدينا وموقف جلالتكم الودي الخاص ليشجعانني على أن ألفت نظركم إلى بعض الاعتبارات التي حدت بحكومتي إلى اتخاذ الموقف الذي اتخذته بالنسبة لموضوع فلسطين واليهود المشردين في أوروبا .

وإني لمتأكد من أن جلالتكم ستوافقون على أن الحالة المأسوية لبقايا ضحايا الاضطهاد النازي في أوروبا تمثل مشكلة تبلغ عظمتها وصعوبتها حداً لا يمكن أن يتجاهله أناس لديهم شيء من الإنسانية والنوايا الحسنة . وهذه المشكلة مشكلة عالمية . ويبدو لي أننا جميعا علينا مسئولية عامة لإيجاد حل يتيح لهؤلاء التعساء الذين يجب أن يغادروا أوروبا ، أن يجدوا أوطانا جديدة يعيشون فيها بسلام وأمان . وبين الذين بقوا على قيد الحياة في مراكز المشردين في أوروبا عدد من اليهود الذين يرثى لحالهم حيث أنهم يمثلون بقايا ملايين اختارهم قادة النازيين عمدا لاستئصالهم . وكثير من هؤلاء يتطلعون إلى فلسطين كجنة يأملون أن يجدوا فيها ملجأ بين شعب ملّتهم ليبدأوا حياة هادئة نافعة ، ويساعدوا في تطوير الوطن القومي اليهودي .

وإن حكومة وشعب الولايات قدأيدا فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى التي كان من نتائجها تحرير مساحات واسعة من الشرق الأدنى ، بما فيها فلسطين ، وإنشاء عدد من الدول المستقلة التي هي الآن أعضاء في الأمم المتحدة . وإن الولايات المتحدة التي بذلت دماءها ومواردها في سبيل كسب تلك الحرب لا يمكن أن تخلي نفسها من مسئولية معينة تجاه الطريقة التي تحررت بها بعض المناطق أو تجاه مصير الشعوب التي تحررت في ذلك الوقت . وقد اتخذت موقفاً مازالت تتبعه إلى الآن وهو أن هذه الشعوب يجب أن تهيأ لتكون لها حكومات ذاتية ، وأنه يجب أن ينشأ وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين . وإني لسعيد بأن أذكر أن معظم الشعوب المحررة أصبح أفرادها الآن مواطنين في دول مستقلة وعلى أية حال فإن الوطن القومي لليهود لم يستكمل صفته بعد . وإنه لطبيعي ، لذلك ، أن تؤيد حكومتي في هذا الوقت دخول أعداد كبيرة من اليهود الذين ليس لهم مأوى في أوروبا إلى فلسطين لا ليجدوا مأوى فيها فحسب بل ليساهموا بنشاطهم وذكائهم في بناء الوطن القومي لليهود .

وتمشياً مع السياسة التقليدية لهذه الحكومة بدأت منذ أكثر من سنة أراسل رئيس وزراء بريطانيا العظمى محاولاً أن أعمل على الإسراع بحل المشكلة الملحة لليهود الباقين في المعتقلات بإرسال عدد كبير منهم إلى فلسطين . وكان اعتقادي ، الذي مازلت أتمسك به والذي يشاركني فيه عدد كبير من أبناء بلادي ، أن لا شيء يخفف من آلام هؤلاء اليهود أكثر من التصريح العاجل بإدخال مئة ألف منهم على الأقل إلى فلسطين . ولم يتوصل إلى قرار بالنسبة لهذا الاقتراح ، لكن حكومتي لا تزال تأمل أنه من الممكن مواصلة السير حسب الخطوط التي أوضحتها لرئيس الوزراء . وفي الوقت نفسه لابد بطبيعة الحال ، من بذل جهود خاصة لفتح أبواب بلاد أخرى ، بما فيها الولايات المتحدة لأولئك التعساء الذي أتى عليهم الشتاء الثاني بلا مأوى منذ نهاية الحرب . وقد أعلنت من جانبي بأني مستعد لأن أطلب من الكونجرس ، الذي لابد من موافقته حسب دستورنا إصدار

تشريع خاص يسمح بأن تقبل هذه البلاد عدداً من هؤلاء الأشخاص زيادة عما يسمح به قانون الهجرة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن حكومتي كانت ، مع بعض الحكومات الأخرى مهتمة ببحث إمكانات توطين المشردين المضطرين إلى الهجرة من أوروبا في أقطار مختلفة خارجها . وكان مما أثلج صدورنا بهذا الصدد أن بعض الزعماء العرب قد أظهروا استعداد بلادهم للمساهمة في هذا المشروع الإنساني بقبول عدد معين من هؤلاء الأشخاص في بلادهم .

وإني أعتقد مخلصاً أنه من الممكن الوصول إلى حل مرض لمشكلة اللاجئين حسب السياسة التي ذكتها آنفا . وفيما يختص باحتمال استعمال اليهود القوة والعنف ضد الأقطار العربية المجاورة ، حسب ما جاء في رسالتكم فإنه يمكنني أن أؤكد بأن هذه الحكومة تقف ضد كل اعتداء من أي نوع ، واستعمال الارهاب لأغراض سياسية . وفوق هذا يمكنني أن أضيف بأنني مقتنع أن زعماء اليهود المسئولين لا يفكرون في اتباع سياسة عدوانية ضد الأقطار المجاورة لفلسطين .

ولا يمكنني أن أتفق مع جلالتكم بأن تصريحي في ٤ أكتوبر غير متفق بأي حال مع الموقف المتخذ في التصريح الذي نشر نيابة عني في ١٦ أغسطس . وفي التصريح الأخير عبّرت عن أملي في أن ينتج عن المحادثات المقترحة بين الحكومة البريطانية وممثلي اليهود والعرب حل معتدل لمشكلة فلسطين فتتخذ خطوات مباشرة لتخفيف وضع اليهود المشردين في أوروبا . ومن المؤسف أن هذه الآمال لم تتحقق . فالمحادثات بين الحكومة البريطانية وممثلي العرب ، كما فهمت قد أجلت إلى ديسمبر دون إيجاد حل لمشكلة فلسطين ودون اتخاذ خطوات لتحسين وضع المشردين اليهود في أوروبا .

وفي هذه الحالة بدا من الواجب عليّ أن أعلن ، بقدر ما يمكن من الصراحة ، خطورة الأمر ، وأبدي آرائي حول كل من الاتجاه الذي يمكن التوصل

به إلى حل مبني على العقل والرغبة المخلصة ، والخطوات المباشرة التي يجب أن تتخذ .

هذا هو ما أدليت به في بياني بتاريخ ٤ أكتوبر .

و لم أستطع أن أفهم لماذا يشعر جلالتكم بأن هذا البيان كان مناقضا للوعود السابقة أو البيانات التي أدلت بها هذه الحكومة ! ولعله من المستحسن أن يتذكر هنا بأن هذه الحكومة عندما أوضحت موقفها من موضوع فلسطين أكدت بأنها لن تقوم بأي عمل قد يل على عداء للشعب العربي ، وأن رأيها ، أيضا ، أن لا يكون هناك أي قرار بالنسبة للوضع الأساسي في فلسطين دون مشاورات سابقة مع كل من العرب واليهود .

ولا أعتبر حتى لقبول عدد معلوم من اليهود المشردين في فلسطين أو تصريحاتي بالنسبة لحل مشكلة فلسطين بأية حال يمثلان عملا عدائيا للعرب . وكان ، ولا يزال ، شعوري بالنسبة للعرب عندما أدليت بهذه البيانات شعور صداقة تامة . وإني لأشجب أي نوع من النزاع بين العرب واليهود . وإني لمقتنع بأن كلا الشعبين لو تناولا مشاكلهما بروح الوفاق والاعتدال لأمكنهما حلها بطريقة تكفل الفائدة الدائمة لهما .

بالإضافة إلى ذلك فإني لا أشعر بأن بياناتي تمثل بأية طريقة إخفاقًا من جانب هذه الحكومة في الوقوف دون تأكيداتها من أنه يجب ، في نظرها ، أن لا يكون هناك قرار بالنسبة للوضع الأساسي في فلسطين دون التشاور مع كل من العرب واليهود . وقد تمت عدة مشاورات خلال السنة الحالية مع كل من العرب واليهود .

وإذ لا يغرب عن البال مقدار الأهمية العظيمة لبلادكم وبلادي في حل المشاكل المتعددة التي أوضحتها سابقا أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن أملي الكبير في أن جلالتكم ، الذي يتمتع بشهرة فذة في العالم العربي ، سيستعمل نفوذه العظيم ليساعد في المستقبل القريب على إيجاد حل عادل ودائم . وإني لحريص على

أن أعمل كل ما أستطيع للمساعدة في الموضوع ، ويمكنني أن أؤكد لجلالتكم أن حكومة الولايات المتحدة وشعبها مستمران في الاهتمام بمصالح العرب ورخائهم انطلاقا من تقدير قيمة صداقتهم التاريخية .

وإني لأنتهز هذه الفرصة ، أيضاً ، لأرفع لجلالتكم تحياتي الشخصية الحارة وأطيب تمنياتي لدوام صحتكم ورفاه جلالتكم وشعبكم .

مع خالص تحياتي

هاري . أس . ترومان

وقد رد الملك عبد العزيز على الرئيس ترومان بالرسالة التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

في ١٣٦٥/١٢/٧ هـ (١ نوفمبر ١٩٤٦ م)
من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود
إلى حضرة صاحب الفخامة المستر هاري ترومان رئيس الولايات المتحدة .

صاحب الفخامة :

لقد تلقيت بتقدير عميق رسالتكم التي بعثتموها إليّ بواسطة المفوضية الأمريكية بتاريخ ٢٥/أكتوبر ١٩٤٦ م . وإني لأقدر صداقة فخامتكم وصداقة الشعب الأمريكي لشخصي ولبلادي ولسائر الأقطار العربية . وتقديراً للروح الإنسانية التي أبديتموها فإنني لم أعترض على أية مساعدة إنسانية يسديها فخامتكم أو الولايات المتحدة للمشردين من اليهود بشرط أن لا تكون هذه المساعدة موجهة للقضاء على شعب يعيش بسلام في وطنه . لكن اليهود الصهاينة استغلوا هذه الدعوة الإنسانية ذريعة لتحقيق أغراضهم العدوانية الخاصة ضد فلسطين .

وهذه الأغراض هي الاستيلاء على فلسطين بجعلهم أكثرية فيها وتهويدها وإنشاء دولة يهودية فيها ، وطرد سكانها الأصليين واستخدامها قاعدة للعدوان ضد الدول العربية المجاورة ، وتنفيذ كل مخططاتهم العدوانية .

إن المبادىء الديمقراطية والإنسانية التي قامت عليها دعائم الحياة في الولايات المتحدة تتنافى مع إكراه شعب مسالم يعيش آمنا في وطنه بإدخال عناصر أجنبية تتغلب عليه وتطرده من بلاده ، مستعملة في ذلك تضليل الرأى العام العالمي باسم مبادىء الإنسانية والرحمة بينما تستعمل في نفس الوقت القوة لتحقيق أغراضها .

حينما قامت الحرب العالمية الأولى لم يكن في فلسطين أكثر من خمسين ألف يهودي . وقد حارب العرب بجانب بريطانيا العظمى وحليفتها الولايات المتحدة والحلفاء الآخرين ، فقاتلوا مع الحلفاء تأييدا للحقوق العربية ومساندة للمبادىء

التي أعلنها الرئيس ولسون ، خاصة حق تقرير المصير . ومع ذلك فإن بريطانيا العظمى تبنت وعد بلفور وبسببه انتهجت سياسة قبلت فيها هجرة اليهود إلى فلسطين خلافاً لرغبات سكانها العرب وخلافاً لكل مبادىء الإنسانية والديمقراطية . وقد احتج العرب وثاروا ، ولكنهم كانوا دائماً يجابهون بأقصى ما يكون من القوة والشدة حتى أجبروا على غير ما يريدون .

ولما قامت هذه الحرب العالمية الأخيرة تكالبت قوات العدو على بريطانيا العظمى . ووقفت بريطانيا العظمى وحدها ، وأظهرت من الثبات والصمود ما حاز إعجاب العالم كله . وقد أنقذ إيمانها وشجاعتها حقا العالم من خطر عظيم . وفي تلك الأيام الحالكة وعد أعداء بريطانيا العظمى العرب بالقضاء على الصهيونية . وقد شعرت بحرج موقف بريطانيا في ذلك الوقت فوقفت إلى جانبها بثبات ، ونصحت كل العرب بأن يخلدوا إلى السكينة ، وأكدت لهم بأن بريطانيا وحلفاءها لن يخونوا أبدا مبادىء الإنسانية والديمقراطية التي دخلوا الحرب من أجلها . فقبل العرب نصيحتي وساعدوا بريطانيا وحلفاءها بكل ما استطاعوا حتى تحقق النصر . والآن يراد ، باسم الإنسانية أن يفرض على الأكثرية العربية في فلسطين شعب دخيل ليصبح هو الأكثرية ويحول الأكثرية الحالية إلى أقلية . وأعتقد أن فاخامتكم توافقونني في الاعتقاد بأنه لا يوجد شعب على هذه الأرض مستعد لقبول جماعة غريبة عنه في بلاده ترغب أن تصبح أكثرية وتؤسس حكمها فوق تلك البلاد . والولايات المتحدة نفسها لم تسمح بقبول عدد من اليهود في أراضيها يساوي العدد الذي اقترحته لدخول فلسطين لأن إجراء كهذا سيكون مخالفا لقوانينها الموضوعة لحمايتها وصيانة مصالحها .

وقد ذكرتم فخامتكم في رسالتكم أن الولايات المتحدة تقف ضد كل أنواع العدوان والإرهاب لتحقيق الأغراض السياسية إذا اتخذت هذه الاجراءات من قبل اليهود . وقد عبّرتم ، أيضا ، عن اعتقادتكم بأن زعماء اليهود المسئولين لا يفكرون في اتباع سياسة عدوانية تجاه الدول العربية المجاورة . وبهذا الخصوص أود أن ألفت نظر فخامتكم إلى أن الحكومة البريطانية حقيقة هي التي أعطت

وعد بلفور ، ونقلت المهاجرين اليهود إلى فلسطين تحت حماية حرابها ، وهي التي آوت ولا تزال تؤوى زعماءهم وتمنحهم شفقتها ورحمتها ورعايتها . ورغم ذلك كله فإن القوات البريطانية في فلسطين تكتوي بنار الصهاينة كل صباح ومساء ، ولم يتمكن زعماء اليهود من منع هذه الهجمات الإرهابية . ولذلك فإذا كانت الحكومة البريطانية (المحسنة إلى اليهود) بكل الوسائل التي لديها غير قادرة على منع إرهاب اليهود فكيف يستطيع العرب أن يشعروا بالأمان من اليهود أو يقوا فيهم حاضرا أو مستقبلا ؟ وأعتقد بأن فخامتكم توافقونني ، بعد استعراض جميع الحقائق ، بأن عرب فلسطين الذين يمثلون الآن الأكثرية في بلادهم لا يمكن أبدا أن يشعروا بالأمان بعد دخول اليهود وسطهم ، ولا يمكنهم أبدا أن يطمئنوا إلى مستقبل الدول المجاورة لهم .

وذكرتم فخامتكم ، أيضا أنكم لا تستطيعون أن تفهموا شعوري بأن تصريحكم الأخير كان مخالفا للوعود السابقة والتصريحات التي أدلت بها حكومة الولايات المتحدة ، كما ذكرتم فخامتكم التأكيدات التي بذلك لي من أن الولايات المتحدة لن تقوم بأى عمل يغير الوضع الأساسي في فلسطين دون استشارة كلا الطرفين . وإني لواثق بأن فخامتكم لا تنوون نقض عهد قطعتموه ولا ترغبون القيام بأي عمل عدائي ضد العرب . ومن أجل ذلك أستميحكم العذر بأن أعبّر لفخامتكم بصراحة تامة بأن عملا يجعل الأكثرية العربية في فلسطين أقلية تغيير للوضع الأساسي فيها . وهذه هي القاعدة الأساسية للمشكلة كلها ، لأن مبادىء الديمقراطية تقضي بأنه متى وجدت أكثرية في بلاد فإن حكومتها تكون للأكثرية لا للأقلية . فإذا فقد العرب نسبتهم العددية الحاضرة فقدوا حتما ميزات تشكيل حكومتهم الخاصة . وأي تغيير أساسي أعظم من هذا التغيير ؟ وهل يرضى الشعب الأمريكي أن يقبل في بلاده عناصر أجنبية بأعداد كافية لأن تكوّن أكثرية جديدة ؟ وهل يمكن أن يعتبر عمل كهذا متمشيا مع مبادىء الإنسانية والديمقراطية ؟

إني لواثق أن فخامتكم لا تنوون معاداة العرب ، بل تودون لهم الخير والرفاه . وإني أعتقد أيضاً ، أن الشعب الأمريكي لن يوافق على أعمال تخالف

المبادىء الإنسانية والديمقراطية . واعتاداً على رغبتكم في الصراحة في علاقاتنا فإني مستعد لأن أبذل ما أستطيع لازالة كل مصادرا سوء التفاهم بشرح الحقائق لا من أجل الحقيقة والعدل فحسب بل لتقوية روابط الصداقة بيني وبين فخامتكم والشعب الأمريكي .

وأود أن تتأكدوا فخامتكم أن رغبتي في الدفاع عنا لعرب ومصالحهم لا تقل عن رغبتي في الدفاع عن سمعة الولايات المتحدة في العالمين الإسلامي والعربي وفي العالم أجمع . ولذلك تجدونني حريصا جداً على أن أواصل جهودي لاقناع فخامتكم والشعب الأمريكي بالمبادىء الإنسانية والديمقراطية التي تستهدفها الأمم المتحدة ويستهدفها فخامتكم والشعب الأمريكي .

ولهذا السبب أعتقد أن فخامتكم ستعيدون النظر في الوضع الراهن لإيجاد حل عادل للمشكلة – حل يضمن حياة أولئك المشردين دون تهديد شعب مسالم يعيش آمنا في بلاده .

وأرجو أن تتقبلوا تحياتي .

عبد العزيز

الملحق الثاني

مشروع الملك فهد ومشروع فاس

مبادرة الملك فهد

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى جامعة الدول
العربية ٢١/١١/١٩٨١ م

يهدي الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ويفيدها بأن حكومة المملكة العربية السعودية بوحي من شعورها بالمسؤولية الوطنية والقومية وانطلاقاً من المبادىء التي تؤمن بها أمتنا العربية والإسلامية ، واستناداً على الأهداف والأسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية والتي نصت على الالتزام بالعمل من أجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة باعتبار أنه مسؤولية قومية عامة ، وأن على جميع العرب المشاركة فيه كل من موقفه وحرصا على الحفاظ على المكاسب التي حققها النضال الفلسطيني داخل الوطن المحتل وعلى المستويات الدولية ، وفي الأمم المتحدة وما يستوجبه ذلك من مواصلة العمل العربي المشترك لتنمية هذه المكاسب وتجسيمها ، ورغبة في الاستمرار بالعمل السياسي وتطوير العلاقات الخارجية للدول العربية مع مختلف القوى العالمية بما يؤدي إلى خدمة الأهداف المحددة للنضال العربي من أجل بلوغ السلم الشامل المبني على مبادىء الحق والعدل ، فإنها تطلب أن يدرج على بند فلسطين لجدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المزمع عقده في المغرب إعلان المبادىء الثمانية التالية والمقترحة كأساس لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وهي :

أولاً : انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٨٧ م بما فيها القدس العربية .

ثانياً : إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ م .

ثالثاً : ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة .

رابعاً : تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة .

خامساً : تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .

سادساً : قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .

سابعاً : تأكيد حق دول المنطقة بالعيش بسلام .

ثامناً : تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادىء .

ويغتنم الوفد الدائم هذه الفرصة للإعراب عن أطيب تحياته وتقديره .

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية

مشروع السلام العربي – قمة فاس

إن مؤتمر القمة العربي إذ يحي صمود قوات الثروة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني والقوات المسلحة العربية السورية وجميع من ساهم من العرب والمسلمين وإذ يعلن مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة ، وإيمانا بقدرة الأمة العربية على تحقيق أهدافها المشروعة ، وإزالة العدوان .

وانطلاقاً من المبادىء والأسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية وحرصاً من الدول العربية على الاستمرار في العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط ، واعتماداً على مشروع فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية ، أساساً لحل القضية الفلسطينية وعلى مشروع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز حول السلام في الشرق الأوسط ، وفي ضوء المناقشات والملاحظات التي أبداها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والأمراء ، فقد قرّرر المؤتمر اعتماد المبادىء التالية :

أولاً : انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ م بما فيها القدس العربية .

ثانياً : إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ م .

ثالثاً : ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة .

رابعاً : تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة .

خامساً : تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر .

سادساً : قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس .

سابعاً : يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة .

ثامناً : يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء .

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
تمهيد : الحدود الموضوعية والزمنية للدراسة	٧
الفصل الأول	
الجذور التاريخية للموقف السعودي من الصراع (مرحلة الملك عبد العزيز)	٧
المبحث الأول : الملك عبد العزيز ومرحلة توحيد الدولة	٨
المبحث الثاني : الملك عبد العزيز والثورة العربية الكبرى في فلسطين	١٠
المبحث الثالث : الملك عبد العزيز وقبول أمريكا لفكرة التقسيم	١٦
المبحث الرابع : مساعي الملك عبد العزيز لدى الولايات المتحدة وبريطانيا	١٧
المبحث الخامس : جهود الملك عبد العزيز في الإطار العربي	٢٢
المبحث السادس : مرحلة المواجهة وقيام إسرائيل (٤٨ - ١٩٥٣ م) ...	٢٤
الفصل الثاني	
مراحل الصراع العربي الإسرائيلي واتجاهات الموقف السعودي	٢٧
المبحث الأول : تطور مراحل الصراع وميادينه ووسائله	٢٧
المبحث الثاني : آثار الصراع في المجتمعات والعقلية العربية	٣٠
المبحث الثالث : اتجاهات الموقف السعودي نحو الصراع العربي الصهيوني .	٣٤
المطلب الأول : مبادىء السياسة الخارجية السعودية إزاء الصراع ...	٣٥
المطلب الثاني : تطور الوسائل السعودية تجاه الصراع	٣٨
الفصل الثالث	
دوافع الموقف السعودي في الصراع وأهم خصائصه	٤٣
المبحث الأول : دوافع الموقف السعودي من الصراع العربي الصهيوني	٤٣
المطلب الأول : الدوافع الفكرية والأيديولوجية والسياسية والقومية ..	٤٣
المطلب الثاني : الدوافع الأمنية والاستراتيجية	٥٢
الفرع الأول : مخاطر الوجود الإسرائيلي وسياساته العدوانية ..	٥٢
الفرع الثاني : مخاطر الأطماع الصهيونية في الأراضي السعودية	٥٤

الموضـــــــوع	الصفحة

الفرع الثالث : الأطماع الصهيونية في الاحساء ٦٠
المبحث الثاني : معالم الموقف السعودي في الصراع العربي الإسرائيلي ٦٣

الفصل الرابع

أطوار الموقف السعودي من الصراع ٧١
المبحث الأول : عوامل تطور الموقف السعودي ٧١
المبحث الثاني : تدرج الاهتمام السعودي في الصراع (٤٨ - ١٩٨١ م) ٧٤
المبحث الثالث : مقدمات المرحلة الثالثة من الدور السعودي ٧٨
المبحث الرابع : مشروع السلام السعودي ٨٢
المبحث الخامس : تطورات المرحلة الثالثة من الموقف السعودي في الصراع
(١٩٨٢ - ١٩٨٩ م) ٨٩
المبحث السادس : المملكة العربية السعودية وحالة الحرب مع إسرائيل ٩١

الفصل الخامس

مجالات الموقف السعودي في الصراع ٩٥
المبحث الأول : دعم المقاومة الفلسطينية وصيانة وحدتها واستقلالها..... ٩٧
المطلب الأول : أزمة طرابلس ١٩٨٣ م ٩٧
المطلب الثاني : صور الدعم السعودي للمنظمة ١٠١
المبحث الثاني : الأزمة اللبنانية ١٠٤
المطلب الأول : تطورات الأزمة اللبنانية ١٠٤
المطلب الثاني : مواقف السعودية تجاه تطورات الأزمة وعناصرها ... ١٠٩
المبحث الثالث : السعودية وقضية القدس ١١٣
المبحث الرابع : مناهضة محاولات عودة إسرائيل لافريقيا ١١٩

الفصل السادس

الإعلام والموقف السعودي في الصراع العربي الصهيوني ١٢٣
الملاحق .....
الملحق الأول : مجموعة الرسائل المتبادلة بين الملك عبد العزيز حول
القضية الفلسطينية ١٣١
الملحق الثاني : مشروع الملك فهد ومشروع فاس..... ١٥٤

دار الأصفهاني للطباعة بجدة
رقم الترخيص ١٨ ص - ١٤٢٧/٤/٥هـ